السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية
في لقاءاته الدورية مع الأسرة الإعلامية:

تحديد الموقف من مشروع تعديل الدستور تحكمه إرادة الشعب من خلال الإستفتاء

اليوم الدولي للعمل البرلماني :

IPU130
30 June
#WorldParliamentDay

مجلس الأمة يشيد بالتطور الإيجابي للبعد البرلماني الحاضر في حياة الشعوب والأمم

تجديد هياكل المجلس وإثبات عضوية 15 عضوا جديدا بعنوان الثلث الرئاسي

بعد المصادقة على القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة،
رئيس مجلس الأمة بالنيابة :

8 ماي 45 هو باب أول نوفمبر 1954

أعضاء مجلس الأمة يصوتون على :

> القانون المتعلق بالوقاية من التمييز و خطاب الكراهية ومكافحتهما
> القانون المتضمن قانون العقوبات
> القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017

مجلس الأمة 88

تصدر عن مجلس الأمة -الجزائر-

العدد الثامن والثمانون -جويلية- 2020

في ختام الدورة البرلمانية العادية 2019-2020
رئيس مجلس الأمة بالنيابة يؤكد :

الدستور الجديد يستجيب لمعالم الجمهورية الجديدة ..وسيكون جامعا لكل الجزائريين

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 :

تكييف التدابير المالية .. لمواجهة الأوضاع الصحية والإقتصادية العالمية

الأسئلة الشفوية:

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة يطرحون 17 سؤالا شفويا على أعضاء الحكومة

الشهداء يعودون ...

مع هذا العدد
ملحق خاص بالحدث

في الذكرى الـ58 المزدوجة لعيدي الاستقلال والشباب

الفهرس

السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية
في لقاءاته الدورية مع الأسرة الإعلامية: 04
هناك تكالب أجنبي على الجزائر..والحذر..الحذر من أجل حماية الوطن
«نتمنى أن تعلن فرنسا اعتذارها حتى يساهم ذلك في تلطيف الأجواء بين البلدين»

مشروع تعديل الدستور
مشروع تعديل الدستور..أولى لبنات بناء الجمهورية الجديدة 10

مقترحات دستور الجمهورية الجديدة
73 **مقترحا.. من أجل تكريس التغيير المنشود..** 12

جلسات

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على مشروع
قانون المالية التكميلي لسنة 2020 14

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية 18

رئيس مجلس الأمة بالنيابة :
قانون المالية التكميلي.. قانون كان لابد منه بالنظر
للاختلالات التي شابت قانون المالية لسنة 2020 24

القانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما 28

القانون المتضمن قانون العقوبات 30

إثبات عضوية خمسة عشر (15) عضواً جديداً بعنوان الثلث الرئاسي
والمصادقة على قائمة نواب رئيس مجلس الأمة 34

8 ماي يوما وطنيا للذاكرة 38

.. من أجل صون ذاكرة الأجيال الصاعدة

القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017 40

الأسئلة الشفوية

أعضاء مجلس الأمة
يطرحون سبعة عشر
(17) سؤالاً شفويا 44
على أعضاء في الحكومة

مجلس الأمة يختتم دورته البرلمانية العادية 2019-2020 57

رئيس مجلس الأمة بالنيابة:
«نحن اليوم نلمس أشياء تجعلنا نؤمن ونتفاءل بالمستقبل»

نشاطات السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة 66

إجتماعات المكتب 68

النشاط الخارجي
محادثات هاتفية بين رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
السيد صالح قوجيل ورئيس مجلس الشيوخ
الفرنسي السيد جيرارد لارشير 71

الحدث البرلماني الدولي
مجلس الأمة يشيد بالتطور الإيجابي للبعد
البرلماني الحاضر في حياة الشعوب والأمم 74

متابعات
الدفع بعدم الدستورية 76

المدار البرلماني 83

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

رئيس التحرير مسؤول النشر
عبدالمجيد بن حديد

مستشارا التحرير
سليم رياحي
أحمد فيصل طالب

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله
زين الدين رضوان لعمش

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
للنشر والإشهار (anep) رويبة

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue*majliselouma.dz

الجزائر أولا..الجزائر أبدا

الجزائر مستهدفة، في مناعتها المُعَمّدة بدم الشهداء، مستهدفة في وحدة شعبها وروحه التضامنية، مستهدفة في اقتصادها، ولم يدر بخلد أولئك أن هذا الشعب ينتفض كالبركان، إذا ما تجرأ أي كان المس من وحدته وسيادته أو ضرب حصانته المستعصية على المراهنين من الداخل والخارج لزعزعة ذلك النموذج المتفرد من التلاحم الشعبي الوطني، الذي جسدته سابقا ثورة أول نوفمبر الخالدة، وجسدته حديثا الهبّة الشعبية المباركة في 22 فبراير 2019.

وإذا كانت الهبّة الشعبية نموذجا، فإن الهبّة التضامنية لمواجهة وباء كوفيد 19، الذي شكّل خطرا صحيا، اقتصاديا، واجتماعيا نموذجا آخر حيث تنادت تلقائيا كل الأطياف والشرائح لتقدم العون و المساعدة فترى قوافل الخير تتقاطع في مسارها نحو الولايات محملة بكل ما يساعد التغلب على الحاجة لدى المواطنين في المناطق التي تعاني احتياجات ملحة.

وهب الشباب كلّ في ميدان اهتماماته بتقديم ما يراه مساعدا من إمكانيات وقائية، وتبارى المخترعون منهم بإمكانيات بسيطة لتقديم ما صنعوه من أجهزة تعددت مجالات استعمالها في مقاومة الوباء.

و لعل ما أظهره الأطباء و كل الأسلاك العاملين في الميدان الصحي من تفان و تضحيات يبقى عنوانا بارزا في تاريخ الكفاح ضد هذا لوباء العالمي، واستحقوا عن جدارة لقب "الجيش الأبيض"، وما تفضل به السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من تكريمات وتنويه بما يقدمونه للوطن.

و لم ينسى الشعب ما تعوّد عليه من هبّات تضامنية في الأوقات الصعبة التي يتعرض لها الوطن، فانطلقت التبرعات المالية والعينية كل حسب استطاعته للإسهام في العمل الوطني الشامل المسخر لمواجهة الوباء وآثاره البالغة خاصة الشرائح الأكثر هشاشة، مما خفف من المعاناة و ساهم على قدر الإمكان من تقليل الأضرار الصحية و النفسية، والاقتصادية.

و على الحدود الشاسعة يرابط الجيش الوطني الشعبي حارس الوطن و المواطنين متصديا لكل الأخطار بنفس الإرادة القوية التي ورثها عن أسلافه المجاهدين ليستحق عن جدارة تسمية "السليل".

في ظل هذه الأوضاع التي استجدت و دون أية مقدمات والتي أراد أصحاب بعض النوايا السيئة استغلالها لإحداث نوع من عدم الاستقرار بنشر الإشاعات واختراع الأكاذيب كان الرد مزلزلا لهذه الأطراف بانطلاق النقاش الشعبي وبمساهمة القوى السياسية لمشروع الدستور الجديد لإحداث قطيعة حقيقية مع الممارسات السابقة و التي أسقطتها الهبّة الشعبية، والذهاب نحو بناء جمهورية جديدة، هي البداية الصحيحة الصادقة لتنفيذ الوعود الانتخابية للرئيس عبد المجيد تبون في إحداث إصلاحات جذرية تنقل الجزائر نحو آفاق المستقبل الواعد.

وعن قريب سوف تكون هذه الوثيقة تحت قبة البرلمان قبل نزولها للاستفتاء الشعبي لتصبح القانون الذي يحكم الجزائريين...شعب قدم ملايين الشهداء من أجل أن يكون سيدا... شعب لن ينحني و لن ينكسر، بل طريقه على الدوام مفروشة بالانتصارات مهما كانت الاستهدافات. الجزائر أولا والجزائر أبدا.

التحرير

حول مسودة مشروع تعديل الدستور:

من أجل دستور يستند إلى توافق وطني واسع

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن نسخة مشروع تعديل الدستور التي أعدتها لجنة الخبراء عالجت العديد من المطالب التي عبرت عنها الطبقة السياسية والفاعلين الاجتماعيين.

من جهة أخرى، يعد طرح المشروع للنقاش الشعبي سابقة هي الأولى من نوعها، وهو ما أشار إليه السيد رئيس الجمهورية في وقت سابق عندما تحدث عن رغبته في الخروج بدستور يستند إلى توافق وطني واسع النطاق يستجيب لمطالب الهبة الشعبية للثاني والعشرين فبراير 2019 ويترجم آمال عموم الجزائريات والجزائريين.

كما تأتي مبادرة التعديل الدستوري استجابة لمطالب الجزائريات والجزائريين المنادية بإجراء تغييرات عميقة في المنظومة السياسية والاقتصادية للبلاد، وفي مقدمتها الإعتماد على دستور يعيد النظر في أنماط الحكامة ويفتح آفاقا جديدة تكون انعكاسا وتجسيدا لآمال وتطلعات الشعب الجزائري بكافة طبقاته وأطيافه.

وفي هذا الإطار، حريٌ بنا التذكير، أن رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب يملك كامل السيادة والتفويض كي يختار سبيلا أخر غير ذلك الذي يقضي بإخضاع مشروع التعديل الدستوري للنقاش العام، ثم عرضه على البرلمان وأخيرا تقديمه للاستفتاء الشعبي.

رغم ذلك، فقد وقع اختيار السيد رئيس الجمهورية على هذا المسار وذلك سعيا منه للوصول إلى وضع دستور توافقي، يكون بمثابة الدستور المرتبط بالجزائر ومستقبلها وليس دستورا مرتبطا بشخص أو بحقبة زمنية محددة... لذلك، يمكن الوقوف عند حقيقة هامة وللتاريخ، هي أن طرح الوثيقة للمرة الأولى للنقاش الواسع في الجزائر يُعَدّ بحد ذاته أمرا إيجابيا جدا وَجبَ تثمينه، وهو ما يُفيد أيضا بأن السلطة العليا في البلاد أرادت أن تعطي للشعب فرصة التعبير عن تطلعاته وأماله بكل سيادة وديمقراطية.

السيد صالح قوجيل،
رئيس مجلس الامة بالنيابة

أجرى السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية مقابلة صحفية مع وسائل الإعلام الوطنية وهذا في إطار لقاءاته الدورية التي تعهد بها منذ توليه رئاسة الجمهورية، و في هذا اللقاء الذي جمعه بالإعلاميين بتاريخ 12 جوان 2020، تطرق السيد الرئيس إلى عديد القضايا والملفات المعاشة اليوم، سيما تلك المتعلقة بمسودة الدستور المقترح، وملف جائحة كوفيد19- وجهود الدولة في القضاء عليه. . كما اجرى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، يوم السبت 4 جويلية 2020، لقاء صحفيا مع قناة فرانس 24 الفرنسية، تطرق فيه إلى العلاقات الجزائرية-الفرنسية، والتطورات الجارية في المنطقة، وعدد من القضايا الأخرى..

أما بخصوص اللقاء مع وسائل الإعلام الوطنية فقد ركّز أغلب الصحفيين الذين شاركوا في هذا اللقاء أسئلتهم حول مسودة الدستور، التي تعتبر من أمهات القضايا التي تحوز اهتمام كل الشرائح في المجتمع الجزائري هذه الأيام، وكان السؤال الأبرز حول نوع النظام السياسي، الذي سوف يكرسه الدستور و الذي عرف توسيع صلاحيات الرئيس واستحداث منصب نائب للرئيس، ومشاركة الجيش في عمليات حفظ السلام خارج الحدود، أجاب السيد الرئيس بما يلي:

"أولا مسودة الدستور معروضة للنقاش وللإثراء أو الحذف حسب ما يتطلبه الدستور التوافقي الذي نسعى إليه.

أما فيما يخص النقطة المتعلقة بمنصب نائب الرئيس فلقد استخلصناها من الظروف التي عاشتها البلاد، التي طرحت مشاكل كثيرة كادت أن تؤدي بالبلاد إلى أمور لا تحمد عقباها، وهو منصب تعتمده الدول المتقدمة في دساتيرها.

وعن النظام الذي سوف ينتهج في الحكم، فالأنظمة في العالم متعددة، وأغلبها نابع من تقاليد وتاريخ الأمم ولم تأتي عفوية،فبعيدا عن النظام الملكي، فأغلب دول العالم يعرف نظام حكم رئاسي أو برلماني وأعتقد أن النظام السائد اليوم ، خصوصا الأوربية منها هو النظام الرئاسي، بدورها تتجه نحو النظام الشبه رئاسي.

قبول أو رفض الدستور تحكمه إرادة الشعب من خلال الاستفتاء

وعليه فنظام الحكم يجب أن يكون وليد ثقافة، وتجربة معينة وليس اعتباطيا."

"أعتقد أن توجه أغلب الجزائريين والمثقفين يحبذ النظام الشبه الرئاسي."

وعن مدى تقييمه لمستوى النقاش السائد حول مسودة الدستور، وكذا الانتقادات الحادة التي تتلقاها اللجنة المكلفة بصياغة هذ المسودة وعلى رأسها السيد لعرابة، ردّ السيد الرئيس:

"هناك بالفعل مستويات للنقاش، بين من لديه تكوين قانوني، وآخرون في القانون الدستوري، وغيرهم لديه تكوين سياسي ، وهذا ما يجعل منه دستور توافقي.

فغالبا النقاشات الدستورية لا تسمح للمواطنين المساهمة فيها، ولكنني فعلت ذلك من أجل الوصول إلى دستور توافقي، وصراحة كنت أتوقع هذه المستويات من النقاش ويبقى في النهاية قبول أو رفض هذا الدستور يكون في الاستفتاء."

بخصوص الانتقادات أو الانحرافات مثلما –سماها السيد الرئيس– خصوصا تلك التي تعرض لها السيد لعرابة رئيس لجنة الخبراء لصياغة الدستور فتحدث عن ذلك بقوله:

النظام السياسي نابع من تاريخ وتقاليد الأمم ووليد ثقافة وتجارب

"أنا لدي ثقة في السيد لعرابة كونه بالأساس ابن شهيد، وهو خبير دولي في مجال القانون الدستوري، وخبرته تستعين بها حتى الأمم المتحدة، وليس كما يروج له بعض الجاهلون بأن هذا الدستور صاغه بيروقراطيون"

"وعليه فأنا لدي ثقة كبيرة في أعضاء اللجنة، هم وطنيون متمسكون بالثوابت"

وفي سؤال آخر حول ما جاء في المادة 95 الفقرة3،والتي تنص بأن رئيس الجمهورية هو من يقرر، وبعد موافقة أغلبية البرلمان أيضا مشاركة الجيش في عمليات خارج الحدود هل يمكن معرفة الدوافع التي أدت إلى اللجوء إلى هذه المادة في الدستور؟

أجاب السيد الرئيس عن ذلك بالقول:

"اقتراحنا بإدراج هذه المادة في الدستور، أردنا من خلالها أن نكون كباقي جيوش العالم، ونحن نعتبر الدولة الوحيدة التي ترفض مشاركة جيشها خارج الحدود، رغم أنه لدينا سوابق تاريخية بمشاركة جيشنا في عمليات خارج الحدود، سواء تحت مظلة الأمم المتحدة، أوبإجماع قومي عربي، أو الاتحاد الافريقي هو حق طبيعي له مثله مثل باقي جيوش العالم، ومن أجل إحلال السلام"

"يؤسفني حقا كيف حُول النقاش بخصوص هذه المادة، رغم أنها تنص صراحة على أنه ليس الرئيس هو من يخرج الجيش بل بإرادة الشعب، والمتمثلة في ثلثي ممثلي الشعب"

"مشاركة الجيش خارج الحدود، هو مساندة لجهود الأمم المتحدة وهي فلسفة الجزائر التي لم ولن تتغير، ومثلما ذُكر بالمادة أكرر الكلمة الأخيرة في مشاركة الجيش من عدمه تعود للبرلمان"

وحول ما تعرفه الجزائر والعالم أجمع بخصوص جائحة كورونا كوفيد- 19 كان هناك سؤال يتعلق بوجهة نظر السيد الرئيس حول المرحلة الثانية من الحجر الصحي؟

كان على إثرها رد السيد الرئيس واضحا جدا كون وجهة نظره هي نابعة بثقته في قرارات اللجنة العلمية المختصة بموضوع كوفيد19–، والتي تدرس تطورات الحالة الوبائية، وعليه هي من تقترح ما إذا كان هناك تمديد للحجر الصحي من عدمه، كما أكّد السيد الرئيس في ذات السياق، بأن ما يهمه هو انتشار هذا الوباء على مستوى الجزائر وفقط، فإذا ما فرضنا أننا ألغينا الحجر الصحي وفتحنا مجالنا الجوي، فإنا هناك احتمالية لسفر الجزائريين مثلا لبلدان تشهد الحالة الوبائية فيها انتشارا لمائة ألف حالة أو أكثر، وهو ما يعد خطرا على الجزائريين والجزائر ككل، وعليه يجب علينا التحفظ في رفع الحجر، واتخاذ تدابير كي لا يعود مجددا في الظهور"

كما أن السيد الوزير الأول نصب اللجنة الوطنية للتحري حول وباء كوفيد–19 بعد أن شهد انتشاره في 48 ولاية، التي تجاوزت صلاحيات اللجنة العلمية فهي تهتم بكل التفاصيل حول هذا الوباء"

كما أكد السيد الرئيس في موضوع ذي صلة، على أن الوكالة الوطنية للأمن الصحي المستحدثة ليست خصيصا من أجل كوفيد19–، وإنما للتعامل مع كل الأمراض والأوبئة مهما كان نوعها"

الدولة تتعهد بمساعدة المؤسسات المتضررة ولن تدعها تغرق

وصرح السيد الرئيس بلغة جازمة لا تدع مجالا للشك: "أن المنظومة الصحية في الجزائر من بين أحسن المنظومات في افريقيا والمغرب العربي، فهي كانت وليدة رؤية خاصة بحماية المواطن، والطب المجاني"

وعن سؤال حول الآثار الإقتصادية لهذا الفيروس، نظرا لإجراءات الحجر الصحي وما تبعه من إغلاق للمحلات وتوقف بعض الانشطة الاقتصادية، وما إذا كانت هناك رزنامة زمنية حول المساعدات المقدمة من الدولة إلى أولئك المتضررين من كل ذلك؟ كان رد السيد الرئيس بما يلي:

" في الواقع، هناك تأثير مالي اقتصادي وآخر بسيكولوجي، هذا الأخير أعتقد بأن أثره صعب جدا...فمن الناحية المالية فالتأثير ليس قويا كون أننا اتخذنا إحتياطاتنا، أعتقد أن أصحاب المهن اليدوية هم الأكثر تضررا من الناحية المالية، وعليه خصصنا منحة 10.000 دج دفعنا منها الشهر الأول وسندفع الشهر الثاني، وربما حتى الشهر الثالث إذا ما استمر الوباء"

هناك تكالب أجنبي على الجزائر..والحذر..الحذر من أجل حماية الوطن

بخصوص المؤسسات الاقتصادية سواء خواص، أو قطاع عمومي فهناك أمور مقبولة وأخرى مرفوضة فمن غير المعقول أن تصرح مؤسسة ما بأنها على حافة الافلاس وهي على النقيض تماما، كون وزارة المالية تراقب كل تقارير المالية من أرباح وخسائر لهاته الأخيرة، فالدولة تتعهد بمساعدة هذه المؤسسات ولن تتركها تغرق ولكن بمراقبة الدولة كما ذكرت وليس بالمبالغة في إشهار حجم خسائرهم بغرض الاستفادة من الاعفاء الضريبي والجبائي"

وبخصوص الغلق الذي تعرفه بعض المؤسسات الاقتصادية يقول السيد الرئيس:

"ليس هناك غلق كلي للمؤسسات بل هو جزئي، وهو ما طبقته المؤسسات العمومية عكس نظيرتها في القطاع الخاص، فهناك عمال في القطاع الخاص من سرحوا بسبب ظروف الحجر من دون دفع رواتبهم،وهو عكس ما طلبناه تماما بضرورة تسريح الموظفات اللائي لديهن أطفال وغيرها من الإجراءات التي تصب في خانة تقليص العمال إلى 50 % تفاديا لانتشار العدوى، وهو ما لم تفعله مؤسسات القطاع الخاص الملزمة بتقديم أدلة على ذلك"

"المهم أن يكون النقاش حول الموضوع سليم ونزيه، تفاديا لضرب وزعزعة الاستقرار والأمن لأنها لا تفيد"

وفي سؤال حول قانون المالية يقول: لقد حمل قانون المالية التكميلي 2020 بعض الزيادات، والتي تثقل كاهل المواطنين. فهل الأمر متصل بظرفية اقتصادية أووضع اقتصادي متهالك؟

أم نحن أمام إصلاح اقتصادي قد يكون مؤلم على بعض المواطنين؟

الرئيس: "كل الاقتصاديين والأساتذة المختصين يعون جيدا، أن علاج اقتصادنا في التغييرات الهيكلية، وبمناسبة الظروف التي تشهدها البلاد بسبب جائحة كورونا كنا قد اتخذنا بعض القرارات الظرفية لمواجهة الوباء، أما تلك القرارات الهيكلية جاءت بعد كوفيد19- وانخفاض أسعار البترول..بدأنا في تحرير الاقتصاد من المحروقات وأسدينا تعليمات لتشجيع الانتاج الوطني، أما فيما يخص الزيادات فلقد رافقتها زيادات في القدرة الشرائية، لا تنسى أن هناك ملايين المواطنين من رفعنا عنهم الضرائب وعليه فمرتباتهم سترتفع بنحو 20 إلى 25 % ، ضف إلى ذلك رفع الحد الأدنى للأجور فالضجة المثارة حول هذه الزيادة وبالأخص البنزين تأثيرها لا يكاد يذكر"

وفي الشق الاجتماعي طرح الإعلاميون مشكل تفاقم البطالة باعتبار أنه لا تزال هناك احتجاجات مطلبية ذات علاقة بالبطالة، والسكن البعض يربطها بكونها ذات طابع نقابي ومدفوعة بظروف اقتصادية صعبة ما يتوجب على الحكومة التكفل بها، بينما هناك من يربطها بتوظيف سياسي الغرض منه زعزعة وضرب استقرار البلاد، فمتى تضطلع الحكومة بمعالجة هذه المطالب؟

السيد الرئيس:

"أولا سؤال وجيه، سأبدأ بإجابتي ربما على هامش السؤال، فالحكومة تدرس كل هذه المطالب، علما بأن لها تقريبا خمسة أشهر منذ تنصيبها، منها شهرين أو ثلاث تقريبا مررنا فيها بجائحة كوفيد 19- وظروف الحجر الصحي، المفروض أن تُمنح هذه الحكومة الوقت الكافي..أؤكد أنه لن يضيع حق وراءه طالب، وقد تعهدت سابقا بخصوص المعلمين والأساتذة في شتى الأطوار التعليمية، وحتى أساتذة التعليم العالي أنني سأعيد الاعتبار لمكانتهم وحتى مراجعة رواتبهم"

"كما تعهدت أيضا بتخفيض الضرائب على الطبقات الهشة، وهذا ما قمنا به"

"فمن غير المعقول اليوم، أن نرى احتجاجات على سبيل المثال غلق طريق وطني من أجل جلب الانتباه كالمطالبة بتوفير الإنارة مثلا ! علما بأنني أول من تكلم عن المناطق الهشة تلك ومناطق الظل، أول مرة رئاسة الجمهورية تعرض تقريرا مصورا، وأمام سفراء الدول وتنشر الفضائح الموجودة على مستوى مناطق الظل، هل كنتم تتكلمون عنها في السابق؟ وعليه وفي ضوء كل ما ذكر، فهذا ما يؤكد فرضية الشطر الثاني من السؤال أي أنها مفتعلة، فمن غير المعقول أن تطالبني بتنفيذ مشاريع يتطلب إنجازها سنة"

"أحصينا 15 ألف منطقة ظل، انطلاقا من قرى كبرى، إلى أحياء في بعض المدن، كما ان هناك مداشر صغيرة تحتوي على 100 إلى 200 نسمة، والعمل على القضاء على هذه المناطق على قدم وساق... تحقيق التنمية يتأتى بالتدريج، أشهر عديدة وليس بالسرعة التي يتخيلها المحتجون، فمن غير المعقول مثلا أن يغلق بعض المحتجين مصنعا أجنبيا بهدف المطالبة بالتوظيف، الأمر ليس سهلا هكذا ويجب التحلي بالتعقل والرزانة في معالجة الأمور والتعاطي معها"

"ربما ما سأقوله الآن، لن يتقبله الكثيرون ولكن هناك من يحرض وبعدة وسائل، وبطريقة ممنهجة بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تحديد مواعيد الخروج للاحتجاجات، هناك تكالب أجنبي على الجزائر، لست هنا بصدد اتهام الشباب الذين خرجوا للاحتجاج، بل هناك عنصر مجند ويستغل في أولئك الشباب، فالحذر كل الحذر من هؤلاء من أجل حماية الوطن وهذا هو الأساس"

"هذا التكالب الأجنبي على الجزائر لديه مخططات عديدة يحاول تنفيذها ونحن نعرفها جيدا ونقف لهم بالمرصاد، ما أود التنويه إليه هو عدم وقوع المواطنين في فخ هؤلاء، وكما أكدت من لديه مطلب شرعي سيحصل عليه"

وعلى الصعيد الخارجي لا يزال الملف الليبي يحظى بحصة الأسد في أسئلة الصحفيين، وهذه المرة كان السؤال على النحو الآتي:

على الصعيد السياسي ،يلاحظ تورط كل من تركيا ومصر عسكريا في ليبيا، فما هي الاقتراحات المقدمة من طرف الجزائر لخروج ليبيا من هذا المربع، وهل يمكن أن نرى الجزائر يوما ما تتدخل عسكريا في هذا الصراع، الذي هو على مشارف حدودها؟

السيد الرئيس:

" دعني أوضح لك الأمور جيدا، هذا المد والجزر الذي يعرفه الملف الليبي فكل مرة يكون فيه طرف ما في هذا الصراع منهزما يلجأ إلى المطالبة بالحل السياسي والجلوس إلى طاولة الحوار، والعكس فالجزائر موقفها ومبدأها واضح منذ البداية، و هو ظاهر للعلن، والمتمثل في أنه يجب اللجوء للحوار والحسم لا يكون عسكريا أبدا، فحينما كان هناك طرف من هذا الصراع على وشك الدخول إلى العاصمة طرابلس صرحنا بأن طرابلس خط أحمر، كونها عاصمة مغاربية ما نعتبره مؤشرا واضحا على انهيار الدولة الليبية كليا، الآن نحاول بكل جهودنا الوقوف مسافة واحدة بين كل الفرقاء ولا توجد لدينا عقدة تجاه أي طرف في هذا الصراع"

"رسالتي إلى الليبيين، كونوا ليبيين فقط، فالدماء المُراقة في هذا الصراع هي دماء ليبية وليست دماء من يسعون إلى إثارة حرب بالوكالة، نحن عشنا هذه المصائب ونعرف جيدا عواقبها ونتائجها الوخيمة، ومهما طال أمد الحرب والصراع، في النهاية لا مهرب من طاولة المفاوضات، فلماذا نؤجل هذا الحل فلنبدأ به الآن وليس بعد أن تتفاقم الأضرار والجزائر هنا من أجلكم ومن أجل مساعدتكم"

"تدخل الجزائر في الشأن الليبي وباعتراف القوى الخارجية هو تدخل من أجل إحلال السلام هناك، لأنه لا توجد لدينا أي نوايا أو أطماع توسعية، أو مآرب اقتصادية غير كف الدم الليبي، وتأمين حدودنا وحمايتها"

القضية الليبية: الحل في الحوار والحسم لن يكون عسكريا

"هناك من يسعى لجر الجزائر في الصراع الليبي عسكريا، وهذا أمر مستحيل ولن يحدث بأي صفة من الصفات، حتى من يقول أن التعديل الدستوري الجديد والسماح بمشاركة الجيش في عمليات عسكرية خارج الحدود الهدف منه التحضير للمشاركة في ليبيا أقول لهم مستحيل، لأن هدفنا هو المصلحة الوطنية واستتباب السلم في حدودنا هو غاية سامية نسعى إليها"

وفي سؤال آخر دائما يتعلق بالملف الخارجي، وجه أحد الصحفيين سؤالا هو الآتي:

كنتم قد استقبلتم السفير الأمريكي بالجزائر، وأيضا كانت لكم مكالمة هاتفية مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. هل خرجتم بقواسم مشتركة من خلال مقابلاتكم هاته؟

"هناك طبعا قواسم مشتركة، وهم بلدان صديقة.

بالنسبة لمكالمتي الهاتفية مع الرئيس ماكرون، فلقد تطرقنا لعديد المواضيع الثنائية والدولية، وليس لدي أي مشكلة مع الرئيس ماكرون الذي أكرر ما قلته في حقه، خصوصا ما صرح به سواء في الجزائر أو فرنسا فيما يتعلق بالتاريخ المشترك والذاكرة، فهو موقف مشرف له، كما اننا نتشرف به أيضا كونه جرم الاستعمار، ما يجب أخذه بعين الاعتبار، ومثلما صرحت به سابقا أن هناك لوبيات فرنسية هدفها إثارة التوتر وإذكاء نار الفتنة بين البلدين، لأن الاتفاق بين بلدينا العظيمين واحد في اوربا والآخر في إفريقيا يُلزمنا على التعامل مع بعضنا البعض، ولكن بالمقابل أيضا لا نترك لهاته اللوبيات الفرصة لتحقيق مآربها"

"بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فالصداقة بين البلدين قديمة جدا، وتجمعهما احترام متبادل، واتفاقات استراتيجية فيما يخص محاربة الإرهاب، وكذا الأمن في المنطقة، ويعرفون قدرات الجزائر ويثمنونها جيدا"

"حتى ألمانيا لدينا معها علاقات صداقة تاريخية، وربما الكثير من الجزائريين يجهلون أنها من بين الدول التي ساندت الثورة التحريرية بشكل لا يمكن تصوره."

"المركبات الاقتصادية في الجزائر بداية الاستقلال جلها ألمانية، والكل يعلم أن مكتب الدراسات للمسجد الأعظم كان ألماني"

في الأخير بعد توجه الإعلاميين بالشكر للسيد الرئيس على منحهم فرصة هذه المقابلة الصحفية، رد السيد الرئيس بدوره بالشكر معتبرا إياهم حلقة وصل مهمة جدا في نقل المعلومة الصحيحة إلى الرأي العام، بعيدا عن المزايدات والمغالطات وضرورة التحلي بالنزاهة والشفافية.

وبخصوص اللقاء الذي اجراه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مع قناة فرانس 24 ، فقد اكد فيه ، أن كل القرارات المتخذة بخصوص الحد من تفشي وباء كورونا العالمي تبنى على أساس توصيات المجلس العلمي، مشيرا إلى احتمال تشديد إجراءات الحجر الصحي إن لزم الأمر ذلك.

«نعود للحجر الصحي التام إذا قرر المجلس العلمي ذلك»

ولم يستبعد رئيس الجمهورية تشديد اجراءات الحجر الصحي في حالة ما اذا أوصت به اللجنة العلمية المكلفة بمتابعة تطور وباء كورونا باعتبارها الوحيدة التي تملك كافة الصلاحيات لإقرار التوصيات المتعلقة بمجابهة وباء كورونا العالمي.

وبعد أن أشار الى أنه بالرغم من ارتفاع عدد الاصابات الا أن الزيادات تظل «في حدود المقبول»، أوضح الرئيس تبون أن أغلب هذه الإصابات مصدرها الاعراس والتجمعات العائلية في الأماكن المغلقة مضيفا أنه تم توجيه تعليمات للمسؤولين المحليين للجوء الى الحجر الجزئي في الاحياء و المدن اذا اقتضت ذلك الضرورة.

كما أضاف أن هناك من الشباب من يعتقد «أننا نستعمل هذا الوباء كشبح لمحاولة فرض الحجر عليهم ومنعهم من التعبير عن أرائهم».

وبخصوص فتح المجال الجوي، أوضح الرئيس تبون أن هذا الامر «متوقف على قدراتنا وخشيتنا من زيادة عدد الاصابات» مذكرا بمختلف الإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال عملية اجلاء رعاياها الذين يتم عزلهم صحيا لمدة أسبوعين لتفادي تفش الوباء.

وأضاف رئيس الجمهورية أن هذا الاجراء الوقائي سمح بإحصاء بين 40 و50 مصابا ضمن هؤلاء الذين تم اجلاؤهم.

«التطور في الإنتاج الفلاحي سمح لنا بتحقيق الاكتفاء الغذائي وتخلي أكثر فأكثر عن الاستيراد»

عن الشأن الاقتصادي استبعد السيد تبون اللجوء الى صندوق النقد الدولي مبينا أن «الجزائر ليست في خطر» وانها تزخر باحتياطات للصرف والتي حتى وان لم تكن هائلة وإنما تمكنها من ضمان الإنفاق لسنة أو سنتين بدون مشكل».

وفي هذا الصدد، ذكر بأن الفلاحة في بلادنا حاليا تختلف عما كانت عليه في السابق حيث أنه تم إنتاج ما قيمته 25 مليار دولار من المنتجات الفلاحية في 2019 الأمر الذي جاء في الوقت المناسب أين تزامن ذلك وتهاوي أسعار النفط».

وتابع رئيس الجمهورية قوله «أن هذا التطور في الإنتاج الفلاحي سمح لنا بتحقيق الاكتفاء الغذائي وتخلي أكثر فأكثر عن الاستيراد».

«الدستور الجديد سيضع القيود التي تمنع أي انزلاق الى السلطة الشخصية»

وشدد على أن الجزائر تفضل تجنب اللجوء الى صندوق النقد الدولي «لأن الجزائر بلد اجتماعي أين يتم ضمان تحويلات اجتماعية هائلة لفائدة المواطنين»

«سأعفو عن المساجين كلما استحق الأمر ويمكن أن أعفو عن آخرين لاحقا»

ولم يستبعد رئيس الجمهورية إمكانية الإفراج عن أشخاص آخرين من الناشطين في الحراك المحبوسين لا سيما في سياق خطوات إضافية لتعزيز المناخ الذي سيتم في ظله الانتقال الى التغييرات التي وعد بها.

وذكر في رده على سؤال تناول هذا الموضوع أنه «بصفتي رئيسا للجمهورية أمارس صلاحياتي الدستورية بإصدار العفو كلما اقتضت الضرورة لذلك « حيث تمسك في نفس الوقت بضرورة رفع اللبس « لكون أن العدالة قد تابعت هؤلاء الأشخاص بمن فيهم من سبق وأن أطلق سراحهم بتهم السب والشتم والحث على الإخلال بالنظام العام».

وأضاف «نعم من الممكن إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص لأنه في فترات معينة يتطلب أن يساهم جميع الجزائريات والجزائريين في المضي نحو مناخ هادئ يمكننا من الانتقال الى التغيير» مبرزا «أنه من جملة ذلك مشروع تعديل الدستور الذي كان مقررا أن يتم خلال هذا الشهر قبل أن تفرض علينا الطبيعة قيودها».

«تلقينا حوالي ألفي مقترح حول مسودة الدستور يتم دراستها حاليا من قبل اللجنة»

ذكر السيد تبون أنه «وبالرغم من كل هذا فان النقاشات حول مسودة الدستور تتواصل كما أنها تتسارع في الآونة الأخيرة ولدينا حوالي ألفي مقترح حول المحتوى تخص حذف أو تغيير أو توسيع وإضافات». مضيفا في سياق متصل، أن اللجنة المكلفة بالصياغة قد بدأت في توسيع اجتماعاتها للاستماع الى المزيد من الآراء.

«بإمكاننا أن نمضي قدما لتحقيق أشواط من التقدم في علاقاتنا لا سيما فيما تعلق بإشكالية الذاكرة»

«نتوجه نحو نظام شبه رئاسي بصلاحيات واسعة للبرلمان وغلق المنافذ أمام الحكم الفردي»

وأضاف رئيس الجمهورية أن مشروع تعديل الدستور سيقدم نموذجا جزائريا أصيلا مبنيا على النظام شبه الرئاسي ويعبر عن ثقافتنا «لأننا نعتبر أن التقليد الأعمى ليس له أي نفع» مضيفا أن الدستور الجديد سيعزز من صلاحيات الهيئة التشريعية وسيمكن نواب البرلمان من تقديم مقترحات قوانين وإنشاء لجان رقابة حول أي موضوع وبخصوص أي قطاع وزاري.

وتابع أيضا بقوله «كما أن الدستور الجديد سيضع القيود التي تمنع أي انزلاق الى السلطة الشخصية».

«نتوقع استفتاء حول الدستور بين سبتمبر وأكتوبر»

وقال رئيس الجمهورية أنه «إذا خفت حدة الوباء وانخفض عدد الحالات المصابة بكورونا فان الاستفتاء حول الدستور سيكون مع الدخول الاجتماعي المقبل ما بين سبتمبر وأكتوبر القادم».

«العدالة قادرة على استدعاء أي شخص كان إن رأت ذلك»

وعن سؤال تطرق الى المحاكمات التي تطال شخصيات سياسية بارزة بتهم الفساد والتي تحدثت عن تنفيذ أوامر للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة قال السيد تبون أن «العدالة قد فصلت وبثت في الأمر لكنها قادرة على استدعاء أي شخص كان إن رأت ذلك» موضحا بأن القضايا المطروحة أمام العدالة «ليست سياسية» وإنما المسألة تخص سوء استغلال للسلطة من قبل مسؤولين سابقين.

«لم أكن يوما مع العهدة الخامسة لأنه تم استبعادي منذ 2017 بينما محاولة فرض العهدة الخامسة كان في 2019»

ونفى بالمناسبة ادعاء دعمه لترشح الرئيس الأسبق لعهدة رئاسية خامسة قائلا في هذا الخصوص «لم أدعم بتاتا ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة حيث أنها قضية ظهرت في 2018 وكنت آنذاك في منزلي ولم يكن حتى ليطلب رأيي حول ذلك، وقتها».

«يتم التحضير لزيارة دولة إلى فرنسا وأخرى مماثلة للرئيس الفرنسي إلى الجزائر لولا أجندتنا المكثفة»

وبخصوص تبادل الزيارات من قبل رئيسي الدولتين الى الجزائر وفرنسا اعتبر السيد تبون أنهما ستكونان زيارتا دولة وأنهما تستدعيان الكثير من الوقت مبرزا أن ذلك سيكون محل دراسة من الجانبين عندما يزول وباء كورونا.

وفي هذا الجانب ذكر رئيس الجمهورية أن مثل هذه الزيارات تتطلب عشرة أيام من الغياب على الأقل ليتم الإعداد لها مشيرا الى الجدول الزمني بالجزائر الذي يعرف التسريع في العملية الديمقراطية.

«بإمكاننا أن نمضي قدما لتحقيق أشواط من التقدم في علاقاتنا لا سيما فيما تعلق بإشكالية الذاكرة»

ردا على سؤال تناول حدث استرجاع رفات رموز المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي قال الرئيس تبون أن «الرئيس الفرنسي ماكرون قد تفهم الطلب الجزائري وتلقاه بصدر رحب» لافتا بخصوص جرائم الاستعمار الى أن الرئيس ماكرون «قد تحلى بالشجاعة وقال ما لم يجرؤ البعض على قوله».

وذكر السيد تبون بعديد النقاشات التي جمعته والرئيس الفرنسي والتي اكتنفها الهدوء لا سيما تلك التي جرت ببرلين خلال انعقاد الاجتماع الخاص بالوضع في ليبيا مبرزا بقوله أنه «بإمكاننا أن نمضي قدما لتحقيق أشواطا من التقدم في علاقاتنا لا سيما فيما تعلق بإشكالية الذاكرة».

وأضاف في هذا السياق أن «الرئيس ماكرون نزيه وواضح ونظيف تاريخيا ولم يشارك بتاتا في ما حدث في الماضي ويود أن يخدم بلده ولكنه يود أيضا أن تعود علاقتنا الى مستواها الطبيعي» لافتا أيضا بالقول «نحن دولة نافذة لديها كلمتها في المجتمع الدولي لا سيما على الصعيد الإقليمي».

«نتمنى أن تعلن فرنسا اعتذارها حتى يساهم ذلك في تلطيف الأجواء بين البلدين»

وفي رده على سؤال حول مسألة المطالبة بالاعتذار من قبل فرنسا على الجرائم المرتبكة إبان الحقبة الاستعمارية أشار رئيس الجمهورية الى أنه «سبق وأن وصلتنا شبه اعتذارات، وكانت هناك تعليقات ايجابية اتجاه هذا المطلب من قبل العديد من المسؤولين الفرنسيين» مضيفا «أننا نتمنى أن يتم تقديم الاعتذار».

«مجابهة إشكالية الذاكرة مع فرنسا ضروري لتلطيف مناخ العلاقات بين البلدين»

أبرز رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أنه من الضروري أن يتم مع فرنسا مجابهة إشكالية الذاكرة لتلطيف مناخ العلاقات ما بين البلدين.

وشدد السيد تبون بقوله أنه «يجب علينا أن نجابه إشكالية الذاكرة التي تشوش علاقتنا من دون عدوانية وفي كنف الاحترام ما بين البلدين» مبرزا أن ذلك «سيمسح بتلطيف مناخ العلاقات الثنائية وجعلها أكثر هدوءا ما بين البلدين اللذين تربطهما علاقات اقتصادية واجتماعية وجوار».

«ينبغي الذهاب إلى حل الانتخابات في ليبيا»

وبالنسبة للأوضاع في ليبيا أكد رئيس الجمهورية استعداد الجزائر لاحتضان أي مسعى للحوار شريطة أن يكون بطلب من الليبيين مؤكدا تمسك الجزائر بتعهدها الذي عبرت عنه في اجتماع برلين بعدم التشويش على أي مبادرة تخدم الأشقاء الليبيين.

وأعرب السيد تبون عن أمله في إيجاد حل سريع لهذا الإشكال وأن يحدث توافق ما بين جميع الأطراف في ليبيا يتوج بتنظيم انتخابات تضع لبنة الاستقرار وتعبر عن كل التوازنات بهذا البلد مبرزا تقارب الرؤى الجزائرية حول هذه المسألة مع بعض الفاعلين الدوليين على غرار فرنسا وايطاليا.

«نتوجه نحو نظام شبه رئاسي بصلاحيات واسعة للبرلمان وغلق المنافذ أمام الحكم الفردي»

وذكر في هذا الصدد «نحن لم نفقد الأمل في إيجاد حل في ليبيا ونواصل بشكل دوري في اتصالاتنا مع كل الأطراف التي نقف بنفس المسافة إزاءها ولن نقف أبدا مع طرف على حساب طرف أخر».

«لن أؤكد ولن أنفي شروع الجزائر في بناء قواعد عسكرية قبالة الحدود المغربية»

وحول معلومات مفادها انجاز من قبل الجزائر لقاعدة عسكرية كرد فعل على المغرب الذي يتطلع لتشييد قاعدة عسكرية بالقرب من الحدود التي تربط البلدين ذكر الرئيس تبون أنه «لا يمكنه تأكيد أو نفي هذه الأخبار» مبرزا أن الحكمة كانت دائما لها الكلمة العليا بين البلدين».

«ليس لدينا أي مشكل مع شعب المغرب الشقيق ولا مع الملك ، بل هناك في المغرب من لديهم مشكل مع الجزائر»

وفي رده على سؤال حول العلاقات مع بلد المغرب الشقيق ذكر السيد تبون بقوله «أقولها بشكل رسمي بأن الجزائر ليس لها أي إشكال أو مشكل مع هذا البلد الجار» مضيفا أنه ما تم ملاحظته هو أن «هذا البلد هو من لديه مشكل مع الجزائر لا سيما مع التصعيد اللفظي الذي نتمنى أن يتوقف وكذا من خلال تحليل الشأن الداخلي الجزائري وفق أحكام مسبقة».

وأبرز في رده على هذا السؤال بقوله «نتمنى للمغرب الشقيق كل التنمية والازدهار وليس لدينا أي مشكل لا مع المغرب ولا مع دولته ولا مع الملك المغربي» معربا عن ترحيبه بأي مبادرة تمكن من غلق وطي هذا الإشكال.

«نتمنى أن تعلن فرنسا اعتذارها حتى يساهم ذلك في تلطيف الأجواء بين البلدين»

مسودة مشروع تعديل الدستور.. أولى لبنات بناء الجمهورية الجديدة

إن الغاية الرئيسية المتوخاة من وراء مشروع تعديل الدستور هي تزويد الأمة بدستور توافقي يستجيب للتطلعات المشروعة المعبّر عنها من طرف الشعب... لذلك يتضح بأن المقاربة التي اختارها السيد رئيس الجمهورية لتفعيل عملية التعديل الدستوري، ترمي إلى أن تجعل الدستور المرتقب حجر الزاوية في بناء الجمهورية الجديدة التي يرغب فيها الجميع.

من هذا المنطلق، يمكن القول بأن نسخة مشروع تعديل الدستور التي أعدتها لجنة الخبراء عالجت العديد من المطالب التي عبّرت عنها الطبقة السياسية والفاعلين الاجتماعيين.

من جهة أخرى، يعد طرح المشروع للنقاش الشعبي سابقة هي الأولى من نوعها، وهو ما أشار إليه السيد رئيس الجمهورية في وقت سابق عندما تحدث عن رغبته في الخروج بدستور يستند إلى توافق وطني واسع النطاق يستجيب لمطالب الهبة الشعبية للثاني والعشرين فبراير 2019 ويترجم آمال عموم الجزائريات والجزائريين.

كما تأتي مبادرة التعديل الدستوري استجابة لمطالب الجزائريات والجزائريين المنادية بإجراء تغييرات عميقة في المنظومة السياسية والاقتصادية للبلاد، وفي مقدمتها الإعتماد على دستور يعيد النظر في أنماط الحكامة ويفتح أفاقاً جديدة تكون انعكاساً وتجسيداً لأمال وتطلعات الشعب الجزائري بكافة طبقاته وأطيافه.

وفي هذا الإطار، حريٌ بنا التذكير، أن رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب يملك كامل السيادة والتفويض كي يختار سبيلا آخر غير ذلك الذي يقضي بإخضاع مشروع التعديل الدستوري للنقاش العام، ثم عرضه على البرلمان وأخيرا تقديمه للاستفتاء الشعبي.

رغم ذلك، فقد وقع اختيار السيد رئيس الجمهورية على هذا المسار وذلك سعيا منه للوصول إلى وضع دستور توافقي، يكون بمثابة الدستور المرتبط بالجزائر ومستقبلها وليس دستورا مرتبطا بشخص أو بحقبة زمنية محددة... لذلك، يمكن الوقوف عند حقيقة هامة وللتاريخ، هي أن طرح الوثيقة للمرة الأولى للنقاش الواسع في الجزائر يعد بحد ذاته أمراً إيجابيا جداً وجب تثمينه، وهو ما يفيد أيضا بأن السلطة العليا في البلاد أرادت أن تعطي للشعب فرصة التعبير عن تطلعاته وأماله بكل سيادة وديمقراطية.

وبالعودة إلى المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، يتضح جليا أنه يحمل في طياته الكثير من المؤشرات والدلالات الإيجابية، تدل على وجود إرادة سياسية في إحداث التغيير الجذري في مجالات الحقوق الأساسية والحريات العامة والفصل المتوازن بين السلطات الثلاث وتكريس استقلالية القضاء والحرب على الفساد وغيرها...

جدير بنا الإشارة كذلك إلى أن المقترحات الواردة في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور قد جاءت في سياق المحاور الكبرى التي سبق تحديدها من قبَل رئيس الجمهورية في رسالة التكليف الموجهة للسيد أحَمد لعرابة بصفته رئيس لجنة الخبراء المكلفة بصياغة المقترحات المؤدية لمراجعة الدستور بشكل مُعَمق.

من جانب آخر، يلاحَظ أن لجنة الخبراء هاته قد سعت أيضا إلى وضع بصمتها من خلال الإتيان بمقترحات معينة خارج المحاور المحددة مسبقا من قبل رئيس الجمهورية.

فالقراءة المتمعنة والدقيقة لمحتوى المشروع التمهيدي لتعديل الدستور تؤدي بنا إلى الوقوف عند عدد من الملاحظات: من بينها وخلافا لدستور 2016، تحتوي هذه النسخة على ملخص يذكر محتوى وترقيم جميع الأحكام الدستورية... هذا العنصر الجديد يُمثل ميزة إضافية كونه يسهل قراءة المستند.

ومن جانب أخر، يلاحظ أن الفصل الثاني من الباب الثاني المتعلق بالحقوق الأساسية والحريات العامة يتضمن ما يأتي مسايرا للتوجهات العالمية الجديدة في الأنساق الفقهية والفلسفية لحقوق الإنسان، حيث تم التوسع بشكل ملفت في المصفوفة الدستورية الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن بينها نذكر على سبيل المثال لا الحصر: النص على عدم تقييد الحقوق الأساسية والحريات العامة إلا بموجب قانون ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام, وتكريس عدد من المبادئ والحقوق كمبدأ الأمن القانوني وحماية المرأة من كل أشكال العنف والحق في الحياة والحق في سرية المراسلات والاتصالات الخاصة في أيّ شكل كانت وتجريم التعذيب والاتجار بالبشر الخ، وهو ما يعد عنصرا ايجابيا ينبغي تثمينه.

أما في ما يتصل بموضوع السلطات فقد تضمنت مسودة مشروع تعديل الدستور مصطلحات غير مألوفة لوصف السلطات المؤسسية الدستورية تختلف عن تلك المستخدمة عادة في الدساتير، فبدلا من السلطة التنفيذية نجد مصطلح "رئيس الجمهورية" و"الحكومة". أما ما يقيد التعبير عن السلطة التشريعية فقد إستخدم مصطلح "البرلمان"، وفيما يتعلق بالسلطة القضائية فقد تم إستخدام مصطلح "العدالة".

وفي ذات السياق فقد أولت لجنة الخبراء عناية هامة لمسألة تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها لسيما بعد تكريس مبدأ عدم ممارسة أكثر من عهدتين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين، إضافة إلى تمكين رئيس الجمهورية من تعيين نائب له وكذا تعزيز مركز رئيس الحكومة، الأمر الذي يبين بوضوح نية المؤسس الدستوري في إعادة تنظيم صلاحيات الجهاز التنفيذي.

ومن جهة أخرى، يتضح توجه المؤسس الدستوري إلى تعزيز دور ومكانة البرلمان من خلال تحديد العهدة البرلمانية بعهدتين فقط وإقرار التصويت داخل البرلمان بحضور أغلبية الأعضاء وتحديد مدة حالة الطوارئ أو الحصار بثلاثين (30) يوما, لا تجدد إلا بموافقة البرلمان، كما هو الحال بالنسبة للحالة الاستثنائية التي حددت لها مدة (60) يوما ولا يمكن تجديدها إلا بموافقة البرلمان، كما تم ضبط مسألة الحصانة البرلمانية من حيث تحديد ما يندرج ضمن الأعمال المرتبطة بممارسة العهدة وتلك الخارجة عنها.

علاوة على ذلك، وبهدف التحديد الدقيق لصلاحيات كل سلطة فقد تم إلغاء حق التشريع بأوامر خلال العطل البرلمانية مع الحفاظ على هذا النمط من التشريع خلال مدة شغور المجلس الشعبي الوطني وفي غضون مدة الحالة الاستثنائية بشرط تقديمها للبرلمان في المدة المطلوبة.

وعن الجانب الرقابي الذي يؤديه البرلمان فقد تقرر إلزام الحكومة بإرفاق مشاريع القوانين بمشاريع النصوص التطبيقية لها، وكذلك إلزام الحكومة بتقديم المستندات والوثائق الضرورية إلى البرلمان لممارسة مهامه الرقابية، مع الإشارة إلى إمكانية ترتيب مسؤولية الحكومة على إثر استجوابها.

في باب العدالة، فقد أبانت لجنة الخبراء على نيتها في تعزيز مبدأ إستقلالية العدالة من خلال دسترة مبدأ عدم جواز نقل القاضي والضمانات المرتبطة به ودسترة تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء، الأمر الذي سيقوي مكانته وأدائه، سيما أيضا من خلال إسناد نيابة رئاسة المجلس الأعلى للقضاء إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي يمكن له أن يرأس المجلس نيابة عن رئيس الجمهورية وكذلك إبعاد وزير العدل والنائب العام لدى المحكمة العليا من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء.

وعن الجانب المتعلق بموضوع الرقابة الدستورية فقد بات واضحاً أن المؤسس الدستوري يميل إلى تبني الرقابة الدستورية القضائية كبديل للرقابة الدستورية السياسية وذلك من خلال إقرار المحكمة الدستورية بدلا من المجلس الدستوري.

في هذا السياق يتضح من قراءة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور أن ثمة توجه إلى اعتماد نمط متميز في ما يتصل بتشكيلة المحكمة الدستورية لاسيما طريقة تعيين أعضائها، حيث نجد 4 أعضاء معينين من طرف رئيس الجمهورية وعضوين اثنين (2) معينان من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني من غير النواب, وعضوين اثنين (2) معينين من طرف رئيس مجلس الأمة من غير أعضاء مجلس الأمة, مع اشتراط عدم الانتماء الحزبي للأعضاء المعينين، بالإضافة إلى 4 قضاة منتخبين من طرف زملائهم.

أما عن الجانب المتصل باختصاص المحكمة الدستورية، فقد ارتأى المؤسس الدستوري إلى توسيع الرقابة الدستورية إلى الأوامر ورقابة مدى تطابق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات، علاوة على إقرار حق طلب الهيئات في إستصدار رأي تفسيري من المحكمة الدستورية وتكريس اختصاصها بالنظر في مختلف الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية بعد إخطار الجهات المختصة، مع ضرورة الملاحظة أنه تقرر أيضا توسيع رقابة الدفع لتشمل التنظيم إلى جانب القانون.

وفي سياق تكريس التوجه نحو جمهورية جديدة بأنماط تسيير وحكامة مغايرة لما كان سائدا من قبل، تجسدت بوضوح نية المؤسس الدستوري في تكريس الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته من خلال تخصيص حيز دستوري للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته, وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية، علاوة على ترتيب عدد من الأحكام الدستورية ذات الصلة مثل منع الجمع بين الوظائف العمومية والنشاطات الخاصة أو المهن الحرة، ووجوب تفادي حالات تضارب المصالح بالنسبة لكل عون عمومي في إطار ممارسة مهامه، وكذلك التصريح بالممتلكات في بداية الوظيفة أو العهدة وعند انتهائها لكل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة، أو منتخب أو معين في البرلمان، أو منتخب في مجلس محلي، إلخ....

وفي الباب المتعلق بالبعد الانتخابي، فقد تقرر دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مع تعزيز مهامها, وتشكيلتها, وتنظيمها وعملها.

وجدير بنا الإشارة إلى أن لجنة الخبراء حاولت توسيع نطاق إجتهادها من خلال إدراج مقترحات اخرى غير تلك المتعلقة بالمحاور التي حددها لها السيد رئيس الجمهورية، وهو ما كان له الأثر الايجابي، وفي هذا الجانب نشير إلى بعض المقترحات على سبيل المثال لا الحصر كمسألة دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فيفري 2019 في إطار ديباجة الدستور، علاوة على إدراج لغة تمازيغت ضمن الأحكام التي لا تخضع للتعديل الدستوري، الأمر الذي ينبغي تثمينه كثيرا كونه يعزز من الحصانة الهوياتية للأمة.

ومن أهم تلك المقترحات أيضا وبهدف التكيف مع التحديات التي تواجه البلاد وتماشيا مع متطلبات الإستباقية الاستراتيجية، والتي كانت محل نقاش دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى دسترة مشاركة الجزائر على استعادة السلم في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية.

خلاصة القول، يتضح جليا أن المشروع التمهيدي لتعديل الدستور المطروح للنقاش قد كرس بوضوح الارادة السياسية الرامية إلى وضع الجزائر في السبيل نحو العصرنة والحداثة والديمقراطية والمواطنة.

مقترحات دستور الجمهورية الجديدة

73 مقترحا..

من أجل تكريس التغيير المنشود..

باب الحقوق الأساسية والحريات العامة:

- إدراج حكم بإلزام السلطات والهيئات العمومية باحترام الأحكام الدستورية ذات الصلة بالحقوق الأساسية والحريات العامة
- النص على عدم تقييد الحقوق الأساسية والحريات العامة إلا بموجب قانون ولأسباب مرتبطة بحفظ النظام العام.. أو حماية حقوق وحريات أخرى يكرسها الدستور
- ترسيخ مبدأ الأمن القانوني
- الحق في الحياة
- تجريم التعذيب والاتجار بالبشر
- حماية المرأة من كل أشكال العنف
- استفادة النساء ضحايا العنف من هياكل الاستقبال وأنظمة التكفل، وطرق الطعن المناسبة
- الحق في التعويض عن التوقيف والحبس المؤقت
- الحق في سرية المراسلات والاتصالات الخاصة في أي شكل كانت
- حماية الأشخاص الطبيعية عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي
- حماية ممارسة العبادات دون تمييز
- إقرار مبدأ التصريح لممارسة حرية الاجتماع والتظاهر
- إقرار مبدأ التصريح لإنشاء الجمعيات ومبدأ عدم حلها بقرار قضائي
- دسترة حرية الصحافة بكل أشكالها ومنع الرقابة القبلية عليها
- إقرار حق المواطن من الوصول إلى المعلومات والوثائق الاحصائية واكتسابها وتداولها
- لا يمكن للقانون أن يتضمن أحكاما تعيق بطبيعتها حرية إنشاء الأحزاب السياسية. امتناع الادارة عن كل ممارسة تحول بطبيعتها دون ممارسة هذا الحق
- تكريس الحق في الحصول على الماء، وترشيد استغلاله، والمحافظة عليه للأجيال القادمة.
- إلزام الدولة بضمان جودة العلاج واستمرارية الخدمات الصحية.
- تكريس مبدأ حياد المؤسسات التربوية.
- مشاركة الشباب في الحياة السياسية.
- حماية الأشخاص المسنين والفئات المحرومة ذات الاحتياجات الخاصة.
- تكريس حرية الانتاج الفكري
- إقرار حق المواطنين في تقديم ملتمسات لدى السلطات العمومية وإلزامها بالرد عليها.

في باب تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها:

- تكريس مبدأ عدم ممارسة أكثر من عهدتين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين.
- إمكانية تعيين نائب رئيس الجمهورية
- تعزيز مركز رئيس الحكومة
- إقرار مدة حالة اتلطوارئ أو الحصار بثلاثين (30) يوما، لا تجدد إلا بموافقة البرلمان.
- إقرار مدة للحالة الاستثنائية (60) يوما..
- ..وعدم تجديدها إلا بموافقة البرلمان.
- إقرار حق المحكمة الدستورية في رقابة القرارات المتخذة أثناء الحالة الاستثنائية
- إقرار التصويت داخل البرلمان بحضور أغلبية الأعضاء
- تحديد العهدة البرلمانية بعهدتين فقط.
- التمييز في الاستفادة من الحصانة البرلمانية بين الأعمال المرتبطة بممارسة العهدة وتلك الخارجة عنها.
- إلغاء حق التشريع بأوامر خلال العطل البرلمانية.
- الحفاظ على حق التشريع بأوامر خلال مدة شغور المجلس الشعبي الوطني وفي غضون مدة الحالة الاستثنائية..
- ..مع ضرورة تقديمها للبرلمان في المدة المطلوبة.
- إلزام الحكومة بإرفاق مشاريع القوانين بمشاريع النصوص التطبيقية لها.
- إلزام الحكومة بتقديم المستندات والوثائق الضرورية إلى البرلمان لممارسة مهامه الرقابية.
- إقرار إمكانية ترتيب مسؤولية الحكومة على إثر استجواب.

في باب السلطة القضائية:

- تعزيز مبدأ استقلالية العدالة.
- دسترة مبدأ عدم جواز نقل القاضي، والضمانات المرتبطة به.
- دسترة تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء.
- إسناد نيابة رئاسة المجلس الأعلى للقضاء إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا..
- ..الذي يمكن له أن يرأس المجلس نيابة عن رئيس الجمهورية.
- إبعاد وزير العدل والنائب العام لدى المحكمة العليا من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء.
- الرفع من عدد القضاة المنتخبين الذين يمثلون القضاء الجالس في عضوية المجلس الأعلى للقضاء بما يتناسب مع تعدادهم في الجهات القضائية، مع الحفاظ على عدد قضاة النيابة المنتخبين.
- إدراج ممثلين اثنين نقابيين عن القضاة، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء.

في باب المحكمة الدستورية:

- إقرار المحكمة الدستورية بدلا من المجلس الدستوري.
- تعديل تشكيلة المحكمة الدستورية لا سيما طريقة تشكيل أعضائها:
- 4 أعضاء معينين من طرف رئيس الجمهورية
- عضوان اثنان (02) معينين من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني من غير النواب،
- عضوين اثنين (02) معينين من طرف رئيس مجلس الأمة من غير أعضاء مجلس الأمة، مع اشتراط عدم الانتماء الحزبي للأعضاء المعينين.
- 4 قضاة منتخبين من طرف زملائهم.
- توسيع الرقابة الدستورية إلى الأوامر، وإلى رقابة توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات.
- إقرار الرقابة الدستورية البعدية على الأوامر والتنظيمات
- إقرار حق طلب الهيئات في طلب رأي تفسيري من المحكمة الدستورية
- تكريس اختصاص المحكمة الدستورية بالنظر في مختلف الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية بعد تكريس اختصاص المحكمة الدستورية بالنظر في مختلف الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية بعد خطار الجهات المختصة.
- توسيع رقابة الدفع لتشمل التنظيم إلى جانب القانون.

في باب الشفافية، الوقاية من الفساد ومكافحته:

- دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية.
- منع الجمع بين الوظائف العمومية والنشاطات الخاصة أو المهن الحرة.
- حظر خلق أي منصب عمومي أو القيام بأي طلب عمومي لا يستهدف تحقيق المصلحة العامة.
- يجب على كل عون عمومي، في إطار ممارسة مهامه، تفادي حالات تضارب المصالح.
- التصريح بالممتلكات في بداية الوظيفة أو العهدة..
- .. وعند انتهائها لكل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة..
- .. أو منتخب أو معين في البرلمان، أو منتخب في مجلس محلي.
- إلزام السلطات العمومية باحترام الحكم الراشد..
- .. ويفترض احترامه في تسيير الشؤون العمومية.
- معاقبة القانون لاستغلال النفوذ

في باب السلطة الوطنية المستقلة لانتخابات:

- دسترة السلطة الوطنية المستقلة لانتخابات.
- تعزيز مهام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتشكيلها، وتنظيمها وعملها.

في مقترحات أخرى جاء ما يلي:

- دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فيفري 2019 في إطار ديباجة الدستور.
- حظر خطاب الكراهية والتمييز.
- إمكانية تخصيص بعض البلديات بنظام خاص.
- تعزيز دور الدولة في إطار حماية البيئة والماء الصالح للشرب وتحسين نوعية الحياة.
- تكريس مبدأ حياد الإدارة، ومبدأ الشرعية، وعدم تماطلها في علاقتها مع الجمهور.
- إلزامية تعليل الإدارة لقراراتها والرد على الطلبات في الآجال التي يحددها القانون.
- تكريس مبادئ المساواة، عدم التمييز، الاستمرارية، التكيف، النوعية، الكفاءات والاستشراف للمرافق العمومية.
- لا يحتج بتطبيق القوانين والتنظيمات إلا بعد نشرها بالطرق الرسمية.
- تكريس مجلس وطني اقتصادي وإجتماعي وبيئي
- إدراج لغة تمازيغت ضمن الأحكام التي تخضع للتعديل الدستوري.
- إمكانية إنشاء مجالس استشارية عند الضرورة بموجب قانون أو تنظيم حسب الحالات.
- دسترة مشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة.
- دسترة مشاركة الجزائر في المنطقة على استعادة السلم في إطار الاتفاقيات الثنائية مع الدول المعنية.

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020

تكييف التدابير المالية .. لمواجهة الأوضاع الصحية والاقتصادية العالمية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 2 جوان 2020، على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020. خلال جلسة عامة عقدها المجلس برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وبحضور وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

عرض الوزير

تطرق وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية خلال عرضه لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على أعضاء المجلس خلال جلسة علنية عقدها المجلس يوم الإثنين 1 جوان 2020 بحضور كل من السيد فرحات آيت علي براهيم، وزير الصناعة والمناجم، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، والسيد بشير مصيطفى، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالإحصائيات والاستشراف. للأسباب تقديم المشروع وتأطيره في هذا الظرف الاستثنائي غير المسبوق، المتمثل في الأزمة الصحية العالمية وتزامنها مع الركود اقتصادي العالمي.

كما تطرق إلى السوق النفطية وانخفاض الطلب على هذه المادة ، وما تعرفه أسعار برميل النفط من انهيار وصلت إلى مادون السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية الأولي بـ 50 دولارا أمريكيا للبرميل، وهو ما تطلب مراجعة هذا السعر بتخفيضه إلى 30 دولارا أمريكيا للبرميل.

وأوضح أن المشروع يندرج ضمن مسعى إجراء تعديلات على التوقعات المدرجة في قانون المالية الأولي لسنة 2020، ويسعى للتكفل بتغطية النفقات المدرجة في قانون المالية الأولي لسنة 2020، وكذا التكفل بتغطية النفقات الناتجة عن مكافحة انتشار جائحة كورونا، تماشيا مع سياسة تعزيز الميزانية والحفاظ على مستوى معقول من النشاط الاقتصادي.

كما استعرض التدابير التشريعية الجديدة التي تضمنها المشروع، حيث أشار إلى أنها ترمي إلى تحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي في مقدمتها تعزيز القدرة الشرائية للأسر، وإنعاش الاقتصاد الوطني، وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة وتطويرها.

نص القانون

يهدف مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 إلى تصحيح بعض مؤشرات المالية التي نص عليها قانون المالية الأولى وتكييفها مع الوضع الجديد الذي صاحب انتشار جائحة كورونا كوفيد 19، وانخفاض أسعار المحروقات إلى مستوى متدني، والتحكم في التحديات الصحية والاقتصادية والمالية المرافقة، والحد من انخفاض الموارد من خلال تخفيض الإنفاق مع ضمان استمرار تقديم الخدمات ومواصلة الدعم الاجتماعي ، والحفاظ على ديمومة الحركية الاقتصادية ومناصب الشغل.

حيث تم تأطير المشروع عبر إدخال تغييرات على المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية على النحو الآتي:

• السعر المرجعي لبرميل الخام حدد بـ 30 دولارا أمريكيا مقابل 50 دولارا أمريكيا في قانون المالية الأولى.

• سعر السوق التقديري لبرميل النفط الخام حدد بـ 35 دولارا أمريكيا مقابل 60 دولارا أمريكيا في قانون المالية الأولي

• نفقات التسيير ستنخفض (خارج الأجور والتحويلات الإجتماعية) بـ 141 مليار دج

• نفقات التجهيز عرفت إنخفاضا بـ 309 مليار دج

• القيمة الجارية لواردات السلع (خارج خدمات عوامل الإنتاج)، ستنخفض بـ 4.7 مليار دج أمريكي

• القيمة الجارية لواردات الخدمات ستنخفض بـ 2.3 مليار دولار أمريكي

• سعر صرف الدينار الجزائري تراجع بنسبة 13 بالمائة ، إذ حدد في قانون المالية الأول بـ 123 دج للدولار الواحد الأمركي

كما نص مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على جملة من التدابير الإجتماعية والإقتصادية الهامة التي إتخذتها الحكومة لصالح المواطن، تتعلق بتعزيز القدرة الشرائية للأسر، والإنعاش الإقتصادي، وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة وتطويرها.

رد الوزير على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عبر وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، خلال رده على انشغالات أعضاء مجلس الأمة، عن التفاعل الإيجابي الذي حضي به نص القانون المالية التكميلي لسنة 2020، من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس في مجمل تدخلاتهم خاصة فيما تعلق بالمسائل الاجتماعية والإقتصادية والمالية.

مؤكدا أن التراجع الذي عرفته إيرادات الميزانية في اطار اعداد نص القانون مقارنة بتوقعات الإيرادات في قانون المالية الاولي لسنة 2020، يعود للانخفاض الكبير الذي شهدته عائدات الجباية النفطية والجباية العادية.

وعن تقليص ميزانية التجهيز، اوضح الوزير أن نص قانون المالية التكميلي لسنة 2020، يأتي في ظروف استثنائية تتطلب تحكما أكبر وصرامة في الالتزامات المالية. كما أكد أن تخفيض ميزانية التجهيز لا يؤثر في الإنعاش الاقتصادي طالما لا يزال متوافقا مع مستوى قدرات لامتصاص الاستثمار.

وعن التحويلات الإجتماعية ، أكد الوزير أن شريحة واسعة من السكان تستفيد من نظام الدعم (بشكل ضمني ومباشر) وأن الدولة خصصت في الميزانية إعتمادات مالية معتبرة للتحويلات الإجتماعية في نص هذا القانون. معلنا عن وجود دراسة قائمة حاليا لإصلاح سياسة الإعانات والتحويلات الإجتماعية لإستهداف الأسر ذات الدخل الضعيف.

وحول تشجيع صناعة تحويل الإنتاج الفلاحي أوضح الوزير أنه يتم عن طريق حساب التخصيص الخاص التابع لقطاع الفلاحة، بتغطية فوائد القروض الفلاحية والغذائية القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى، وكذالك إعانات ضمن مساهمة الدولة في تثمين وتخزين وتحويل المنتوجات الفلاحية.

وبخصوص التحكم في الجباية وتحسين التحصيل فأوضح الوزير أنه يتم الإعتماد على العديد من الإجراءات التي تتمثل في جملة من التسهيلات الممنوحة لجلب المكلفين بالضريبة

لدفع ديونهم الجبائية عن طريق:

• الإرجاء القانوني للدفع،
• جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية،
• الإعفاء المشروط،
• الطعن الولائي.

أما عن الضريبة على الثروة فقد أكد الوزير أنه سيتم إخضاع الممتلكات التي يحوزها الخاضعون للضريبة ويتم تطبيقها عن طريق الإرتباط الوثيق بالمظاهر الخارجية للثروة وعناصر المستوى المعيشي من الممتلكات التي تمت حيازتها، والمتأتية من المداخيل المصرح بها، وفي هذا الصدد فإن الجديد في هذه الضريبة يكمن في كون الممتلكات المعنية ستخضع للضريبة حتى لو كانت ملكا لصحابها على غرار العقارات المستأجرة.

وحول موضوع رفع سعر الوقود فأوضح أن هذا الإجراء يساهم في تقليص الإستهلاك المفرط لهذه المادة الأساسية كما تسمح بتقليص دعم الدولة غير المباشر لهذا المنتوج .

ليؤكد الوزير في ختام رده أنه رغم المؤشرات التي تميز الظرف الصعب الذي يمر به الإقتصاد الوطني على غرار ما تواجهه سائر الدول العالم ، فإن الدولة الجزائرية لا تدخر جهدا من أجل التخفيف من وقع الأزمة المزدوجة في جانبها الإقتصادي والصحي وتأثيرها على التوازنات الإقتصادية والمالية الكلية وبالتالي العمل على الحد من مفعولها أيضا من الناحية الإجتماعية.

توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التي يترأسها بالنيابة السيد عبد الكريم مباركية، في تقريرها التكميلي، التدابير والإجراءات التشريعية التي تضنها نص القانون والإجراءات التي عمدت الحكومة إلى اتخاذها لتجاوز الأزمة التي تسببت فيها جائحة كورونا كوفيد19 وما صاحبها من ركود اقتصادي عالمي وانهيار أسعار النفط من جراء الانخفاض الحاد في الطلب عليه في الأسواق العالمية. وقدمت بعض التوصيات في تقريرها وهي :

• من أجل التقليل من حوادث المرور والضحايا التي تخلفها، يتعين أن تتوفر الحافلات المستوردة على المواصفات العالمية ومعايير السلامة والأمان،
• يتعين إنشاء إدارة ضريبية إلكترونية حقيقية مرتبطة بالملف البيومتري المعمول به في الإدارة الإلكترونية ، فهي التي تمكننا من تصفية كل الأمور في هذا الجانب،
• لتفادي الازدواج الضريبي يتعين أن تكون الضريبة ثابتة حول الأملاك الشاغرة بمبلغ سنوي، سواء كانت الأملاك سكنية أو تجارية،
• ضرورة فتح ورشة لدراسة الوضع الضريبي القائم يشارك فيها خبراء ومختصون، تتخذ فيها تدابير تتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري
• ضرورة الإسراع في ضبط قوائم الفئات المعوزة لتسهيل تقديم الدعم لها،
• يتعين التفاف إلى المناطق الجنوبية والحدودية التي يوجد بها أكثر مناطق الظل في الوطن والتي تتطلب الدعم فعلا.
• ضرورة مراجعة سعر المتر المربع في الجنوب، الذي يتساوى في الوقت الحاضر مع المتر المربع في الشمال، رغم الفرق الكبير بينهما من حيث قساوة الطبيعة .
• يتعين أن يكون إحتساب نسبة 1 بالمائة من الضريبة على الأملاك من قيمة الإيجار الشهري وليس من قيمة البناء ،
• ضرورة تطبيق القانون رقم 15-08 الذي يحدد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، للسماح للمواطن بتسوية وثائق مسكنه، ومن تم السماح للدولة بتحصيل الإتاوة،
• ضرورة السماح للمجاهدين ببيع السيارات التي استوردوها بعد حصولهم على البطاقة الرمادية، لتستفيد الخزينة منها،
• ضرورة التكفل بالشباب الذين ساهموا فعلا بإبداعهم في توفير أدوات الوقاية من فيروس كورونا ،
• تخصيص ميزانية في المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2021، لانشاء قناة دولية تعنى بالشان العام في البلاد ومحاربة الدعاية والإشاعة التي تبثها الأبواق الإعلامية المعادية،
• ضرورة استرجاع الأموال المنهوبة والقروض من المستدينين،
• الإسراع في تنظيم سوق الصرف وإصلاح البنوك،
• العمل على الإسراع في انجاز المستشفيات في المناطق التي تعاني من نقص في هذه المنشآت الصحية عبر الوطن، وتجهيز المنجز منها،
• الإسراع في تسوية الإدارية لشاغلي الأراضي الفلاحية، وبخاصة في المناطق الصحراوية،
• الإسراع في استقطاب السيولة النقدية الموجودة في السوق الموازية.

تدخلات أعضاء المجلس

تناول أعضاء المجلس خلال مناقشتهم لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 العديد من المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية والإجتماعية، المحلية والوطنية، حيث طرحوا جملة من الأسئلة والإنشغالات والملاحظات بشأنها، تعلقت لاسيما بالضريبة، الفئات الهشة ومناطق الظل، القطاع الصحي ، البنوك والمصاريف، أسعار الوقود، الفلاحة خاصة في الجنوب الكبير وغيرها من الإنشغالات.

السيد أحمد بوزيان

السيد عبد الحميد لطرش

السيد عبد الكريم قريشي

السيدة مختارية شنتوف

السيد ناصر بن نبري

السيد الياس عاشور

السيد مولود مبارك فلوتي

السيد الطاهر غزيل

السيد حميد بوزكري

السيد بوجمعة زفان

السيد محمد خليفة

السيد عبيد بيبي

السيد عبد القادر مولخلوة

السيدة رفيقة قصري

السيد غازي جابري

السيد مصطفى جبان

السيد فؤاد سبوتة

السيد مصطفى جغدالي

السيد نور الدين بالأطرش

ثمن رؤساء المجموعات البرلمانية الثلاث لمجلس الأمة، خلال تدخلاتهم التدابير التشريعية والإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، كما قدموا آرائهم ومواقفهم بشأنها، كما تطرقوا للظروف الصحية والاقتصادية والمالية الاستثنائية التي تعيشها البلاد جراء تفشي جائحة كورونا كوفيد 19، وتداعياتها المختلفة على الحياة بشكل عام، منوهين بالجهود التي يبذلها كافة مستخدمي القطاع الصحي وكل الأسلاك الأخرى التي تسهر على صحة وامن الوطن.

واثنوا على المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة ،ودعوا الى ضرورة التخلي عن التبعية للمحروقات والتي تشكل تهديدا مستمرا لجهود التنمية في بلادنا.

وعلى صعيد أخر، نددوا بحملات التشويه وبث الفرقة بين المواطنين الجزائريين، وبالمؤامرات البائسة التي تحاك هنا وهناك ضد الجزائر وقيادتها الوطنية وجيشها الوطني الشعبي، عبر أبواق إعلامية تهدف لضرب إستقرار الجزائر ومؤسساتها، ونوهوا في الوقت نفسه بالدور الكبير الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في أهم وأخطر مرحلة تمر بها بلادنا، مؤكدين دعمهم الدائم والمستمر لهذه المؤسسة الرائدة التي تتخندق دائما وأبدا في صف المصالح العليا للوطن والأمة، ودعوا إلى رص الصفوف لإفشال كل تلك المؤامرات والدسائس.

السيد علي جرباع
رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي

أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.
بمناسبة عيد الفطر المبارك، باسمي وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أنتقي أحرفي بكل إتقان، ليس لأنني مبدع الكلمة، بل لأنني سأوجهها لمن تثبت لأجله الجمل طربا، لقدومها إليك، أهنئك أيها الشعب الجزائري العظيم، وأقول عيدكم مبارك سعيد، وكل عام وأنتم بألف خير في جزائر آمنة، مستقرة، مزدهرة وللأمة الإسلامية جمعاء، تنعم بالهناء والاستقرار.

كما أرفع من هذا المقام المحترم أنبل عبارات التقدير والشكر لكل مهنيي الصحة بمختلف رتبهم، ورسالات التهاني والتشجيع نظير مجهوداتهم وروح المسؤولية التي طبعت نشاطاتهم.

كما أترحم على أرواح المتوفين جراء وباء كورونا، سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة، ومتمنيا الشفاء العاجل لجميع المصابين.

السيد الرئيس،

من هذا المقام أدين وبشدة، باسمي وباسم المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، التهجم على الشعب الجزائري ومؤسساته، بما فيها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، من قبل قناة "فرانس 5" وكذا "القناة البرلمانية" في برنامجيهما الوثائقيين حول الحراك الجزائري، والتي نعدها هجمة من الهجمات الإعلامية الموجهة ضد الجزائر شعبا وحكومة ومؤسسات.

ونثمن موقف الخارجية الجزائرية باستدعائها سفيرنا في فرنسا للتشاور حول هذا الموضوع.

ونؤكد بأن حراك 22 فبراير، يبقى محطة تاريخية من محطات الجزائر وشعبها لتحقيق الأفضل، ولا يمكن لتقرير من قناة فرنسية أن يغير التاريخ ولن يستطيع أيا كان قرصنة تلك الهبة الشعبية أو تزييف حقيقتها بعد تحقيق أهدافها بدعم تاريخي قلّ نظيره في العالم من قبل مؤسستنا العسكرية التي لها في كل مرة وفي كل مناسبة وفي كل محطة التحية والتقدير والاحترام لأنها أهل لذلك.

السيد الرئيس،

يعد هذا القانون، أول قانون مالية تكميلي يحال على مجلسنا الموقر للمناقشة في أول حكومة في حقبة رئيس الجمهورية المنتخب، السيد عبد المجيد تبون.

نعم الكل يعلم بأن هذا القانون جاء في ظل حالة غير معهودة في تاريخ العالم، طبعها ركود اقتصادي عالمي، جراء انهيار وتهاوي أسعار النفط وانخفاض الجباية البترولية من جهة، ومن جهة أخرى الأزمة الصحية التي ألمت بالعالم بأسره بما فيها الجزائر، وشكل وباء "كورونا" هاجسا تجاوز كل التقديرات.

إننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، إذ نسجل وبفخر ما قامت به الدولة الجزائرية في هذه الظروف العصيبة والحالكة من تكفل اجتماعي وصحي وبذل جهود مضنية في الحفاظ على استقرار البلد وتوفير كل المستلزمات صحية كانت أم غيرها وبمتابعة شخصية من قبل السيد رئيس الجمهورية.

كما نشيد بطريقة تعامل السلطات مع هذه الجائحة والتي نعدها ناجحة، وكذا التضامن الكبير لمختلف الشرائح من هيئات وجمعيات ومنظمات وأفراد وشخصيات وطنية، أعطت صورة على أن الشعب الجزائري شعب أصيل وقادر على تجاوز المحن والصعوبات مهما صعبت.

نعم السيد الرئيس،

هذه الثنائية (انهيار وتهاوي أسعار النفط وجائحة

كورونا) التي ألقت بظلالها على ميزانية الدولة وعلى الوضعية الاقتصادية للبلد، أضحى فيها قانون المالية التكميلي بصيغته الحالية ضرورة لابد منها، وواجب يمليه الوضع ويمليه أيضا الضمير، لتجنب اللجوء إلى المديونية الخارجية أو التمويل غير التقليدي لما لهما من مخاطر.

من خلال تمعننا لنص قانون المالية التكميلي 2020 بمحاوره، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي نثمنه وندعمه ونؤيده، لكونه:

- حافظ على الطابع الاجتماعي للدولة،

- وحسّن القدرة الشرائية للمواطن تجسيدا لتعهدات السيد رئيس الجمهورية وذلك بـ:

- إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين الذين يتقاضون أجرا أقل من 30.000 دج،

- بالإضافة إلى رفع الأجر الوطني المضمون إلى 20.000 دج وتخفيض فوائد المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى 50 % لفئات معينة، محددة ولمدة 5 سنوات.

إنه فعلا قرار شجاع، قرار جريء في ظل وضع تمويلي صعب، كما قد تقابله هذه النفقات من تحسين الأجور ومن تغطية مالية معتبرة وهو ما نثمنه.

تحسين المردود الجبائي، وهو أمر جيد، وفي هذا الباب ولكون قانون المالية هو آلية وليس مصدر تمويل، فإننا نرى كما يراه ويلح عليه الكثير من خبراء الاقتصاد، ضرورة تعبئة موارد جديدة خارجية عن موارد الخزينة سواء كانت موارد داخلية أم خارجية كالقروض السندية والاحتواء المالي وتوسيع الوعاء الضريبي وعدم الاكتفاء فقط بالتحصيل لأموال القطاع غير المهيكل (القطاع الموازي) المتضاربة حولها الارقام.

وعليه لابد على القائمين على هذا القطاع اللجوء إلى التمويلات غير البديلة (إثراء القطاع المالي والمصرفي وتحسينهما بأدوات ومنتجات جديدة بما فيها الصيرفة الإسلامية).

السيد الرئيس،

إن عجز الرأسمال الوطني على تحريك عجلة ودواليب الاقتصاد الوطني - إن صح هذا التعبير- وعدم مواكبته للتطور المذهل في العالم، بات من الضروري الاستثمار الأجنبي على أساس أنه مورد لرؤوس الأموال ولمناصب الشغل ولنقل التكنولوجيا.

ومن هنا فإن إلغاء قاعدة 49/51 لصالح القطاعات غير الاستراتيجية يصب في هذا الاتجاه، كما يعد قرار رفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24 % إلى 30 %، قرارا شجاعا ومحفزا للمستثمرين الأجانب، للتواجد والاستثمار بصفة دائمة في الجزائر، وهو ما ندعمه.

غير أنه وفي هذا الباب، نلح إلحاحا شديدا على ضرورة الاستقرار التشريعي أو الاستقرار في التشريع، لأنه عامل مهم ومهم جدا ويعد أحد مقومات الأمن القانوني ومحور اهتمام المستثمر الأجنبي، فالاستقرار التشريعي أو القانوني له أهمية كبرى في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ويحفز المتعامل الأجنبي، وكذا ضمان وتكريس حقوق المستثمر الأجنبي وتحقيق توقعاته؛ كما أن له دور في تحسين مناخ الاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما نثمن قرار إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات CKD وSKD، باعتبارها استجابة للاحتياجات الوطنية، وعليه فإن القرارات والتدابير المتخذة في إطار نص قانون المالية التكميلي 2020، هي في اعتقادي قرارات شجاعة وجريئة لحماية الاقتصاد الوطني ولتحسين القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس،

بودي - إن سمحتم لي بذلك - أن أعرج على مواضيع ذات صلة.

لقد حان الوقت اليوم أكثر من أي وقت مضى للتفكير وبعمق في بدائل المحروقات، فالكل يجمع بأن الفلاحة تعد بديلا للبترول.

إن الجزائر حباها الله بإمكانيات هائلة خاصة عامل المناخ فهي تمتلك 8 أشهر في العام، كلها أوقات لإنتاج مختلف المنتجات الفلاحية، وتتمتع بخيرات تستطيع من خلال ذلك إنتاج جميع المنتجات الفلاحية وتأمين الغذاء الجزائري، دون أن أعرج على الأرقام والتوجه إلى التصدير والمنافسة.

ولتحقيق ذلك، على القائمين على هذا القطاع تفعيل مهمة الأجهزة التقنية والبشرية واللوجستيكية مع بعد النظر، من خلال جعل كل السياسات مطابقة للبعد الفزيائي والبحث عن آلية لتنظيم الأسواق وترشيد وتأطير الفلاحين. ولما لا إعادة التعاونيات الفلاحية التي كانت سابقا محل الدولة والخوض في هذا الموضوع طويل وعميق له أخصائيوه.

السيد الرئيس،

في مجال تحسين اقتصادنا ومداخيله ومواكبة اقتصاد العالم، يُتداول كثيرا إعلاميا وسياسيا واقتصاديا موضوع الاقتصاد الرقمي، هذا النوع من الاقتصاد والذي يعمل على نشر ما يسمى بمجتمع المعلومات والمعرفة، أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد يحقق تحسين المراكز التنافسية وزيادة اندماج اقتصاد الدولة »

في الاقتصاد العالمي وزيادة فرص التجارة العالمية والوصول إلى الأسواق العالمية.

وعليه، فتطبيقاته نجدها في مجالات عدة، نذكر منها على سبيل المثال: التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني وكذا الاستثمار الالكتروني.

وبالرجوع إلى حالنا وواقعنا، نجد أنفسنا وبشهادة المختصين أننا مازلنا لم نصل بعد إلى المستوى المنشود أو المطلوب وذلك راجع إلى:

- غياب البنية التحتية في إجراء المعاملات الإلكترونية (السداد بالوسائل الإلكترونية، أو التصديق الإلكتروني للوثائق).
- إرتفاع تكلفة الأنترنت وضعف التدفق.
- ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية.

إذن، على القائمين على هذا القطاع العمل على رفع هذه التحديات والصعوبات والعوائق والعراقيل حتى نكون في مصف الدول المتقدمة في هذا المجال.

كما أتساءل هنا أين وصل مشروع إطلاق الوكالة الوطنية للرقمنة؟

السيد الرئيس،

وفي مجال تحسين صورة الجزائر خارجيا في مجال مكافحة الفساد، وليسمح لي - السيد الرئيس- أن أعرج على هيئة هامة، هي مجلس المنافسة ودوره في مكافحة الفساد.

إن مجلس المنافسة بمهامه الثلاث الاستشارية والقضائية ومراقبة هياكل السوق، وبناء على شهادات وتجارب خبراء في مجال المنافسة فإن المنافسة والفساد وجهان لعملة واحدة، فالفساد يتراجع بالتطبيق الصارم لقواعد المنافسة ويستشري بقوة بعدم تطبيقها.

وعليه، فمجلس المنافسة يعد وسيلة ناجعة للوقاية من الفساد ومكافحته خاصة في مجال الصفقات العمومية، غير أن هذا المجلس تعترضه عراقيل قصد ممارسة مهامه على أكمل وجه، هذه المهام التي أقرها له القانون، فبالرجوع إلى التقرير السنوي لسنة 2018 على ما أعتقد نجده أشار إلى أن هذه العراقيل تكمن أساسا في الغموض الذي يشوب القانون الأساسي لمجلس المنافسة ونظام المسار المهني لأعضائه غير المحفز، إلى جانب الثغرات والتناقضات في المنظومة القانونية للمنافسة والتي يجب احتوائها لضمان بيئة أعمال نزيهة وشفافة.

وفي الأخير وفقكم الله لما فيه خير البلاد وشكرا.

السيد الهاشمي جيّار
رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس الموقر،
معالي الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الأعزاء،
الحضور الكرام،
السلام عليكم، وعيدكم مبارك سعيد.

منذ صدور قانون المالية لسنة 2020 في ديسمبر الماضي، تطورت الأوضاع بشكل مُقلق مع ظهور مشاكل عويصة، تتمثل في انهيار أسعار النفط بنسبة حوالي 50 % في ثلاثة أشهر، وانتشار وباء الكورونا، الذي أدى إلى وفاة عدد كبير من المواطنات والمواطنين، رحمة الله عليهم، من بينهم أعضاء من أسلاك الأطباء والممرضين.

وهي الأسلاك التي نتوجه إليها بالتحية والتقدير على ما تقوم به، دون أن ننسى عمال النظافة والحماية المدنية وكل العاملين في قطاعات أخرى من أجل صحة وسلامة الجزائريين.

وأمام هذه الإكراهات، فقد جاءت إجراءات وجيهة تجاه الفئات الهشة في المجتمع؛ وتتمثل هذه الإجراءات في ارتفاع الأجر الوطني القاعدي، وكذا الإعفاء الجبائي للأجراء الذين يتقاضون أقل من 30.000 دج شهريا.

كما جاء في نفس السياق، القرار المتعلق بمنحة التضامن للمتضررين من الكورونا، وكذا المرسوم التنفيذي الذي يؤسس لعلاوة استثنائية لفائدة بعض مستخدمي الجماعات الإقليمية، والمؤسسات العمومية التابعة لها، المجندين في إطار الوقاية من انتشار وباء الكورونا، والمقدرة بـ 5000 دج لا تخضع للضريبة ولا لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

وبطبيعة الحال، فإن هذه التطورات والإجراءات لا تخلو من انعكاسات ثقيلة على ميزانية الدولة والاقتصاد الوطني بشكل عام، ذلك لأن النفقات زادت حجما، في الوقت الذي تراجع فيه ما لدينا من النمو بسبب الحجر الصحي، وانخفضت عائدات الدولة، ومن خلال كل هذا، فقد اشتد العجز في الميزانية، في حين أن الحاجيات الاجتماعية تزداد ضغطا، وأنه لابد من مواصلة النشاط في مختلف القطاعات.

وفي الواقع - سيدي الرئيس- فإن الوضع المالي المتأزم ليس بجديد في بلادنا، ولقد تفطنت إليه السلطات العمومية، في الآونة الأخيرة، بحيث أنها حاولت أن تُخفض من نفقات التسيير بقدر الإمكان، لكن مسألة المرور من ميزانية عاجزة برصيد سلبي، إلى ميزانية فائضة برصيد إيجابي، ليس بالأمر اليسير، ولا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها، لأن الإجراءات الظرفية وحدها لا تكفي لبلوغ هذا الهدف.

وإذا أضفنا أن العجز المالي الملحوظ، لا يعني الميزانية العامة وحدها، بل يمس كذلك الجماعات المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي التي هي بحاجة ماسة إلى مساعدات من طرف الدولة، فنجد أنفسنا - وبغض النظر عما يخص قانون المالية التكميلي المعروض علينا - أمام سؤال جوهري وهو: كيف نواجه هذه المشاكل الحرجة، وكيف يتم التحكم مستقبلا في عجز الميزانية؟

إنه سؤال معقد للغاية، لأن هامش مناورة الحكومة جد ضيق، بحيث أن الحلول الظرفية الممكنة، تحمل في طياتها إكراهات أخرى وهي الحلول المتمثلة فيما يلي، كما يعرف الجميع:

- إما الاستدانة لأجل طويل عن طريق إصدار سندات،
- أو الاقتطاع من رأس مال الهيئات الاقتصادية التابعة للدولة،
- أو استحداث أو خلق النقود،
- أو اللجوء المتزايد إلى الجباية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحلول قد سبق وأن جُرّبت من طرف السلطات، وهي الحلول التي تعرفها جيدا المصالح المعنية لدى وزارة المالية، التي قامت بإعدادها وتطبيقها وفقا للقرارات التي تم اتخاذها على الصعيد السياسي، في فترة أو أخرى.

ولقد تجندت هذه المصالح بكل ما لديها من طاقات وكفاءات، لجعلها تأتي بثمار لصالح البلاد والعباد؛ وبالرغم من هذا، فإن آثار كل الصيغ المذكورة أعلاه بقيت محدودة، لأنها لا يمكن أن تعطي أكثر مما أتت به؛ وهو واقع موضوعي لا مفر منه، والذي ينبغي إدراجه في تحاليلنا، وفي مقارباتنا لمحتوى قوانين المالية، سواء بصفتنا برلمانيين أم مواطنين؛ ذلك لأنه ليس هناك أي حل سحري لعجز ميزانية الدولة الجزائرية، كما أن الانتقادات أو المطالب المتكررة في هذا المجال، والتي لا تأخذ في الحسبان المعطيات الموضوعية ذات الصلة، ستظل عقيمة لأنها لم تربط الإكراهات بمنابعها الحقيقية.

وعليه، فإن المقاربة الجديدة للجهاز التنفيذي الرامية إلى التصدي للأزمة في العمق والجوهر، تستحق التنويه والتشجيع، لا سيما وأنها لم تنحصر في المدى القريب والجانب الاستعجالي فحسب، بل تتسع إلى مقاربة استراتيجية على المدى المتوسط والطويل، كما يبينهما على سبيل المثال، كل من منظومة الاستثمار الصناعي والبرنامج الاستشرافي؛ وهي المقاربة التي تعتبر من عناصر الحل الهيكلي للأزمة، ذلك لأنها لا تتنافى والسياسة الاقتصادية بمختلف أشكالها المعروفة لدى كل البلدان التي تراهن على الزيادة في النمو وتنويع الإنتاج.

وأملنا في هذه الظروف الصعبة، سيدي الرئيس، أن الفاعلين في الحقل السياسي يقفون بجانب الدولة في انتهاج هذا المسعى الذي لا بديل له، وذلك من خلال تحسيس الرأي العام، وتوجيه الأنظار إلى حتمية الاقتصاد المنتج والمتنوع على المدى الطويل، لأنه دون ذلك، ستضل بلادنا معرّضة للأزمات في عالم لا يرحم المتهاونين والمقصرين.

إنه التحدي الأكبر، الموضوع على عاتق الجميع، وفقا لمنطق التضامن، والتقارب، وتضافر جهود الأمة، أمام أزمة خانقة، وحول ملف جد هام يتعلق بنجاعة الاقتصاد الوطني، وقدرته على المنافسة، وخلق مناصب الشغل للشباب، والحدّ من هجرة الأدمغة، واستدراك التأخر، والعودة بالبلاد إلى الرزانة والصرامة اللتين أدتا بها إلى القضاء على الاستعمار وتأسيس لدولة وطنية عصرية، يسود فيها الازدهار والعدل.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم.

السيد بوحفص حوباد
رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم؛

معالي وزير المالية المحترم؛

معالي السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛

أسرة الإعلام؛

الحضور الكريم؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أريد أن أرفع أسمى عبارات التهنئة والتبريكات لكافة الشعب الجزائري والأمة الإسلامية بمناسبة عيد الفطر المبارك، سائلا الله عز وجل أن يعيده علينا باليمن والبركات، وأن يرفع عنا هذا الوباء وهذا البلاء، وأن يوفقنا لتجاوز المخاطر الصحية والمالية والصعوبات الاقتصادية التي تعيشها بلادنا.

لقد جاء عرض مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 في ظل أزمتين عميقتين ألقتا بضررهما على الجزائر والعالم أجمع، وتتعلقان بما يلي:

أولا، تفشي جائحة كورونا التي حصدت الآلاف من الأرواح وعطلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع بالدولة إلى اعتماد جملة من القرارات لمواجهة هذه الجائحة من حجر صحي وحملات تحسيسية للتنبيه إلى خطورة هذه الجائحة، إلى جانب إقرار إجراءات احترازية للحد من انتشارها.

وبالمناسبة نترحم على أرواح شهداء الجيش الأبيض، وتحية وتقدير واحترام لكل السلك الطبي الذي أثبت أنه واقف وقفة تاريخية في السهر على علاج المرضى ومتابعة حالاتهم الصحية، كما نقدر كل الذين تطوعوا لمواجهة الجائحة في حمالات أثبتت للمرة الألف تلاحم الشعب الجزائري مع بعضهم البعض، وهو التلاحم الذي جسده أيضا الجيش الوطني الشعبي من خلال تجنده لتقديم يد المساعدة للمرضى عبر وضع كل الامكانيات البشرية والمادية لمواجهة الجائحة.

أما المسألة الثانية، فهي تتعلق بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية ما أفرز أزمة اقتصادية عالمية، أثرت بشكل كبير على مداخيل الدول المنتجة، كما هو الحال بالنسبة لبلادنا؛ وهي السانحة لتجدد جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة دعمها لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والقاضية بضرورة التعجيل في إيجاد بدائل أخرى بعيدا عن النفط.

السيدات والسادة،

إننا نسجل وبكل اعتزاز ما قامت به الدولة الجزائرية من أجل مواجهة تداعيات كوفيد 19، وما خلفته من آثار اقتصادية للبلاد، عبر التكفل باحتياجات المواطنين الصحية، ومنها الاجتماعية، وبمتابعة شخصية من السيد رئيس الجمهورية دون أن ننسى الهبة التضامنية الشعبية بمختلف شرائح المجتمع الجزائري لتقديم يد المساعدة لكل محتاج، وهو ما يؤكد مرة أخرى على عمق وتجذر فعل الخير لدى الشعب الجزائري، خاصة في أيام المحن؛ وبهذه المناسبة أوجه، نيابة عن زملائي أعضاء كتلة جبهة التحرير الوطني، أسمى عبارات التقدير والاحترام لكل هؤلاء الذين أظهروا وعيا منقطع النظير وكرما هو في الأصل من شيم الجزائريين كافة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة،

بناءً على ما سبق، فإننا في جبهة التحرير الوطني ندرك جيدا أن إعداد مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 قد تم ضبطه في ظروف جد صعبة وبأنه جاء لترشيد أكبر القدرات المالية للبلاد والتحكم الأحسن في إنفاق المال العام، وأيضا لمواجهة الاختلالات المالية

الموجودة دون المس بالدعم الموجه للفئات الهشة، وأيضا حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين وفق توجيهات رئيس الجمهورية، وهنا أود أن أشيد بقرار السيد الرئيس، القاضي برفع الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون إلى 20 ألف دينار جزائري، بما يؤكد الحرص الذي توليه السلطات العليا في البلاد للفئات الهشة، رغم الظروف المالية والاقتصادية الصعبة، على أمل أن يتم مراجعة هذا القرار ثانية عندما تتحسن الأوضاع المالية للبلاد وحينها يمكن إقرار زيادة أخرى تمكن المواطن من تحسين ظروفه المعيشية.

السيدات والسادة،

إن ما أفرزته جائحة كورونا على اقتصاديات الدول ومن بينها الجزائر، ما ترتب عنه أزمة اقتصادية مالية يحتم على الحكومة التفكير جديا في البحث عن بدائل أخرى للمحروقات، خاصة أن هذه الجائحة كشفت لنا عن طاقات شبانية، استطاعت بوسائل قليلة وفي ظروف صعبة تحقيق ابتكارات وتقديم إبداعات، أسهمت في التقليل من آثار هذه الجائحة، خاصة وأن هذه الكفاءات تمكنت من صنع أجهزة كانت تستورد من الخارج بالعملة الصعبة، حيث تمكن شباب من صنع أجهزة للتعقيم تدعمت بها المصالح الاستشفائية بالإضافة إلى دخول الجامعة على الخط وتمكن الكثير من طلبتنا من إنتاج مواد تعقيم، أسهموا بها في دعم جهود الدولة في مواجهة كوفيد 19، ولأن الأمر هو هكذا، فإننا ندعو الحكومة إلى الاهتمام أكثر بهذه الإبداعات خاصة وأنها يمكنها أن تساهم في خلق مؤسسات صغيرة منتجة ومربحة لأصحابها وللبلاد، وهي النظرة التي لمسناها في برنامج الرئيس الذي يولي أهمية وعناية كبيرة بكل ما من شأنه مساهمة في تحقيق إقلاع اقتصادي في الجزائر الجديدة.

كما أننا في كتلة جبهة التحرير الوطني نلفت انتباه الحكومة إلى ضرورة إعادة النظر في المنظومتين البنكية والضريبية، إيمانا منا بأن تحسينهما سيمكن الدولة من تحصيل موارد مالية جد معتبرة خاصة إذا تمكنا من محاربة التهرب الضريبي عبر إيجاد تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين، ومن جهة أخرى إصلاح مالي يمكننا من الاستفادة من ملايير الدولارات، هي اليوم بعيدة عن مراقبة الدولة مع إقرار إصلاحات في المنظومة البنكية تسمح للمغتربين بالمساهمة في بناء بلدهم كما تفعل جاليات الدول الكثيرة والأمثلة في هذا الشأن عديدة.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

معالي الوزراء،

السادة والسيدات،

أغتنم هذه المناسبة لأسجل باسم كتلة جبهة التحرير الوطني استنكارا لكل المحاولات الرامية للتدخل في الشأن الجزائري، وتنديدنا بمحاولة تشويه الحراك المبارك من بعض الأبواق التي لا تريد لهذه الجزائر الجديدة أن تتقدم خطوات إلى الأمام، وأيضا في الوقت الذي عبر فيه الشعب الجزائري للمرة الألف تماسكه ووقوفه إلى جانب مؤسساته الشرعية؛ كما نجدد بهذه المناسبة وقوفنا إلى جانب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في سعيه إلى بناء جزائر جديدة، واستعدادنا التام في مرافقته لإتمام برنامجه الإصلاحي.

كما نغتنم هذه السانحة لتقديم أسمى عبارات التقدير للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وكذا كافة الأسلاك الأمنية الساهرة على حماية البلاد من الأعداء، جيش واقف مع شعبه، وكذا كل الأسلاك الطبية في مواجهة جائحة كوفيد 19.

نترحم مرة أخرى على ضحايا هذا الوباء، داعين الله أن يشفي المرضى ويرحم الموتى ويعجّل برفع هذا الوباء.

وفي الأخير أقول: المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة :

قانون المالية التكميلي.. قانون كان لابد منه بالنظر للاختلالات التي شابت قانون المالية لسنة 2020

ألقى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، كلمة في ختام جلسة المصادقة على نص قانون المالية التكميلي لسنة 2020، أكد فيها «بأن نص القانون هذا يأتي في ظروف خاصة يعرفها الجميع... قانون كان لا بدّ منه، بالنظر للاختلالات التي شابت قانون المالية لسنة 2020، كما أشار بالمناسبة إلى أن «التعديلات التي جاءِ بها قانون المالية التكميلي تأتي تماشياً والمستجدات التي يشهدها الراهن الصحي والاقتصادي الوطني والظروف التي أملتها تقلبات سوق البترول على الساحة الدولية...»

التغيرات التي حصلت تُعتبر أمورًا هامة.. حرّكت الأمور التي كانت موجودة ولله الحمد.. نعم لله الحمد، من منا كان مؤمنا أننا سنُجري الانتخابات في ذلك الوقت؟ ولكن بعزيمة الشعب المناضل المخلص والإطارات المخلصة تمكّنّا من إيصال الجزائر إلى بر الأمان.

هذا، وقد أبرز السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة بأن «بناء الجمهورية الجديدة التي يُرسي معالمها السيد رئيس الجمهورية باتت تُقلق أطرافاً خارجية لم تهضم بعد المكانة التي اكتسبتها الجزائر بين الدول بفضل مبادئها واستقلالية قرارها السياسي ورفضِها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأضحت تُحسد عليها»، مضيفاً «بأن الجزائر وبالنظر لتمسكها بمبادئها وبقيمها النوفمبرية فلا خوف عليها ولا أحد بإمكانه زعزعتها أو المساس بقرارها السياسي السيّد...»

وختم السيد رئيس المجلس بالنيابة كلمته بالتعبير «عن إيمانه بأن الخطوات التي تم مباشرتها بداية بمراجعة الدستور والتي ستليها قوانين عضوية أخرى تُعنى بالحياة السياسية ستُفضي إلى بناء ديمقراطية حقيقية تسع الجميع...»

في ختام هذه الجلسة أو هذا اللقاء، أشكر – بدوري - كافّة أعضاء مجلس الأمة على مساهمتهم، من خلال تدخلاتهم العديدة في مناقشة مشروع هذا القانون الهام، كما أشكر أيضا رؤساء المجموعات البرلمانية الذين من خلال تدخلاتهم، التي عبّروا فيها عن موقف ورؤية عائلاتهم السياسية من هذا المشروع، كانوا في مستوى الحدث.

إنّ مشروع هذا القانون يأتي في ظروف خاصة يعرفها الجميع.. هو قانون كان لا بدّ منه، بالنظر للاختلالات التي شابت قانون المالية العادي لسنة 2020 منذ المصادقة عليه في نهاية السنة المُنصرمة، والتعديلات التي جاء بها تأتي تماشياً والمستجدات التي يشهدها الراهن الصحي والاقتصادي الوطني والظروف التي أملتها تقلبات سوق البترول على الساحة الدولية..

وعلى هذا، نشكر الأخ وزير المالية على التوضيحات والتحليلات التي قدمها بصدد هذا القانون وآفاقه المستقبلية لأن هذا القانون سيسير المرحلة الراهنة، من الآن إلى آخر السنة.. ولكن هناك في مشروع هذا القانون أيضًا مؤشرات وكذا توجهات نحو المستقبل.

حقيقة إن الوضع الذي نعيشه حاليا ليس سهلا، الأمر الذي عشناه مدة سنة بعدما صادقنا على قانون المالية العادي لسنة 2020 حتى اليوم.. التغيرات التي حصلت تُعتبر أمورًا هامة.. حرّكت الأمور التي كانت موجودة ولله الحمد.. نعم لله الحمد، من منا كان مؤمنا أننا سنُجري الانتخابات في ذلك الوقت؟ ولكن بعزيمة الشعب المناضل المخلص والإطارات المخلصة تمكّنّا من إيصال الجزائر إلى بر الأمان.

صحيح أن المحطات المقبلة قد تكون أصعب وأدق، لكننا مع ذلك فقد وجدنا الطريق الصحيح، حتى وإن كان هناك أناس يشككون في ذلك، أقول الطريق الصحيح لأننا استرجعنا الشرعية بعد الانتخابات الرئاسية في ديسمبر الأخير، حيث برز في تلك الانتخابات - ونتكلم بكل صراحة- أن المشاركة فيها كانت معتبرة رغم عدم مشاركة البعض وهذا من حقهم ولكن في الأخير انتُخبَ رئيس الجمهورية واسترجعنا الشرعية، ولما انتخب رئيس الجمهورية - وأكررها مرة أخرى لأنني أشرت إليها سابقا – اعترف المترشحون الأربعة الذين ترشحوا معه، علنيا وفرديا، مباشرة بعد الانتخابات، بنتائج الانتخابات وتحدث هذه لأول مرة في الجزائر، نعم أقولها مرتين "لأول مرة في الجزائر"؛ فهذه الرسالة ليست موجهة للداخل فحسب بل للخارج كذلك.

خلال مراسم تنصيب رئيس الجمهورية، حضر منافسوه الأربعة مع كل إطارات الأمة وهذا أيضا يحدث لأول مرة في الجزائر؛ وهاته الرسالة وهذا المشهد لم نتوقف عنده كثيرا لذلك أعود للحديث عنه مرة أخرى بهذه المناسبة البرلمانية الخاصّة بمصادقة مجلس الأمة على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، لأنّه يعطي ويزرع الأمل للمستقبل.

إنّ انتخاب رئيس الجمهورية تم على أساس برنامج، لما انتخب الشعب، انتخب على الشخص ولكن في نفس الوقت انتخب على برنامج، ويتعلّق هذا البرنامج أساسًا بالنسبة لرئيس الجمهورية في إعادة النظر في الدستور وبناء دولة للجميع وإعطاء المفهوم الحقيقي للديمقراطية، هذا هو البرنامج الذي انتخب عليه الشعب؛ لما نُصّب الرئيس أول شيء قام به هو وضع مسودة مشروع الدستور وهذا من حقه، فالشرعية تعطيه هذا الحق، وتُجيز له أن يقدم المشروع الذي وعد به الشعب، ويذهب مباشرة إلى الشعب بدون مشاورة أيا كان، هذه هي الديمقراطية، لكنه أراد، قبل أن يقوم بذلك، المشاورة وفتح مناقشة واستقبال كل الآراء حتى يكون المشروع في الأخير فد حظي بالرضا – وليس بالأغلبية – ولكن في الأخير الشعب هو الذي سيُصوِّتُ عليه في الاستفتاء الذي سيُنظّم بهذا الشأن.. هذه هي الديمقراطية، فاليوم نحن في مرحلة مهمة والجميع أي أحزاب وشخصيات وإطارات، وكل واحد منا، له الحق ومدعوٌ للمساهمة في هذا النقاش لإثراء مسودة مشروع الدستور..

إنّ انتخاب رئيس الجمهورية تم على أساس برنامج، لما انتخب الشعب، انتخب على الشخص ولكن في نفس الوقت انتخب على برنامج، ويتعلّق هذا البرنامج أساسًا بالنسبة لرئيس الجمهورية في إعادة النظر في الدستور وبناء دولة للجميع وإعطاء المفهوم الحقيقي للديمقراطية، هذا هو البرنامج الذي انتخب عليه الشعب.

صحيح أن الوضع الصحي الذي نعيشه ليس سهلا هو الآخر، ولكن في نفس الوقت نكافح هذا الوباء وننظم أنفسنا للخروج من هذه الوضعية، ونحضر أنفسنا لما بعد هذه المرحلة لبناء الدولة، وأنا قلتها في عدة مناسبات

المرحلة الحالية هي مرحلة بناء ديمقراطية حقيقية.. وبناء جمهـــــورية جديدة

وأكررها اليوم - ويجب علينا تكرارها - لأن هذه الدولة التي سنقوم ببنائها من خلال هذا الدستور هي دولة الجميع، كل واحد منا يجد مكانته فيها وتكون دولة الجميع وللجميع، فالحكم يتغيّر حسب رغبة الشعب.. وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة.. ولكن الدولة لا تتغيّر ولا تزول.. فلما ننظم أنفسنا ونذهب إلى الشعب، فالشعب هو الذي سينتخب المسؤولين الذين سيسيرون، من خلال المجالس المنتخبة محليا أو وطنيا، هذه الدولة وهذه الديمقراطية أو هذه الجمهورية الجديدة..

لقد سبق لي أن قلت في مرة من المرات إننا نعيش واقعًا "غير معقول" أي باللغة الفرنسية «L'irrationnel!!» وقلنا بأنّه رغم ذلك وجب معالجة هذا الواقع غير المعقول، هي مهمة السياسي، حتى نصل إلى الطريق الصحيح..

فالمرحلة التي نحن ذاهبون إليها هي المرحلة التي سنبني فيها ديمقراطية حقيقية، بناء جمهورية جديدة.. إنّ بناء الجمهورية الجديدة التي يُرسي معالمها السيد رئيس الجمهورية باتت تُقلق أطرافاً خارجية، لم تهضم بعد المكانة التي اكتسبتها الجزائر بين الدول بفضل مبادئها واستقلالية قرارها السياسي ورفضها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأضحت تُحسد عليها، فنحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأي كان ولا نقبل بالمقابل لأي كان التدخل في شؤوننا الداخلية؛ هذا أمرٌ معروف ونناضل من أجله.. صحيح أنّ هناك أناس لا يعجبهم هذا الأمر وهذا الموقف، ولكن الجزائر عندما تبقى مرتبطة بتاريخها ونضالها ومبادئها وبقيمها النوفمبرية، لا خوف عليها ولا أحد بإمكانه زعزعتها أو المساس بقرارها السياسي السيّد..

كلنا يتذكر لما غادرنا الفريق أحمد قايد صالح إلى الأبد – رحمة الله عليه – مباشرة بعد انتخاب رئيس الجمهورية، حيث كانت وفاته صدمة كبيرة بالنسبة إلينا، ولكن المشهد الذي شهدناه كلنا يومئذ – وهناك الكثير من نسي ذلك المشهد – والمُتمثّل في تلكً الهبة العظيمة للشعب الجزائري الذي رافق الفريق أحمد قايد صالح إلى مثواه الأخير، حيث خرج الشعب الجزائري عن بكرة أبيه، والتحق المواطنون بالعاصمة في الصباح الباكر قادمين إليها من مختلف ولايات الوطن، ومشوا في جنازة الفريق في مشهد جنائزي مهيب.. من جنّد ذاك الشعب؟ من ناداه؟ الشعب وحده من تجنّد من تلقاء نفسه استجابة لنداء الضمير والوطنية والوفاء لقادته المخلصين.. ولكننا لم نقم بقراءة لهذه الهبة إلى غاية يومنا هذا! ولكن في الخارج قد تكون محل قراءة..

الأشخاص الذين يتهكمون ويشككون في دور الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وأنا دائمًا أضيف إليها عبارة "بحق وجدارة" أي سليل جيش التحرير الوطني "بحق وجدارة" .. (تصفيق) .. لأن هذا الجيش عندما نسمع اليوم – وليس اليوم فقط بل منذ الاستقلال - كمناضلين ومواطنين ومسؤولين، كمجاهدين وكأبناء شهداء وكأبناء مجاهدين، نسمع بأن الجزائر لا تملك شرعية منذ 1962. ما معنى ذلك؟ معناه أن الاستعمار لو بقي لكن أحسن.. معناه أن الشرعية

> ستكون لنا مناسبات أخرى - إن شاء الله - ونحن ذاهبون إلى مرحلة مهمة.. ستكون لنا فيها مساهمة فعّالة حتى نستكمل الدستور المقترح من طرف رئيس الجمهورية ونذهب للشعب ليصادق على هذا الدستور، ثمّ ستليها قوانين عضوية أخرى مهمّة تُعنى بالحياة السياسية: قانون الأحزاب وقانون الانتخابات.. وبعدهما مباشرة نجري انتخابات حتى نستكمل بناء مؤسساتنا،

كانت في وقت الاستعمار فقط.. هل هذا معقول؟

هذا ما أسميه بغير المعقول «L'irrationnel!!»، نعم هذا هو الأمر غير المعقول، يجب أن لا نبقى صامتين، يجب علينا القول لهم إنكم على خطأ: من يعطي الشرعية؟ بالطبع الشعب هو الذي يمنح هذه الشرعية ولكن من يحرص على الشرعية وعلى الشعب؟ إنّه الجيش الوطني الشعبي؛ لأنه يوم تكون هذا الجيش في 1962 وأعطيت له تسمية: "جيش وطني شعبي" لأنّه مرتبط بالوطن وبالشعب، وهذه هي مهمته اليوم وبالأمس ومستقبلا..

على أية حال، كانت هذه – جلسة المصادقة على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 - مناسبة ذكّرنا فيها بهذه الأمور، حتى نجد الطريق الصحيح الذي يجب أن نسلكه في المعاملات سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية..

حقيقة الأمور ليست سهلة إذا لم نتجنّد كلنا لمواجهتها، فالظرف الذي نعيشه يستوجب تجند الجميع، ولا يضر إن كانت هناك آراء مختلفة أو متنوعة.. ولكن يجب أن نفرق بين المصلحة العامة والمصلحة الشخصية، بين الطموح الشخصي والطموح الجماعي أو طموح الوطن، لما نصل إلى هذا المستوى الذي نعرف فيه التفريق جيّدًا بين هذا وذاك فحينئذٍ سنجد الطريق الصحيح..

ستكون لنا مناسبات أخرى - إن شاء الله - ونحن ذاهبون إلى مرحلة مهمة.. ستكون لنا فيها مساهمة فعّالة حتى نستكمل الدستور المقترح من طرف رئيس الجمهورية ونذهب للشعب ليصادق على هذا الدستور، ثُمَّ ستليها قوانين عضوية أخرى مهمّة تُعنى بالحياة السياسية: قانون الأحزاب وقانون الانتخابات.. وبعدهما مباشرة نجري انتخابات حتى نستكمل بناء مؤسساتنا، ولكن في نفس الوقت لا ننسى العمل اليومي والذي له علاقة بالاقتصاد وبالشؤون الاجتماعية وقانون المالية هذا قد رسم خريطة طريق بالنسبة لما تبقى من سنة 2020 ورسم في نفس الوقت طريقا للمستقبل من أجل تفادي التهاون مع هذا الجانب لأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تنعكس سلبًا على السياسة.. إذن، يجب علينا المضي قدمًا دون أن ننسى هذا الجانب الخاص بالأمور الاقتصادية والاجتماعية، وسنلتقي - إن شاء الله - في مناسبات أخرى مع مواضيع أخرى.

يستأنف مجلس الأمة أشغاله في جلسة عامّة غدًا، الخميس 4 جوان 2020، وستُخصَّصُ الجلسة لطرح عددٍ من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عددٌ من الزمَلاء، على عددٍ من أعضاء الحكومة.

وأخيرا تحيا الجزائر ويحيا الشعب الجزائري والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ رُفعت الجلسة.

> الأشخاص الذين يتهكمون ويشككون في دور الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وأنا دائمًا أضيف إليها عبارة "بحق وجدارة" أي سليل جيش التحرير الوطني "بحق وجدارة" .. لأن هذا الجيش عندما نسمع اليوم – وليس اليوم فقط بل منذ الاستقلال - كمناضلين ومواطنين ومسؤولين، كمجاهدين وكأبناء شهداء وكأبناء مجاهدين، نسمع بأن الجزائر لا تملك شرعية منذ 1962. ما معنى ذلك؟ معناه أن الاستعمار لو بقي لكن أحسن.. معناه أن الشرعية كانت في وقت الاستعمار فقط.. هل هذا معقول؟

القانون المتعلق بالوقاية من التمييز و خطاب الكراهية ومكافحتهما

آليات وتدابير .. للوقاية من جريمتي التمييز وخطاب الكراهية

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما؛ خلال جلسة علنية عقدها المجلس يوم الخميس 23 أفريل 2020، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد بلقاسم زغماتي، وزير العدل، حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان..

عرض الوزير

.. نحو تجريم جميع أشكال العنصرية والجهوية

خلال عرضه لمشروع القانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما أمام أعضاء مجلسة الأمة ، أكد وزير العدل، حافظ الأختام، أن الجمهورية الجديدة قوامها العدل والإنصاف، وأن الدولة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز العنصري والتصدي لها بصرامة.. موضحا بأن محاربته لا يمكن أن تمس بحرية التعبير المكفولة دستوريا...

مضيفا أن نص القانون يهدف إلى وضع منظومة تشريعية لتجريم جميع أشكال العنصرية والجهوية وكذا خطاب الكراهية التي تعد ظواهر دخيلة على المجتمع الجزائري وديننا الإسلامي، وأصبحت تشكل تهديدا للمجتمع ولحمته، وزاد في تناميها وانتشارها ذلك التطور غير المسبوق الذي وصلت إليه وسائل الإعلام والاتصال، منوها في ذات السياق أن تجريم التمييز وخطاب الكراهية لا يهدف إلى الحد من حرية التعبير أوحظرها، بل يهدف إلى منع الممارسات من بلوغ حدود خطير تتجسد لاسيما في التحريض على التمييز والعداء والعنف.

نص القانون

تضمن نص القانون المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما على 48 مادة ، وقد نصت المادة 2 منه على مفاهيم لمصطلحات هذا القانون وهي :

«خطاب الكراهية» يعني به: جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تشجع أو تبرر التمييز وكذا تلك التي تتضمن أسلوب الازدراء أو الإهانة أو العداء أو البغض أو العنف الموجهة إلى شخص أو مجموعة أشخاص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الأثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية.

«التمييز» : كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية، يستهدف تعطيل أو عرقلة الإعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة.

«أشكال التعبير» : القول أو الكتابة أو الرسم أو الإشارة أو التصوير أو الغناء أو التمثيل أو أي شكل آخر من أشكال التعبير، مهما كانت الوسيلة المستعملة.

«الإنتماء الجغرافي» : الانتماء إلى منطقة أو جهة محددة من الإقليم الوطني.

وتضمن القسم الثاني من الفصل الثاني من القانون آليات الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية إنشاء المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، حيث سيتولى هذا المرصد رصد أكل أشكال ومظاهر التمييز وخطاب الكراهية وتحليلهما وكشف أسبابهما، وإقتراح التدابير والإجراءات اللازمة للوقاية منهما. هدا المرصد الذي يوضع لدى رئيس الجمهورية والذي يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري، يتشكل من ستة (6) أعضاء من بين الكفاءات الوطنية التي يختارهم رئيس الجمهورية، وأربعة (4) ممثلين للجمعيات الناشطة في مجال تدخل الرصد، وتكون عضويتهم لمدة خمس (5) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

أما الفصل الثالث منه فتضمن مواد لحماية ضحايا التمييز وخطاب الكراهية ، في حين الأحكام الجزائية فتطرق لها القانون بالتفصيل في فصله الخامس.

رد الوزير

بعد الاستماع لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس حول نص القانون ، قدم وزير العدل حافظ الأختام التوضيحات والشروحات ، حيث أكد أن الجزائر الجديدة قوامها العدل والإنصاف ، وأن الدولة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز العنصري والتصدي لها بصرامة وبخاصة وأن الدستور الجزائري ينص على مساواة المواطنين أمام القانون، مشيرا في ذات السياق أن خطاب الكراهية دخيل على المجتمع وبخاصة وأنه أصبح يشكل تهديدا في ظل انتشاره عبر مواقع التواصل الإجتماعي ، وان محاربته لا تمس بحرية التعبير.

بخصوص سؤال حول أهمية المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية في ظل وجود المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أكد الوزير أنهما يختلفان من حيث المهام ، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان هيئة دستورية مهمتها المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان، بينما مهمة المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية استشارية ، فهو يتولى رصد كل أشكال ومظاهر التمييز وخطاب الكراهية وتحليلهما

وكشف أسباب وإقتراح التدابير والإجراءات اللازمة للوقاية منهما .

وعن إمكانية تحريك الدعوى العمومية من طرف المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ، أكد الوزير أن المرصد الوطني للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية لا يملك حق تحريك الدعوى العمومية ، وإنما له أن يبلغ الجهات القضائية المختصة عن الأفعال التي تصل إلى علمه والتي يحتمل أنها تشكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

توصيات لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي التي يتراسها السيد نورالدين بلطرش ، في تقريرها التكميلي الذي تلاه السيد فؤاد سبوتة مقرر اللجنة، كل أحكام النص المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، لاسيما وأنها تهدف بالدرجة الأولى إلى أخلقة الحياة العامة ونشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ العنف بكل أشكاله، ووضع برامج تعليمية وتكوينية للتحسيس والتوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمساواة، وهذا من أجل بناء دولة قوية يسودها العدل والإنصاف دون تهميش أو إقصاء.

القانون المتضمن قانون العقوبات

.. للتكفل بالأشكال الجديدة للإجرام

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع قانون المتضمن قانون العقوبات ؛ خلال جلسة علنية عقدها المجلس يوم الخميس 23 أفريل 2020، الجلسة ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد بلقاسم زغماتي، وزير العدل، حافظ الأختام، والسيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان..

عرض الوزير

أوضح وزير العدل، حافظ الأختام، خلال عرضه لمشروع القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، بأن هذه التعديلات والتتميمات تأتي لسد الثغرات والاختلالات التي شابت بعض أحكامه. وإلى سد الفراغ القانوني الموجود في المنظومة القانونية في مجال تسيير الأزمات، ومنها الظرف الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا جراء انتشار وباء كوفيد 19 ، على غرار كافة دول مما يؤثر سلبا على نجاعة التدابير المتخذة من طرف الدولة في مجال حماية الأمن والنظام العموميين والصحة العامة.

نص القانون

يأتي مشروع القانون المتضمن قانون العقوبات في إطار بناء جزائر جديدة وأخلقة المجتمع والإدارة ، حيث يرمي إلى تكييف قانون العقوبات مع التحولات الجارية في بلادنا بهدف التكفل بالأشكال الجديدة للإجرام الناتجة عنها، وسد الفراغ القانوني المسجل في المنظومة القانونية في مجال تسيير الأزمات وتجريم الأفعال التي عرفت انتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وصلت إلى درجة تهديد الأمن والاستقرار في البلاد ، ومن بين هذه الأفعال :

- المساس بأمن الدولة والوحدة الوطنية ،
- إهانة الإمام والتعدي عليه،
- ترويج أنباء كاذبة تهدف إلى المساس بالنظام والأمن العموميين،
- التزوير للحصول على الإعانات و المساعدات العمومية والإعفاءات الإجتماعية،
- الأفعال الماسة بنزاهة الامتحانات والمسابقات،
- تعريض حياة الغير أو سلامته الجسدية للخطر،

كما يرمي مشروع هذا القانون إلى تشديد العقوبات على الجرائم الآتية:

- هدم أو تدنيس الأماكن المعدة للعبادة،
- رفع الحد الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة المتصلة بمخالفة الأنظمة الصادرة عن الإدارة.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس، أوضح وزير العدل حافظ الأختام أن المادة 144 من قانون العقوبات تمنح للإمام كل الحماية القانونية أثناء ممارسة وظيفته ، شأنه شأن جميع الموظفين، إلا أن الأحكام التي نص عليها مشروع هذا القانون فجاءت لحماية الأئمة من الإعتداءات ، منوها في ذات السياق إلى أن هذه الأحكام لا ترمي إلى تفضيل هذه الفئة من الموظفين أو حمايتها دون غيرها، وإنما حفاظا على المساجد وحمايتها .

أما بالنسبة لذهاب الإعانات والمساعدات العمومية لغير مستحقيها فأشار الوزير إلى أن الأمر يتعلق بغياب قاعدة معطيات على مستوى البلديات تحدد مستحقيها.

وعن تفشي ظاهرة حمل الأسلحة البيضاء ، أعلن الوزير أنه أعطى تعليمات لوكلاء الجمهورية لإعلام الرأي العام بكل هذه الجرائم ، مؤكدا أن العقاب وحده غير كاف للقضاء على هذه الظاهرة فالأسرة الجزائرية يجب أن تقوم بدورها في محاربة الإجرام. مشيرا في ذات السياق عن وجود ورشة في الوقت الحاضر على مستوى وزارة العدل تعكف على إعادة النظر في قانون العقوبات برمته.

توصيات لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي التي يتراسها السيد نورالدين بلطرش ، في تقريرها التكميلي الذي تلاه السيد فؤاد سبوتة مقرر اللجنة، كل أحكام نص هذا القانون الذي يرمي بالدرجة الأولى إلى حماية الأمن والنظام العموميين والصحة العمومية، داعية في الوقت نفسه إلى التزام الصرامة في تطبيقها لوضع حد للممارسات غير القانونية التي عرفتها بلادنا مؤخراً، ولا سيما أنها أحكام وتدابير وُضعت لمواجهة كل من تسوّل له نفسه المساس بأمن واستقرار الوطن والمواطن والعبث بالوحدة الوطنية وتهديدها بأي شكل من الأشكال..

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الامة بالنيابة في كلمته بعد المصادقة على مشروعي القانونين :

تجسيد العدالة .. ركيزة للجمهورية الجديدة

في كلمته الختامية بعد المصادقة على مشروعي القانونين، أكد السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة على أهمية القانونين بالنظر للمسار المتبع منذ انتخاب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في إعادة بناء الدولة وتمكينها من كل الأدوات القانونية التي تضبط عبرها ممارسات المؤسسات والأفراد في إطار بعث الجمهورية الجديدة... حيث أكد السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أن العدالة تبقى أهم ركيزة تبنى عليها الجمهورية الجديدة المنشودة من أجل ترسيخ ديمقراطية حقيقية تفضي رأسا للتأسيس لدولة الحق والقانون... وقد شدّد السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أن الدولة عملت وستعمل من أجل التمكين الفعلي لـ"حرية التعبير الحقيقية" التي تصان فيها كرامة الأفراد وهيبة المؤسسات... كما عبّر السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة عن اعتزازه وافتخاره بالهبة التضامنية الواسعة للشعب الجزائري في هذه الجائحة... وختم السيد رئيس المجلس بالتعبير عن إيمانه بأن الجزائر ستخرج منتصرة - بإذن الله - من تداعيات هذه الجائحة لتدخل مرحلة التأسيس لديمقراطية حقيقية وعميقة، لافتا الانتباه إلى أن الشعب الجزائري سيبقى يقظا كما كان دائما منذ ثورة نوفمبر المباركة ضد الأعداء الذين يحاولون زعزعة استقرار وأمن البلاد، مؤكدا أنهم سيصطدمون بوعي الشعب الجزائري الأبي...

أولا أهنئ السيد وزير العدل، حافظ الأختام على هذين القانونين الهامين، اللذيْن صادقنا عليهما، كما أهنئ السيدة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وأيضا الأخت والإخوة أعضاء مكتب مجلس الأمة، وأعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، الذين بذلوا كل المجهودات هاته الأيام وتجندوا تجنيدا حقيقيا حتى نصل إلى خلاصة عملنا، هم مشكورون على ذلك، كما أشكر الإخوة أعضاء مجلس الأمة الحاضرين معنا اليوم، وكذا الإخوة الذين يتابعون أشغالنا عن بعد بسبب التدابير الاحترازية وإجراءات الحجر الصحي التي أقرتها السلطات جراء جائحة كورونا فيروس (كوفيد - 19)؛ ونحن في اتصال معهم باستمرار خلال هذا الوضع الاستثنائي.

حقيقةً هذين القانونين هامين، وصحيح أنّه يجب أن تكون عدالتنا هي المرآة للجزائر في الداخل وفي الخارج.

في كل بلد وفي كل سياسة هناك قواعد خاصة بها، وللممارسة الديمقراطية أيضًا قواعدها، وهاته القواعد تُحدَّد من خلال القوانين وما يسمى بدولة القانون، فكل الممارسات سواء السياسية أو الديمقراطية تكون مرتبطة بالقانون حتى يدرك كل شخص أين تبدأ مسؤوليته وأين تنتهي، ولما تحدد المسؤولية هذا يعني أنّ هناك طرف آخر له المسؤولية فيما بعد، لأن ليس هناك مسؤولية مطلقة وهذا يندرج في إطار الثقافة، لأن الديمقراطية لها ثقافتها وللسياسة ثقافتها والدولة كدولة لها ثقافتها.

نحن في مرحلة – حقيقةً - صعبة، الوضع الذي نعيشه من خلال هذا الوباء كباقي البلدان لسنا وحدنا ولكن في نفس الوقت لما نقارن أنفسنا مع الآخرين من خلال الإعلام، نحن فخورون.. نحن فخورون أولا وقبل كل شيء بشعبنا، هذا التضامن وهاته المساندة في كل جهات الوطن، في قرانا ومداشرنا في كل الميادين نرى هذا التضامن للشعب وهذا ما يفرحنا و يعطينا الأمل.

لمن نناضل نحن؟ الجواب: لهذا الشعب! فلما نرى ردة فعل هذا الشعب في الظرف الذي نعيشه، ستشجعنا أكثر فأكثر للمستقبل والمستقبل لن يكون إلا زاهرا لأننا أدركنا زمن وبصفة خاصة بعد الانتخابات الأخيرة لرئاسة الجمهورية وتنصيب الرئيس وبرنامجه الذي أعلن عنه أمام الشعب ووعد به الشعب وإن توقف في هاته المرحلة، غير أنه في بالنا مباشرة بعد انحصار الوباء ونسترجع أنفاسنا، سندخل مباشرة في تطبيق ما وعد به رئيس الجمهورية، ابتداء من الدستور إلى قانون الأحزاب، قانون الانتخابات، إلى الانتخابات لتجديد المؤسسات.

هذا كله سيأتي بعد مرور هاته المرحلة الصعبة التي نعيشها، ورصيدنا في الرأسمال البشري (Le capital humain)، يعني ثقتنا في أولادنا وما دُمنا موجودين اليوم، في بداية بناء الديمقراطية الحقيقية وبناء الدولة، وكما أكرره دائما، الدولة ليست هي الحكم، الدولة للجميع، بحيث إن كل واحد منا يجد مكانا له في هاته الدولة، الحكم يتغير حسب رغبات الشعب من مرحلة إلى مرحلة، ولكن الدولة تبقى دائما صامدة، وركيزتها هي العدالة للجميع؛ أقول إن الركيزة الحقيقية للدولة الديمقراطية هي العدالة، ولهذا فإن هذيْن القانونيْن اللذيْن صادقنا عليهما في هذا الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد، كان من الضروري المصادقة عليهما، لأننا مع حرية التعبير ونناضل من أجلها وندعمها ونساعدها؛ لكن ليس حرية "التهريج" والجزائر مستهدفة مباشرة أو غير مباشرة.. أقولها مرتين! لأن الجزائر لا تتدخل، أبدا، في الشؤون الداخلية لأي بلد، وبرهنت من عهد الثورة إلى اليوم ولا مرة تدخلنا في الشؤون الداخلية للأصدقاء أو الأشقاء ولا غيرهم.. ولكن لا نقبل أيضًا لأحد التدخل في شؤوننا الداخلية، بصفة مباشرة من مواطنين جزائريين أو بصفة غير مباشرة من الخارج.

ونحن نعيش ونسمع ونقرأ ونتابع من خلال الشاشات والقنوات، السموم التي يطلقونها على الجزائر.

علينا باليقظة، وقوتنا في الديمقراطية التي سنبنيها ومناعتنا من خلال الدولة التي سنقوم ببنائها، ومناعتنا كذلك في إخلاص المسؤولين في أي مستوى كان أقول في أي مستوى كان.

وبهذا أخواتي، إخواني، مرة أخرى كل الشكر لممثلي الحكومة ومرافقيهما، والشكر أيضا لأعضاء مجلس الأمة ولمكتب وأعضاء اللجنة المختصة، ولرؤساء المجموعات البرلمانية، ولأعضاء المكتب لحضورهم ومساهمتهم المباشرة وإتيانهم بالواجب، فهذا العمل نعتبره أداءً للواجب، حيث قمنا بواجبنا ووضعنا لبنة في أساس المنظومة القانونية الخاصّة بقطاع العدالة في بلادنا.

هذين القانونين هامين.. ويجب أن تكون عدالتنا هي المرآة للجزائر في الداخل وفي الخارج.

وعلى أية حال نتمنى كل النجاح للحكومة في هاته المرحلة، ونحن دورنا في هذه المرحلة هو دعم ومساندة الحكومة، فمثلما وافقنا على مخطط عمل الحكومة من خلال اللائحة التي أصدرها أعضاء مجلس الأمة بشأن المخطط، نساند الحكومة كذلك اليوم في هذه المرحلة، مثلما نساند أيضا وندعم عمل السيد رئيس الجمهورية ومواقفه وقراراته والتي ترمي كلّها إلى بناء الديمقراطية الحقيقية، وبناء الجمهورية الجديدة.

ولما كان شهر رمضان على الأبواب، نتمنى لشعبنا ولكل المواطنين ولكم جميعًا شهرا كريما ورمضان مباركا؛ وتحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته والجلسة مرفوعة.

إثبات عضوية خمسة عشر (15) عضواً جديداً بعنوان الثلث الرئاسي والمصادقة على قائمة نواب رئيس مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة يوم الاثنين 22 جوان 2020 جلسة علنية، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، خصّصها للمصادقة على تقرير يتعلق بإثبات عضوية خمسة عشر (15) عضواً جديداً في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، وكذا المصادقة على القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة بعنوان سنة 2020... وذلك بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة بسمة عزوار.

في بداية الجلسة، وقف الحضور دقيقة صمت ترحماً على روح شهيد الواجب الوطني، العريف زناندة مصطفى، الذي استشهد في ميدان الشرف، يوم السبت 20 جوان بعين الدفلى... وبالمناسبة تقدّم السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة إلى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، قيادة وضباطاً وجنود، وإلى عائلة الفقيد، بأحرّ تعازيه، داعياً العلي القدير أن يتقبل شهيد الجزائر في عداد الصالحين من عباده...

أما فيما يتعلق بإثبات عضوية الأعضاء الجدد في مجلس الأمة، أشار السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بأن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، باعتبارها اللجنة المختصة، كانت قد شرعت يوم الخميس الماضي 18 جوان، ومباشرة بعد تلقيها قرار الإحالة من مكتب المجلس، المنعقد يوم الأربعاء الموافق لـ 17 جوان، وذلك طبقاً للقوانين المعمول بها، شرعت في دراسة ملفات إثبات عضوية خمَسة عشر (15) عضوا جديدا، عينهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المحيد تبون، بعنوان الثلث الرئاسي.

احال بعدها السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الكلمة إلى مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، السيد فؤاد سبوتة، الذي تلا التقرير الذي أعدته اللجنة بهذا الخصوص، وتمت المصادقة عليه بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الامة، وبذلك تمّ إثبات عضوية الأعضاء الجُدد في مجلس الأمة، وعددهم خمسة عشر (15) عضواً، لمدة ست (6) سنوات، ابتداءً من تاريخ تنصيبهم.

كما تمّت خلال الجلسة المصادقة على القائمة الإسمية لمكتب مجلس الأمة (نواب رئيس مجلس الأمة) بعنوان سنة 2020، المقترحة من قبل المجموعات البرلمانية؛

وفي ختام الجلسة، هنّأ السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أعضاء مجلس الأمة المعيّنين، كما هنّأ أعضاء المكتب الجدد ومن خلالهم مسؤولي أجهزة الهياكل، حاثاً الجميع من أجل مزيد من العمل والمثابرة في إطار التعاون والتنسيق والتكامل المؤسساتي بما يخدم أهداف المرحلة ويؤسس لمعالم الجمهورية الجديدة التي التزم بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون...

وبعد رفع الجلسة، اجتمع مكتب المجلس الجديد برئاسة السيد صالح قوجيل، حيث تم تكليف نواب الرئيس الجدد، بالإشراف على عملية تنصيب مكاتب اللجان الدائمة للمجلس بعنوان سنة 2020.

رئيس مجلس الامة بالنيابة : جزيل الشكر والعرفان لاعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة المنتهية عهدتهم

... وهنيئا لاعضاء المكتب ومسؤولي أجهزة الهياكل الجدد

نواب الرئيس

العيد حاجي
(عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)

غازي جابري
(عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)

لويزة شاشوى
(عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي)

حميد بوزكري
(عن المجموعة البرلمانية للتجمّع الوطني الديمقراطي)

رؤساء اللجان الدائمة

سليمان زيان، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليم (ع/حزب جبهة التحرير الوطني)

محمد الطيب حمارنية
رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية (ع/ الثلث الرئاسي)

عبد الحق بن بولعيد
رئيس لجنة الدفاع الوطني (ع/ الثلث الرئاسي)

رشيد بوسحابة
رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج (ع/ الثلث الرئاسي)

مصطفى جبان
رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية (ع/ حزب جبهة التحرير الوطني)

محمد راشدي، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية (ع/ حزب جبهة التحرير الوطني)

رابح بن يوب
رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية (ع/ التجمع الوطني الديمقراطي)

محمد أخاموك
، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني (ع/ الثلث الرئاسي)

محمد قطشة
، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة (ع/ التجمع الوطني الديمقراطي)

بوجمعة زفان
، المراقب البرلماني (ع/ حزب جبهة التحرير الوطني)

القائمة الاسمية للأعضاء الجدد بعنوان الثلث الرئاسي

عبد المجيد بن قداش

عمر بلحاج

عمار عبد الحميد ماحي باهي

محمد بوزيان

موسى شرشالي ، المدعو مصطفى

عمر دادي عدون

بلقاسم عبد العالي

أحمد بناي

محمد حميدو*

محمد بلحاج

ليلى حمادي، أرملة عسلاوي

نورالدين تاج

ميلود حنايفي

الحاج نور

ساعد عروس

* عين رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، السيد محمد حميدو عضو مجلس الأمة، وزيرا للسياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي بتاريخ 23 جوان 2020.

8 ماي يوما وطنيا للذاكرة

.. من أجل صون ذاكرة الأجيال الصاعدة

استهل مجلس الأمة أشغال جلسته العلنية المنعقدة يوم الإثنين 29 جوان 2020، المخصصة لعرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن اعتماد تاريخ 08 ماي يومًا وطنيًا للذاكرة، بالوقوف دقيقة صمت وتلاوة الفاتحة على روح المجاهدين المرحومين بلعيد عبد السلام (رئيس حكومة سابق)، وحمود شايد (عضو مجلس الأمة الأسبق)، وكذا على روح شهيدي الواجب الوطني النقيب بن سماعيل فاتح والعريف أول خالد زكريا اللذان توفيا في كمين إرهابي بولاية المدية.

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 30 جوان 2020 على نص القانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة، خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل وحضرها وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد الطيب زيتوني، ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

عرض الوزير

خلال عرضه لمشروع القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة خلال جلسة عامة عقدها المجلس يوم الإثنين 29 جوان 2020، تطرق وزير المجاهدين وذوي الحقوق إلى أسباب تقديم المشروع وأهميته التاريخية في حفظ ذاكرة الأمة وإيصالها للأجيال القادمة، والذي يأتي أيضا تجسيدا لقرار رئيس الجمهورية، تخليدا لأرواح الضحايا الأبرياء الذين سقطوا ضحية البطش الهمجي والقتل والإبادة التي مارستها الشرطة والميليشيات الإستعمارية والجيش الفرنسي خلال تلك الفترة ضد المتظاهرين العزل الذي خرجوا في مسيرة وطنية عارمة وسلمية. لتذكير فرنسا بإلتزاماتها ووعودها بمنح الإستقلال للجزائر نظير مشاركة أبنائها الاشاوس في تحقيق النصر على النازية في الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، لكن المستعمر لم يتوان في مقابلة هذه المسيرات السلمية بقمع وحشي ودموي خلف عشرات الالاف من الضحايا.

رد الوزير على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عقب استماعه لانشغالات أعضاء المجلس خلال جلسة المناقشة، أوضح وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد الطيب زيتوني، خلال رده ان ملف تعويض ضحايا التفجيرات النووية هو قيد الدراسة على مستوى الوزارة، مشيرا الى انه لم يفصل فيه مع الجانب الفرنسي بعد.

وعن احياء أيام وطنية أخرى، كشف الوزير عن برنامج من اجل احياء يوم وطني للمظاهرات التي جرت في ورقلة وفي غيرها من المدن، واعتبار مبايعة الأمير عبد القادر، مؤسس الدولة الجزائرية يوما للمقاومة، وترسيم استشهاد قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية محمد بوراس يوما وطنيا وهي كلها أيام وطنية تندرج في اطار التحضير لمشروع تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر والذي يعتبر مطلبا شعبيا.

وبشان القناة التلفزيونية، أوضح وزير المجاهدين وذوي الحقوق، ان رئيس الجمهورية قد امر بانشائها في اجتماع مجلس الوزراء بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لمجازر الثامن ماي، وأعطى امرا بتسريع انشاءها لاهميتها الكبيرة في تربية جيل المستقبل، وسيبت فيها كل ما يتعلق بالتاريخ الجزائري وكذا برامج الوزارة عبر قناة اليوتيوب.

وعن الأرشيف الوطني الموجود في فرنسا، اكد الوزير ان هذا الأرشيف هام ومتنوع ولا يقتصر على تاريخ الثورة التحريرية فقط، بل الى ميادين أخرى كثيرة، مضيفا ان مطلب استرجاع الأرشيف هو مطلب شعبي ثابت لا رجعة فيه.

وحول الوسائل التي ستستعمل لايصال الرسالة للاجيال الصاعدة، فذكر الوزير ردا عن السؤال بوجود 43 متحفا موزعا على 43 ولاية جزائرية مجهزا بكل الوسائل اللازمة، وانها تختلف عن المتاحف الكلاسيكية الأخرى، ووجود 5 مشاريع لانجاز متاحف أخرى تم تحديد مواقعها، الا ان الوضعية المالية الحالية للبلاد حالت دون انطلاق اشغالها. منوها في ذات السياق ان متحف المجاهد يستقبل اكثر من 600000 زائرا سنويا رغم ان الدخول اليه ليس مجانا وهو دليل على تعطش واهتمام المواطنين والشباب بتاريخهم وثورتهم.

مؤكدا في الأخير ان مشروع قانون تجريم الاستعمار، سيكون في مصاف الدستور، وفي مستوى تضحيات الشهداء الابرار ونضال المجاهدين.

توصيات لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق والانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق والانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي والتي يتراسها السيد سليمان زيان في تقريرها التكميلي الذي تلاه السيد فؤاد سبوتة مقرر اللجنة، احكام هذا المشروع الذي يعد التفاتة هامة تجاه محطة من بين اهم المحطات التاريخية في بلادنا، كما اللجنة نوهت بالمجهودات الكبيرة التي تقوم بها وزارة المجاهدين وذوي الحقوق في مجال كتابة التاريخ واحياء بطولات المجاهدين وتخليد ذكرى الشهداء الابرار الذين ضحوا بارواحهم في سبيل تحرير هذا الوطن الغالي من براثن الاحتلال الفرنسي، وقد اوصت في ختام دراستها بما يلي:

- ضرورة الإسراع في إطلاق القناة التلفزيونية الخاصة بالتاريخ التي أمر بها السيد رئيس الجمهورية
- ضرورة العمل على إنجاز المزيد من الأفلام التاريخية التي تمجد وتخلد ثورة التحرير المباركة.

القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017

.. لضمان الشفافية والنجاعة في تسيير المالية العامة

صادق أعضاء مجلس الامة يوم الثلاثاء 30 جوان 2020، على مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017، خلال جلسة عامة عقدها المجلس، والتي تراسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الامة بالنيابة ، بحضور وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمن ووزيرة العلاقات مع البرلمان السيدة بسمة عزوار.

وقد استهلت الجلسة العلنية التي خصصت لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017، بالاستماع لعرض قدمه السيد أيمن بن عبد الرحمن، وزير المالية، ممثلا للحكومة، والذي تطرق فيه للاطار الاقتصادي الكلي المعتمد في اعداد قانون المالية لسنة 2017 ونتائج تنفيذه .

حيث أوضح الوزير، ان قانون المالية لسنة 2017 تم تحضيره ضمن سياق خاص تميز بتقليص الايرادات المالية اثر التراجع المحسوس لاسعار المواد الطاقوية على المستوى الدولي منذ شهر جوان 2014 والتي كان لها وقعا سلبيا على توازناتها الاقتصادية والمالية الكلية الداخلية والخارجية. لذلك اتخذت الدولة جملة من التدابير الجبائية والميزانياتية بهدف تحسين الإيرادات وترشيد النفقات من اجل الحفاظ على التوازنات الاقتصادية وتحسين النمو، ومن جانب اخر ذكر الوزير ان قانون المالية لسنة 2017 تضمن حزمة من التدابير التشريعية والتي ترمي أساس الى تحسين مستوى الإيرادات الجبائية وترشيد النفقات الميزانياتية ، وتسجيل الإجراءات الجبائية وكذا تشجيع الاستثمار.

عقب عرض الوزير استمع أعضاء مجلس الامة للتقرير الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في الموضوع ، والذي تلاه السيد عبد الحق قازي تاني، مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وفقا للمادة 80 و 81 من النظام الداخلي للمجلس.

المادة 80: تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن تسوية الميزانية للسنة المعنية، بالإستماع إلى ممثل الحكومة ، وكل من تدعوه اللجنة من الخبراء والمختصين، وتعد تقريرا في الموضوع ، تُضمنه إستنتاجاتها وتوصياتها.

ويعرض النص المتضمن تسوية الميزانية للمناقشة والمصادقة عليه بكامله في الجلسة العامة .

بعدها، فُتح المجال للنقاش العام حيث عبّر أعضاء المجلس عن انشغالاتهم حول ما ورد في مشروع القانون، تناولها ممثل الحكومة بالشرح والتوضيح.

المادة 81: طبقا لأحكام المادة 142 (الفقرة2) من الدستور، وأحكام المادة 37 من القانون العضوي رقم 16-12، تدرس اللجنة المختصة النص المتضمن الموافقة على الأمر ، وتسمتع إلى ممثل الحكومة، وتعد تقريرا في الموضوع.

يُعرض النص المتضمن الموافقة على الأمر في جلسة عامة للمصادقة عليه بكامله ، بعد الإستماع إلى عرض ممثل الحكومة وتقرير اللجنة المختصة دون مناقشة في الموضوع في أول دورة برلمانية.

توصيات لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية

اعتبرت لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية للمجلس والتي يتراسها السيد محمد الطيب حمارنية في تقريرها الذي أعدته خلال دراستها لمشروع قانون تسوية ميزانية لسنة 2017 ،والذي تلاه مقرر اللجنة السيد عبد الحق قازي تاني، ان دراسة ومناقشة هذا القانون هي فرصة سانحة لاعضاء البرلمان لممارسة احدى اهم اليات الرقابة التي يمنحها إياهم الدستور ، وان دراسته تاتي في ظرف صعب تميز بانخفاض الكبير لمستويات المحروقات في الأسواق العالمية، حيث شكلت فرصة لاعضاء المجلس وللجنته المكلفة بالشؤون الاقتصادية والمالية للوقوف على ظروف تنفيذ قانون المالية لسنة 2017 من جهة، وهي فرصة للوقوف على تقييم مجلس المحاسبة والتوصيات المقدمة من قبله من جهة أخرى. كما ثمنت اللجنة الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية من اجل التكفل بالنقائص التي تتم معاينتها حتى لا تتكرر مستقبلا، وكذا التقيد الصارم بالاحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم منظومتنا المالية العمومية ، وتدعوها لبذل مزيد من الجهد في هذا المضمار.

وفي ختام دراستها للمشروع قدمت اللجنة جملة من التوصيات وهي :

• تعزيز عملية اعداد الميزانية بادماج النفقات (الحالية) وتلك التي لم يتم تسجيلها في الميزانية العادية للدولة، بسبب عدم النص عليها في قانون المالية، ووضع ميزانية تتسم بالعقلانية بناء على توقعات واقعية للنفقات.

• الاحترام الصارم للمبادئ الميزانية والمحاسبية، والتي شرعت لضمان الشفافية والنجاعة في تسيير المالية العامة.

• تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في تسيير الاعتمادات الموجهة لميزانية التسيير

• الاحترام الدقيق لقواعد سير الحسابات الخاصة للخزينة ومواصلة تطهيرها

• مواصلة الجهود المبذولة في مجال التحصيل الجبائي وتعبئة الموارد الجبائية.

• توفير كل الظروف المناسبة من اجل تطبيق احكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية في اجاله والذي اتى بمقاربة جديدة لتسيير المالية العامة تنطوي على فكرة البحث على النتائج والنجاعة، انطلاقا من اهداف محددة عوض مقاربة الوسائل المعمول بها حاليا.

• الشروع في وضع تصور من اجل اصلاح المنظومة الجبائية.

• القيام بتقييم شامل للنفقات الجبائية وضمان نجاعتها مستقبلا بمنحها للقطاعات التي تدر قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

• مواصلة تحديث مختلف مصالح قطاع المالية وإدخال الرقمنة على سيرها.

• ضمان التطبيق الصارم والدقيق للاحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم ميزانية التجهيز، لتفادي تكاليف اعادة التقييم والتي باتت تشكل عبئا على الخزينة العمومية من سنة مالية إلى أخرى.

• التحكم في التقديرات المالية لضمان مقروئية افضل للتسيير متوسط المدى الذي تم اعتماده مؤخرا.

• اجراء تقييم دقيق وشامل للسياسات العمومية، قبل رصد الموارد العمومية، وهذا لضمان الفاعلية والنجاعة في التسيير.

• تدارك النقائص التي عاينها مجلس المحاسبة، بمناسبة التقارير التي يعدها حول تسيير ميزانية الدولة، ومتابعتها بصفة مستمرة على مستوى الإدارات العمومية، لان تكرار هاته النقائص توحي انها لم تحظ باهتمام الجهات المعنية.

رئيس مجلس الأمة بالنيابة بعد المصادقة على مشروعي القانونين:

8 ماي 45 .. هو بـــــاب أول نوفمبر 1954

بعد المصادقة على مشروعي القانونين، القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة والقانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017، القى رئيس مجلس الأمة بالنيابة كلمة بالمناسبة هذا نصها :

"الآن وقد وصلنا إلى ختام أشغال جلساتنا التي عقدناها خلال هذين اليومين، بودي أن أشكر الإخوة أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، وكذا الإخوة أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على العمل الذي قاموا به في وقت وجيز، بإعداد التقارير حول مشروعي القانونين، وهي التقارير التي مكّنتنا من مناقشة وتحديد الموقف منهما.

فيما يخص الملاحظات والتوصيات التي جاءت بها اللجنة القانونية، سواء في تقريرها التمهيدي أم التكميلي، وكذا تلك التي جاءت في مداخلات أعضاء مجلس الأمة، خلال مناقشة مشروع القانون المتضمن اعتماد 8 ماي يومًا وطنيًا للذاكرة، سوف نحفظها ونسلمها إلى السيد الوزير المعني، الذي سيأخذها بعين الاعتبار مستقبلا.

نحن دائما - في مجلس الأمة - نذّكر أنه خلال عملية المصادقة على أي مشروع قانون نقدم اقتراحات وملاحظات وتوصيات بشأنه، وعادة ما يتمّ ادراجها في التقارير التكميلية، ونطلب عندئذ من القطاع الوزاري المعني أن يأخذها بعين الاعتبار، لاسيما عند وضع النصوص التطبيقية لمشروع ذلك القانون الذي صادقنا عليه، ونحرص على أن لا تبقى مشاريع القوانين مجرد كلام فقط، لأن كل قانون له نصوصه التطبيقية، ودائما ما كنت أوجه هذه الملاحظات؛ والحمد لله، أن هذا الاقتراح منوه به اليوم في مسودة المشروع التمهيدي لتعديل ومراجعة الدستور الحالي، والكثير لم يلحظ ذلك بالرغم من أهميته، فعندما يقدم مشروع قانون إلى المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، يجب أن تقدم معه نصوصه التطبيقية، فعند مناقشة المشروع تناقش معه أيضا نصوصه التطبيقية، وهذه النقطة لها معنى كبير من الناحية السياسية والديمقراطية، وبصفة خاصة هي ذات علاقة بدور البرلمان في المستقبل؛ هذه جملة من الملاحظات التي أردت أن أقدمها قبل أن نتكلم عن موضوع الذاكرة.

حقيقة، هذا المشروع الذي بادر به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتكريس 8 ماي من كلّ سنة يوما وطنيا للذاكرة، فهذه مبادرة للتاريخ وللذاكرة وتحمل كثيرا من المعاني، هي ليس فقط يوما لتخليد الذكرى، ولكن بصفة خاصّة لأخذ العبرة منها؛ فمن ناحيتي الذاكرة والتاريخ لها معناها الكامل، ونحن في المراحل والسنوات القادمة - إن شاء الله - سنعطي أهمية كبيرة للذاكرة؛ ثمّ إنّ هذا التاريخ وهذه الذاكرة فيهما محطات، لأن ثورتنا كلها محطات هامّة.

أولا، لما نتكلم عن نوفمبر، نقول إن الوقت قد حان لقراءة محتوى بيان أول نوفمبر وتفسيره، ولحد الآن، من الناحية التاريخية أو من ناحية كتابة التاريخ، عندما نتكلم عن بيان أول نوفمبر، يُقال: "أول نوفمبر"، "تصريح أول نوفمبر" وغيرهما من المسميات، لكننا لم نتعمق في محتوى "بيان أول نوفمبر"، واليوم حان الوقت وبحضور السيد وزير المجاهدين بأن تجرى دراسة وتُعمَّق حوله وعلى كل الجمل والعبارات الواردة فيه، لأنّ ثورة أوّل نوفمبر لم يكن لها زعيم فقامت دون زعامة، ونحن نرفض الزعامة، والزعامة تم تعويضها بالعمل الجماعي؛ كما أن الفاتح من نوفمبر لم يقم تحت شعار حزب، مثلما هو في ثورات أخرى: ثورة الفيتنام هي ثورة

عظيمة وقامت باسم الحزب الشيوعي الفيتنامي، لكن ثورتنا لم تقم باسم حزب، ولم تكن لنا زعامة.

فقد كان شعار "بيان أول نوفمبر" هو: (من الشعب وإلى الشعب)، ومنذ أول نوفمبر وإلى غاية اليوم مازال هذا الشعار قائمًا، وسيبقى قائمًا في المستقبل، وهذا هو سر أول نوفمبر، والمطلوب اليوم هو كما قلت إجراء دراسة معمقة لمحتوى ومضمون "بيان أوّل نوفمبر" وتفسير الجمل والعبارات الواردة فيه، إنّه نداء للشعب الجزائري، لكل الشعب الجزائري كأفراد وليس كأحزاب، للالتحاق بالثورة، وفيه البرنامج العملي الذي تقوم به الثورة، لكن فيه جانب آخر خاص بالمفاوضات، ولأننا قمنا بثورة ضد المستعمر فبالتأكيد أنّه سيأتي يوم نتفاوض فيه مع هذا العدو، وعند حلول وقت التفاوض مع العدو، يجب أن تكون لدينا دعائم الدولة الديمقراطية، وقد نصَّ عليها "بيان أوّل نوفمبر": دولة شعبية واجتماعية، دولة ديمقراطية بمبادئ اجتماعية وشعبية وإسلامية.

فهذه قضايا تحتاج كلُّها اليوم إلى تحليل وتفسير، فالاستعمار لما استعمر العباد والبلاد، استعمر أيضا الدين في الجزائر، نعم ديننا كان مستعمرا، فعندما حررنا البلاد والعباد، حررنا الدين أيضا في الجزائر من قبضة الاستعمار؛ إذا كنتم تتذكرون جيدًا التاريخ، إبن باديس رحمه الله بماذا كان يطالب زمن الاستعمار؟ كان يطالب بفصل الدين عن الحكومة، لأن ديننا كان مستعمرا، فخطبة الجمعة التي كانت تُلقى في المساجد الرسمية، كانت تأتي مكتوبةً ومُعدّةً من طرف المحافظ أو نائبه أو الحاكم، وكان الإمام مجرد موظف يقرأ الخطبة التي تُكتب له !!

لقد كان ديننا مستعمرا، وعلى هذا الأساس ذُكرت عبارة "مبادئ إسلامية" في "بيان أول نوفمبر"؛ هذا هو معناها، وبالتالي خلال المفاوضات مع العدو تمّ ذلك على أساس بناء دولة ديمقراطية شعبية اجتماعية بمبادئ إسلامية، وهو المعنى المُخالف لإقامة دولة لائكية، لأننا رفضنا الدولة اللائكية، لأن الاستعمار عندما كان يتفاوض معنا، كان يقول إن هناك مليون رعية فرنسية أو أوروبية، أو مسيحيين أو يهودا، ويجب أخذ هؤلاء الناس الذين سيعيشون معكم بعين الاعتبار !! لأن في فكرهم أن هذا المليون سوف يبقى في الجزائر، لكن "بيان أول نوفمبر" قد أغلق هذا الباب، حتى لا تكون هناك دولة لائكية، وهذا هو التفسير الحقيقي لعبارة مبادئ اسلامية في "بيان أول نوفمبر".

أحببت أن أذكركم بهذا، لأنه خلال الفترة الأخيرة برز كلام كثير حول تفسير "بيان أول نوفمبر"، وعليه حان الوقت لنفسر ونتعمّق في هذا البيان كما جاء في أفكار الذين حرروه وصاغوه؛ وهنا تكمن "عبقرية" هؤلاء الإخوة الستة، فعندما تقرأ "بيان أوّل نوفمبر" تقول إن كتبة هذا البيان علماء وذوي مستوى تعليمي عالٍ، ولكن أفضلهم حائز على شهادة الابتدائية !! لكنهم كانوا متشبعين بأدبيات وثقافة الحركة الوطنية، لأنهم تربوا وتكوّنوا في أحضان هذه الحركة.

أردت أن أذكّر بهذا الجانب الذي له أهمية كبيرة، ذلك لأنه عندما نتكلم عن 8 ماي 1945، فهو يُعتبر مقدمة لأوّل نوفمبر، فالثامن ماي فتح الباب حتى وصلنا إلى أول نوفمبر، حيث لم يبق الأمل في العمل السياسي، وثمّة هناك قناعة أنه ليس بالعمل السياسي نخرج الاستعمار، والدليل على ذلك ما حدث في 8 ماي 1945، حيث كان العالم كله يحتفل بالانتصار، وأبناؤنا المجندين في الصفوف الأمامية للجيش الفرنسي في جبهات القتال، الذين شاركوا في تحرير فرنسا من النازية، كانوا لا يزالون في فرنسا، لم يعودوا بعد إلى الجزائر، وفي هذا الوقت كانت فرنسا الاستعمارية تقتل أبناء شعبنا هنا في الجزائر !!

حان الوقت لنفسر ونتعمق في بيان أول نوفمبر كما جاء في أفكار الذين حرروه وصاغوه

إذن، لم يبق أمل في السياسة للحصول على الاستقلال؛ وعليه تأكدنا أن الاستعمار كما دخل بالسلاح يجب أن يخرج بالسلاح، هذه هي إرادة أول نوفمبر، وهذه هي إرادة المناضلين الذين فجروا الثورة.

هذه الأشياء عندما نتكلم عنها وندقق فيها، مع الخبراء والمؤرخين، وكل كلمة نعطيها مكانها الذي تستحقّه، فإننا نضمن مستقبلا لأبنائنا وللأجيال اللاحقة قراءة المعنى الحقيقي والتاريخ الحقيقي لهذه الثورة، وأنا أردت أن أذكّر بهذا، بما أن المجال اليوم مفتوح للحديث عن الذاكرة وكتابة التاريخ الحقيقي، فالسيد رئيس الجمهورية يرجع في كل خطاباته إلى "بيان أوّل نوفمبر" لأن مرجعيتنا الوطنية هي أول نوفمبر، وأنا أردت - بهذه المناسبة - أن أذكّر بهذا الجانب بصفتي مجاهدًا أوّلاً ثُمَّ كمسؤول عن هذا المجلس الموقر.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، وعيدكم مبارك بمناسبة إطلالة ذكرى 5 جويلية المزدوجة: عيدي الاستقلال والشباب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة".

نحن دائما - في مجلس الأمة - نذّكر أنه خلال عملية المصادقة على أي مشروع قانون نقدم اقتراحات وملاحظات وتوصيات بشأنه، وعادة ما يتمّ ادراجها في التقارير التكميلية، ونطلب عندئذ من القطاع الوزاري المعني أن يأخذها بعين الاعتبار، لاسيما عند وضع النصوص التطبيقية لمشروع ذلك القانون الذي صادقنا عليه، ونحرص على أن لا تبقى مشاريع القوانين مجرد كلام فقط، لأن كل قانون له نصوصه التطبيقية، ودائما ما كنت أوجه هذه الملاحظات؛ والحمد لله، أن هذا الاقتراح منوه به اليوم في مسودة المشروع التمهيدي لتعديل ومراجعة الدستور الحالي، والكثير لم يلحظ ذلك بالرغم من أهميته، فعندما يقدم مشروع قانون إلى المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، يجب أن تقدم معه نصوصه التطبيقية، فعند مناقشة المشروع تناقش معه أيضا نصوصه التطبيقية، وهذه النقطة لها معنى كبير من الناحية السياسية والديمقراطية، وبصفة خاصة هي ذات علاقة بدور البرلمان في المستقبل...

الأسئلة الشفوية

أعضاء مجلس الأمة يطرحون سبعة عشر (17) سؤالا شفويا على أعضاء في الحكومة

عقد مجلس الأمة جلسة علنّية يوم الخميس 4 جوان 2020، برئاسة السيد محمد بوبطيمة، نائب رئيس مجلس الأمة، خصصت لطرح تسعة (9) أسئلة شفوية على أعضاء في الحكومة تخص قطاعات: الطاقة، التضامن الوطني، الفلاحة، السكن والعمران والأشغال العمومية، وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية إلى جانب السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان.

ص: 46

عقد مجلس الأمة جلسة علنّية يوم الخميس 18 جوان 2020، برئاسة السيد مليك خذيري، نائب رئيس مجلس الأمة، خُصصت لطرح ثمانية (8) أسئلة شفوية على أعضاء في الحكومة تخص قطاعات: الداخلية، الموارد المائية، الصحة، والعلاقات مع البرلمان وذلك بحضور وزراء القطاعات المعنية.

ص: 52

دعم اللامركزية الادارية.. ومسابقة ثانية لـ249 منصب بالأغواط

أشاد وزير الطاقة، السيد محمد عرقاب، بالدور الذي يقوم به قطاع الطاقة في استحداث مناصب شغل وذلك في مستهل إجابته على السؤال الشفهي الذي طرحه عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد محمود قيساري، حول امكانية تحويل مديرية إنتاج مجمع سوناطراك من الجزائر إلى مدينة ورقلة لقرب حاسي مسعود منها، ومدى امكانية تحويل مديرية النقل لذات المؤسسة إلى ولاية الأغواط لقرب حاسي رمل منها، مع ابقاء المديرية العامة ومديرية التسويق في العاصمة. وما مدى إمكانية استحداث مديريات جهوية بكل من ادرار وعين صالح مع إعطائها صلاحية توظيف أبناء المنطقة ارساءا للأمن والاستقرار المستدام المبني على الثقة المطلقة..

وذكر وزير الطاقة، في سياق متصل، بالعدد الاجمالي لليد العاملة على مستوى مجمع سونطراك الذي بلغ حاليا 154 ألف عامل منها أكثر من 123 ألف عامل يعملون بالجنوب. ويمتلك مجمع سوناطراك 32 شركة فرعية

و19 مساهمة في شركات متواجدة في المناطق الجنوبية من البلاد. كما تعد شركة سوناطراك عشر مديريات جهوية للانتاج وأربع مديريات جهوية للنقل بالأنابيب متوزعة على مستوى مواقع الصناعة النفطية والغازية، وتتمتع هذه المديريات بدرجة عالية من الاستقلالية.

وأضاف السيد عرقاب في عرضه أن العديد من مديريات سوناطراك حولت منذ مدة إلى المناطق الجنوبية كقسم الانتاج الاقليمي بحاسي مسعود، ومديرية النقل الاقليمي في حوض الحمراء وقسم الانتاج الاقليمي لحاسي رمل في ولاية الأغواط، وقسم الصيانة الإقليمي للنقل في ولاية الأغواط، مصفاة أدرار، ومصفاة أدرار، ومصفاة حاسي رمل، ومصفاة حاسي مسعود، ومراكز تجميع الغاز الطبيعي في عين صالح، وعين آمناس وحاسي الطويل والمرق وغيرها من الوحدات.

كما ذكر الوزير بوحدات معالجة الغاز الطبيعي في حاسي مسعود، ومراكز التكوين المتخصصة في الصناعة البترولية، بالاضافة إلى بعض الأنشطة المرتبطة بالخدمات الاجتماعية التي توظف عدد لا بأس به من العمال.

وفي ختام إجابته، أوضح السيد محمد عرقاب أن شركة سونطراك وفروعها لديها مخطط توظيف سنوي والذي ينفذ مع احترام القوانين السارية المفعول بالمشاركة الوطيدة مع الوكالة الوطنية للتشغيل والتي تأخذ بعين الاعتبار المساواة وتضمن الكفاءات المطلوبة لتحقيق المردودية المستهدفة.

ليعود وزير الطاقة، وردا على التعقيب الأول، لعضو مجلس الأمة، السيد محمود قيساري حول قضية التوظيف التي أجريت مؤخرا بولاية الأغواط، والتي أسفرت عن نجاح 249 شاب من بين 450 منصب معروض، ما تسبب في احتجاجات سجن على اثرها مجموعة من شباب المنطقة لكسرهم قوانين الحجر، وعد وزير الطاقة بإجراء مسابقة ثانية باتفاق مع والي الولاية الذي سيشرف شخصيا عليها مع مديري سونطراك الجهويين، وستجرى بكل شفافية تحصيلا لكفاءات المنطقة.

أما عن التعقيب الثاني الخاص بإنشاء شركة سونطراك لمشفى بغرداية في حين تبقى منطقة بلال ببلدية حاسي الرمل بأمس الحاجة إلى العون في المجال الصحي خاصة حاجتها لمصلحة الحروق لعجز المنطقة في المجال والاضطرار للتنقل إلى الجزائر العاصمة، وعد وزير الطاقة أن يجعله ضمن مخططات سونطراك المستقبلية خاصة وأن عمالها بحاجة لهذا النوع من المصلحة.

الانطلاقة الفعلية لمصفاة تيارت ستكون في 2022

أكد وزير الطاقة السيد محمد عرقاب أن مصفاة تيارت سيتم إنشائها وستنطلق الأشغال الفعلية لها سنة 2020 وذلك ردا على الاستفسار الذي قدمه عضو مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي، السيد أحمد بوزيان حول مصير مصفاة تيارت التي تتربع على 500 هكتار من مجموع 1470 هكتار المخصصة للمشروع برمته والتي انطلقت أشغالها بتاريخ 17 نوفمبر 2014 حيث تمت تهيئة الأرضية بنسبة كلية ما جعل ساكنة ولاية تيارت وما جاورها يتنفسون الصعداء لفتح المشروع آفاق كبيرة للتشغيل فمن شأنه أن يوفر 15000 منصب شغل مباشر و1000 منصب شغل غير مباشر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذا المشروع سيوفر للدولة مواد بترولية مكررة تغنيها عن الاستيراد، ورغم ذلك فقد تم تأجيل المشروع إلى غاية 2022.

وفي ذات السياق، ذكر وزير الطاقة أن الاستهلاك الوطني من الوقود والبنزين الديازال ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة فقد قفز الاستهلاك الداخلي من 5.6 مليون طن عام 2000 إلى 14.4 مليون طن في 2019، في حين، بلغت القدرات الحالية للتكرير بعد الانتهاء من برنامج إعادة تأهيل المصافي الثلاث أرزيو وسكيكدة والجزائر العاصمة بنحو 30 مليون طن وذلك بزيادة طاقة 3.7 مليون طن مما ساعد بإنتاج 14 مليون طن من الوقود ما يكفي تغطية الطلب نسبيا على البنزين وحوالي 84 بالمائة من الطلب على الديازال.

ولتلبية طلب السوق على المدى القريب، أوضح الوزير، أن سونطراك أدرجت في برامجها تطوير بناء وحدة تكسير الفيول لإنتاج الديازال والبنزين على مستوى مصفاة سكيكدة. ويعمل فوج من الخبراء على مستوى الوزارة من أجل

دراسة خصائص الوقود لغرض رفع قدرات انتاج المصافي الحالية من هذه المنتجات دون اللجوء للتكرير في الفترة القصيرة لكميات اضافية من النفط الخام للحفاظ على عائدات التصدير والتخفيف من عجز ميزانية المدفوعات.

وأكد وزير الطاقة، في سياق متصل، أن قطاعه برمج إنشاء أربع مصافي إضافية بقدرة خمس ملايين طن لكل منها في حاسي مسعود وتيارات وبسكرة، حيث تم الانتهاء من الدراسات التقنية والهندسية وتهيئة الأرض المخصصة لهذه المصافي الجديدة في نهاية 2017 وسوف يتم إنجاز هذه المصافي في إطار عمل الحكومة للفترة 2021 إلى 2024 من أجل تأمين الامدادات الوطنية على المدى المتوسط والبعيد وكذا رفع قدرات البلاد في النشاطات التحويلية من أجل خلق القيمة المضافة ومناصب شغل والقضاء على الاستيراد.

مجموعة من الاقتراحات لحل معضلة عمال الشبكة الاجتماعية

توجه عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد بن زعيم عبد الوهاب، بسؤال وزيرة التضامن السيدة كوثر كريكو حول استراتيجية وزارتها لحل قضية عمال الشبكة الاجتماعية الذين ظلوا لسنوات عديدة يتقاضون أجرا لا يتعدى الخمس آلاف دينار، ما اعتبره عضو مجلس الأمة إهانة صريحة لدراستهم وللعمل والمجهود الذي يبذلونه، مطالب الوزيرة بالمناسبة بضرورة إدماجهم في مناصبهم وتثبيتهم فيها بأجر لا يقل عن الحد الأدنى المعمول به ضمانا لحقوقهم الاجتماعية كجزائريين يقدمون خدمات للوطن.

وكان رد وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، السيدة كوثر كريكو، أن وزارتها تولي الأهمية القصوى للطبقة الكادحة بل أنها تكن لها كل الاحترام نظرا للمجهودات التي تبذلها خدمة للوطن والمجتمع في جل الهيآت والمؤسسات التي تشغلها.

وقد أكدت الوزيرة على سعي الدولة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية عبر ترقية العنصر البشري والاهتمام به، حيث بذلت الكثير من المجهودات وخاصة بالنسبة للأسرة المعوزة والتي بدون دخل.

وعرجت الوزيرة، بالمناسبة، على مفهوم الأجهزة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الادماج الاجتماعي للفئة الضعيفة والهشة في سوق العمل حتى يفهم كيف يعمل الجهاز ومن بينه جهاز النشاطات الادماجية الاجتماعي الموجه لفائدة الأشخاص دون المؤهلات العلمية الذي يسعى إلى ضمان الإدماج الاجتماعي لهم عن طريق إكسابهم خبرة مهنية ترفع قابلية توضيفهم في المستقبل.

وبهذا الصدد، ذكرت الوزيرة ببرنامج منحة النشاطات ذات المنفعة العامة المستحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-336 وهذا تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-94 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 94 والذي تم استخلافه فيما بعد بجهاز نشاطات الادماج الاجتماعي المنشئ بموجب المرسوم رقم 12-79 والهادف إلى تشغيل الأشخاص في حالة هشاشة إجتماعية الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و60 سنة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين وتستفيد هذه الفئة من تعويض شهري بما فيها التغطية الاجتماعية.

وفي هذا السياق، أوضحت السيدة كريكو أنه تقرر سنة 2011 إدماج جميع المستفدين من برنامج الشبكة الاجتماعية ضمن جهاز نشاط الادماج الاجتماعي طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 فبراير 2011. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فقد باشرت الوزارة، حسب تصريحات الوزيرة، في عملية تحسيسية بداية من 2019 بغرض استهداف المستفدين من هذا الجهاز في برامج تكوينية وتأهيلية على مستوى القطاعات ومنها قطاع التكوين المهني من أجل تحضيرهم للاستفادة من أجهزة أخرى في حالة رغبتهم في ذلك ومنها جهاز القرض المصغر وأجهزة أخرى قبل نهاية مدة عقودهم.

وأشارت الوزيرة في سياق متصل، أنه تقرر تمديد عقود المستفدين من برامج الشبكة الاجتماعية لمدة سنتين اعتبارا من شهر جوان 2019 إلى غاية جوان 2021 كما أن مصالح القطاع تعطي الأولوية القصوى لهذه الفئة كمواطنين من خلال مرافقتهم واستهدافهم ببرامج تكوينية من أجل تنمية وتعزيز قدراتهم التأهيلية.

» وفي الأخير، أكدت وزيرة التضامن أن قطاعها يولي أهمية بالغة للعناية بالملف وأن مصالحها تعكف حاليا على دراسة كل السبل المتاحة من أجل إيجاد الحلول الملائمة للمستفدين بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية.

من جهة أخرى، وتعقيبا على ما ذكرته وزير التضامن صرح عضو مجلس الأمة السيد عبد الوهاب بن زعيم بعدم اقتناعه بالإجابة، معربا عن استيائه، من الوضعية التي يعيشها عمال الادماج الاجتماعي منذ عشرين سنة والذين يتقاضون حوالي 100دج يوميا أي يعملون جاهدون من أجل ما قيمته كأس حليب والقليل من الخبز.

وكبداية لحل القضية وان لن تكون منصفة اقترح عضو مجلس الأمة على الوزيرة ومن خلال على الحكومة الحلول التالية:

-1 تحويل عمال الشبكة للعمل بتوقيت خمس ساعات بما أن معضمهم يعمل في الجماعات المحلية والمطاعم والمدارس ومصالح النظافة. تحويل لن ينجر عنه، حسب ذات المتدخل، أثر مالي كبير ويمكنهم من الاستفادة من التقاعد وأجرة مقبولة حسب ما ينص عليه القانون.

-2 على المصالح الوزارية تطهير القائمة الاسمية للمستفدين من هذا النظام على مستوى كل الولايات ثم على مستوى قطاع العمل لعقود الادماج المدني حتى يتم تحديد الأشخاص الواجب استفادتهم وتحويلهم إلى التوقيت الجزئي كعمال مرسمين.

-3 على وزيرة التضامن الاسراع على امضاء على ادماج مجموعة من الشباب في المناصب المالية الشاغرة لانقاضهم من الشارع

-4 الملايير المكدسة في الصندوق الخاص للتضامن التابع للوزارة، والتي ضخت لتجسيد البرامج التضامنية والتي للأسف تنتظر توقيعكم للسماح للمديريات بتقديم المساعدات للمسنين والمطلقات... الخ

-5 اعادة النظر في الجامعيين المنتهية عقودهم بعد ست سنوات من العمل والتفاني ليجد نفسه في الشارع

-6 النظر إلى ذوي الاحتياجات الخاصة فمعانتهم رباعية: العجز والمرض والبطالة والحجر

وقد رحبت وزيرة التضامن باقتراحات عضو مجلس الأمة موضحتا، في سياق متصل، أن حاملي الشهادات الجامعية الذين يدخلون في إطار الإدماج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 336-19 والذين تم تحويلهم البالغ عددهم 36094 مستفيد في شهر نوفمبر 2019 إلى جهاز الادماج المدني من طرف قطاع العمل والضمان الاجتماعي وفقا لتدابير المرسوم 336-19 وسيتم ادماجهم على مستوى الادارات والمؤسسات التي يشغلون بها وفقا للرزنامة المنصوص عليها في ذات المرسوم.

إنجاز وحدات التبريد يعرف وتيرة متقدمة

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية، السيد شريف عوماري، أن برنامج تطوير قدرات التبريد الذي أسند إلى الشركة المتوسطية للتبريد «فريغو ميديت»، تم تعديله سنة 2018 ليشمل 30 وحدة تبريد، منها اثنين في جنوب البلاد (المنيعة وتيميمون) بطاقة استيعاب تصل إلى 383500 متر مكعب.

وجاء هذا التوضيح ردا على سؤال عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد مصطفى جغدالي، حول مصير عملية انجاز خمسين مخزن جديد بطاقة إجمالية قدرها 632500 متر مكعب والتي انطلقت سنة 2011 من قبل الشركة المتوسطية للتبريد. وتتوزع المخازن على الشكل التالي: تسع مخازن تجميع تتركز في مناطق الانتاج، واحدى عشرة في القواعد اللوجستيكية وتتمكرز في المراكز الحضرية الكبرى للاستهلاك، وواحد وعشرون في التخزين والتوزيع تتمركز في التجمعات السكنية الكبرى. أما مجمع اللحوم فواحد في منطقة الوسط، ولضمان تموين الضواحي الكبرى في الجنوب الكبير تم تخصيص ثمان مخازن بطاقة استيعاب اثنان وثلاثون وخمس مائة متر مكعب.

كما يتضمن برنامج التنمية، حسب السائل، توسيع قدرات التخزين عن طريق تهيئة مجمعين للحوم في كل من سكيكدة ومستغانم ومنطقة الوسط بطاقة إجمالية تقدر بتسعين ألف متر مكعب.

وذكر وزير الفلاحة والتنمية الريفية، في مستهل إجابته، الحضور أن الحكومة قد سطرت برنامجا هاما يهدف إلى رفع وتطوير قدرات التبريد باعتباره من أهم المشاريع العمومية، وذلك بهدف رفع قدرات التخزين الوطني وضبط السوق من خلال امتصاص الفائض من الانتاج الفلاحي من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب وتنويع قنوات التوزيع والتسويق والتخزين لفائدة كل من المستهلك في السوق المحلية والمنتخبين والمصدرين.

وأفاد الوزير، أن تنفيذ البرنامج قد أسند إلى المؤسسة المتوسطية للتبريد «فريغو ميديت» وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات طابع تجاري محض تابعة لمجمع الصناعات الغذائية واللوجستيكية.

وفي ذات السياق، ذكر الوزير أعضاء مجلس الأمة أنه تم في سنة 2018 تم تعديل حجم برنامج المنشآت الجديدة وفق لائحة مجلس مساهمة الدولة وأصبح يشمل ثلاثين وحدة من بينها وحدتين بجنوب البلاد بمنطقة المنيعة وتيميمون بحجم اجمالي يفوق ثمان وثلاثين ألف متر مكعب.

ومكن هذا التعديل من الحفاظ على المشاريع المبرمجة في الجنوب وتجميد بعض المشاريع في الشمال مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع التي ينجزها الخواص، يضيف الوزير، الذي أشار، في نفس السياق، إلى أنه تم استلام وحدتي تبريد، توجد الأولى بولاية الوادي بسعة 20 ألف متر مكعب والأخرى في بوفاريك بالبليدة بسعة 20الف متر مكعب دخلتا حيز الاستغلال.

كما أشار إلى وجود ثلاث وحدات تبريد انتهت أشغال تهيئتها، سيتم استلامها في الأيام المقبلة بوهران والمدية والشلف، إلى جانب بلوغ وحدتي الأغواط وتندوف المرحلة الأخيرة، حيث يرتقب استلامهما في اقرب الآجال.

وأكد الوزير، في نفس الإطار، بأن بعض المشاريع التي واجهت عوائق عديدة، تعرف حاليا تقدما في الإنجاز عبر العديد من ولايات الوطن، مشيرا إلى أنه تم الإعلان عن مناقصات وطنية ودولية للإنجاز 7 وحدات جديدة للتبريد منها 4 وحدات تم إسنادها لمؤسسات الإنجاز بكل من أدرار وبسكرة وورقلة وتمنراست، وفيما تجري عمليات تسوية العقار الخاص بـ3 وحدات أخرى في أدرار وورقلة وغرداية.

في الختام أعقب عضو مجلس الأمة معبرا عن أسفه عن تأخر عرض هذا السؤال الذي كان مبرمجا منذ 2018، لأهميته لعدم تغليط الرأي العام على أن الموالين والتجار هم من يحتكرون السوق الوطنية ورفع أسعار المواد الأولية وفك اللغز الذي يتكلم عليه بعض الوزراء كوزير التجارة على أنه له القدرة والامكانيات اللازمة لتنظيم السوق الوطنية من الخضر والفواكه واللحوم ومواد ضرورية للمواطن الجزائري.

استحداث نظام معلوماتي لمتابعة المستثمرين

ردا على سؤال عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير، السيد أحمد بوزيان، والذي ألقاه نيابة عنه عضو مجلس ألأمة السيد ناصر بن نبري المتعلق برفع الغبن على الاستثمار الفلاحي لتطوير البلاد باستحداث قوانين مرنة تمكن المستثمر الحقيقي من امتلاك الأرض واستصلاحها مع مراعاة تعويض المالك، حيث أن القوانين المعمول به مجحفة إلى حد ما، حسب السيد بوزيان، حيث يشارك المستثمر بنسبة 66 بالمائة في حين تقدر مساهمة المالك ب 34 بالمائة، كما يمارس المالك الشغب والابتزاز على المستثمر الذي يبقى رهين مزاج المالكفي ظل سياسة اجتماعية عقيمة ما زالت تنتهجها الدولة على حساب الاستثمار والمصالح العليا للبلاد على رغم من عدم نجاعتها، أوضح وزير الفلاحة أنه أضح من الضروري إعادة تأهيل وبعث ديناميكية على المستثمرات الفلاحية.

وأضاف المسؤول الأول على قطاع الفلاحة، أن السلطات العمومية اعتمدت تنظيما يرتكز أساسا على مبدئ الشراكة عملا بأحكام المادة 21 من القانون 10-03 المؤرخ في 15 آوت 2010 والذي يحدد شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بهدف تطويرها وجعلها مستثمرة ذات قدرات فلاحية عالية وذات جودة.

وأوضح ذات المتدخل أن الشراكة في مفهوم القانون السابق الذكر تعتبر اتفاق يساهم فيه كل شريك بجزء من وسائل الانتاج قصد تثمين ورفع القدرات الانتاجية للمستثمرات الفلاحية. كما يتعين على صاحب الامتياز المساهمة المباشرة في العمل بالمستثمرة، وفي هذا الإطار، وللحماية القانونية للأشخاص الراغبين في الشراكة بادر قطاع الفلاحة والتنمية باعداد منشور وزاري مشترك يحمل رقم 1809 الصادر بتاريخ 5 ديسمبر 2017، والذي يهدف إلى توضيح بعض أحكام القانون وبعض النصوص التطبيقية وكذا تبسيط وتوحيد إجراءات تنفيذية منها مبدئ الشراكة واحترام نسبة المشاركة المحددة بنسبة 66-34 عملا بأحكام المادة 62 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مما يضمن مشاركة المستفيد في النشاط الفلاحي للمستثمرة.

ان مخطط عمل القطاع في إطار برنامج الحكومة الذي تم اعتماده من طرف البرلمان بغرفتيه يهدف، حسب الوزير، إلى ترقية وتشجيع المشاريع الكبرى المهيكلة والمدمجة بالنسبة للشعب الاستراتيجية وتشجيع حاملي المشاريع المصغرة للشباب المقاول في شكل تعاونيات بالتخفيف من اجراءات حيازة العقار من خلال استحداث شباك موحد متعدد القطاعات على المستوى المحلي من أجل المعالجة السريعة لطلبات الاستثمار، وتقليص مجال اعداد العقود كما يهدف إلى تطهير العقار الفلاحي.

وفي سياق متصل، أكد وزير الفلاحة أنه جاري العمل على وضع ميكانزمات وإجراءات جديدة تنظم عملية منح الأراضي وذلك بالاعتماد على هيآت سيتم استحداثها بمرافقة المستثمرين وإزالة العقابات التي تحول دون تجسيد مشاريعهم الاستثمارية مع توجيههم بما يتماشى والسياسة التنموية للفلاحة المعتمدة.

ومن أجل الالمام بالمعطيات الميدانية، أشار الوزير إلى استحداث نظام معلوماتي بالرقمنة على مستوى وزارة الفلاحة يعمل على احصاء ومرافقة المستثمرين ومتابعة استثمارهم وضمان استغلال الأمثل للعقار وأيضا من باب الاطلاع على العقبات التي تعرقل الاستثمار الفلاحي بشكل يوضح مجال التدخل.

دعوة المستفيدون إلى مقاضاة المرقين لتوقف أشغال عشرة آلاف سكن تساهمي

كشف وزير السكن والعمران والمدينة، السيد كمال ناصري، أن عدد السكنات بصيغة الاجتماعي التساهمي التي تعرف توقفا في الأشغال يبلغ 10 الأف وحدة على المستوى الوطني.

وأوضح السيد كمال ناصري، وزير السكن والعمران والمدينة، ردا على انشغالات عضو مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي السيد رشيد بوسحابة، حول مصير السكن الاجتماعي التساهمي بولاية الجزائر على الخصوص، وولايات الوطن بشكل عام، والاجراءات المتخذة لاستلامها، والأجندة المسطرة لإنهاء كابوس المواطنين الذين يعيشون أزمة سكن خانقة كمستأجرين عند الخواص وبأثمان باهضة رغن أنهم دفعوا كل المستحقات المالية المطلوبة لشققهم ولايزالوا ينتظرون استلاماها منذ أزيد من عشر سنوات، بانه تمت برمجة إنجاز 317 ألف وحدة بهذه الصيغة انتهي من إنجاز 287 منها بينما يتبقى إنجاز 30 ألف وحدة من بينها

10 آلاف متوقفة الأشغال بها وتعاني من مشاكل عدة أهمها تقاعس المرقين في إنجاز مشاريعهم، حسب الوزير.

وذكر الوزير، في مستهل عرضه، أن الجزائر العاصمة، عرفت حصة هامة من برنامج السكنات الاجتماعية التساهمية فاقت 42 الف وحدة سكنية، تم تسليم إلى غاية اليوم 27 ألف وحدة سكنية، أنهيت الأشغال بها، بينما تبقى 15 الف وحدة سكنية في طور الإنجاز، ما يعادل نصف السكنات المتبقي إنجازها على الصعيد الوطني. ويرتقب تسليم حصة بـ3 آلاف سكن اجتماعي تساهمي في ولاية الجزائر خلال عام 2020.

أما بخصوص المشاريع التي تعرف تعثرات وتوقف في الأشغال، أشار وزير السكن إلى مؤسسة باتيجاك التي تحدث عنها عضو مجلس الأمة فيما يخص ولاية الجزائر، والتي نحصي 2358 وحدة سكنية متوقف الأشغال بها في كل من درارية ورغاية وكل من ولاية مسيلة وقسنطينة.

وفي ظل عدم انصياع المرقين أصحاب هذه المشاريع المتعثرة لإعذارات الوزارة، فإن السيد ناصري يرى بأن أفضل حل لضمان حقوق المستفيدين هو تنظمهم ضمن جمعيات واللجوء إلى القضاء لمحاكمة المرقين واسترجاع حقوقهم مع تكفل الإدارة بتعيين مرقين جدد لاستكمال المشاريع.

ملفتا الانتباه، في سياق متصل، إلى أن التدابير المتخذة بفسخ العقود مع المرقين ينجر عنه حتما تفاقم في الصعوبات كون عملية إتمام الإنجاز من طرف مرقي جديد بعد اللجوء إلى العدالة ينجم عنه بالضرورة بعض التأخر الإضافي ونقص في التمويل.

تعليمة وزارية مشتركة للقضاء على فوضى المهلات وعشوائية وضعها

أوضح وزير الأشغال العمومية، السيد فاروق شيعلي، أنه تم اصدار تعليمة وزارية مشتركة بين وزارتي الداخلية والأشغال العموميةمن أجل إزالة المهلات العشوائية وإعادة النظر لتلك التي لا تخضع للمعايير التنظيمية والتقنية.

وذكر وزير الأشغال العمومية والتنقل ردا على سؤال شفوي لعضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد نورالدين بالأطرش حول تنامي انتشار المهلات العشوائية الضاربة للقوانين وللمعايير التقنية أن استعمال المهلات وأماكن وضعها يخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05-499 المؤرخ في 29 ديسمبر 2005، وكذا القرار الوزاري المؤرخ في 7 أفريل 2006 ومواصفتها التقنية. ويتم وضع المهلات بقرار من والي الولاية بناءا على تقرير لجنة تقنية خاصة مشتركة تتكون من ممثلي القطاعات المعنية والتي تقوم بدراسة الموقع من خلال تحديد الحركة المرورية وعدد الحوادث المسجلة فيه.

واعترف المسؤول الأول على قطاع الأشغال العمومية والتنقل بالانتشار العشوائي للمهلات في بعض الأماكن مع عدم احترام للمقاييس والشروط التقنية والادارية والتنظيمية في وضعها لا سيما المنجزة استجابتا لرغبات المواطنين بعد كل حادث مرور تشهده منطقتهم قصد الحفاض على سلاماتهم مما يتسبب في تشكيل الازدحام وحصوص أضرار جسيمة في المركبات وحوادث مرور خاصة مع نقص الانارة أو انعدامها وعدم وجود إشارات تنبيه مسبقة.

وللتصدي لهذه الظاهرة، أوضح السيد فاروق شيعلي، تم اصدار تعليمة وزارية مشتركة بين وزارتي الداخلية والأشغال العمومية والنقل في 27 فبراير 2016 من أجل إزالة المهلات العشوائية وإعادة النظر لتلك التي لا تخضع للمعايير التنظيمية والتقنية وبهذا الخصوص تم خلال سنة 2019 إنجاز أكثر من عشرين ألف ومائتين ممهل جديد ونزع قرابة عشرين ألف واربع مائة ممهل غير مطابق للمقاييس وكذلك إعادة تأهيل لخمس ألاف وثلاثة مائة وستة وتسعين ألف ممهل والعملية متواصلة إلى غاية القضاؤ النهائي على هذه الظاهرة.

إنجاز146 مسكن بمزغيطان مرهونا بحل النزاع القضائي بين المقاول والمرقي

وفي رده على سؤال عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد فؤاد سبوتة، حول مشروع 400 مسكن بصيغة البيع بالإيجار بمنطقة مزغيطان بولاية جيجل، الذي انطلقت الأشغال به في 2008، غير أنه لا يزال يراوح مكانه. فبعد فك العقد مع المقاول الأول الذي لجأ إلى العدالة لم يستطع المرق استلام المشروع ما رهن مستقبل 400 عائلة، ذكر السيد كمال ناصري، وزير السكن والعمران والمدينة أن ولايو جيجل استفادت خلال الخماسي 2005-2009 من مشروع 400 سكن بصيغة البيع بالإيجار، لاكن وبعد مدة قسم المشروع إلى حصتين حصة 315 سكن وحصة 85 سكن، تم إنجاز 254 مسكنا يتم تسليمها لمستحقيها ما إن يتم الانتهاء من أشغال الطرقات والشبكات المختلفة من الصنف الثالث.

فأشغال بناء 85 مسكن منتهية تماما، بينما أشغال التهيئة بها وصلت إلى 45 بالمائة، في حين

35 بالمائة من ذات الأشغال تخص 169 مسكنا، في حين أن أشغال 146 مسكن متوقفة تماما ومواصلة إنجازها يبقى مرهونا بحل النزاع الموجود حاليا بين يدي القضاء، بين المقاول والمرقي صاحب المشروع. وفي انتظار حل هذا النزاع، فان وكالة عدل ستأخذ على عاتقها إنجاز أشغال الطرقات والشبكات المختلفة بالنسبة للجزء المتبقي، يضيف السيد ناصري.

تعزيزا للشفافيــة وتكافؤ الفــرص كل إعلانات المناقصات على الموقع الإلكتروني للوزارة

توجه عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد عبد القادر جديع، إلى وزير الأشغال العمومية، السيد فاروق شيعلي، بسؤال شفهي يخص المبالغة في الأسعار المرجعية المبالغ فيها واللامعقولة لإنجاز الطريق السيار مما يتسبب في إهدار المال العام.

وطلب السيد عبد القادر جديع، في هذا الصدد، الوزير تعليل الظاهرة وتوضيح المبررات الموضوعية، ان وجدت، وتبيان الاجراءات المتبعة من طرف الوزارة من أجل وضع حد للتصرفات الغير مسؤولة ومحاسبة المتسببين في هدر المال العام، مشيرا، في سياق متصل، بتكلفة إنجاز ستة مائة وخمسين كيلومتر طريق سيار في دولة مجاورة كلف ثلاثة ونصف مليار دولار في حين تكلفة الف ومائتين كيلومتر من الطريق السيار في الجزائر قدرت بستة أضعاف.

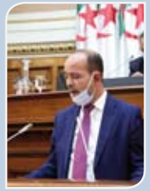

فجاء رد الوزير على السؤال، بالتذكير أن إنجاز الطريق السيار شرق-غرب يندرج ضمن مشروع جهوي ضخم للطريق السيار المغاربي الذي يربط بين طرابلس بليبيا وبين نواكشط بموريطانيا والمقدر طوله بأكثر من سبعة آلاف كيلومتر. وهو يمتد في التراب الجزائري على ما يفوق الألف ومائيتين كيلومتر ومربوط بالموانئ التجارية وبأقطاع التنمية الرئيسية الواقعة على الساهل وفي منطقة الهضاب العليا بواسطة طرق رابطة.

مشيرا، في سياق متصل، أن أي مشروع للبنية التحتية يتم وفق مجموعة من الاجراءات والمراحل ابتداءا من تحديد الجدولة الاقتصادية والاجتماعية إلى اعداد الدراسات وإختيار مؤسسات الإنجاز ومكاتب الدراسات للمراقبة والمتابعة...الخ وذلك في إطار النصوص القانونية السارية وأي مخالفة للاجراءات من أي نوع كانت تقع تحت طائلة القانون وتتولى الجهة المختصة

معالجتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وفي هذا الصدد وفي إطار تعزيز الشفافية وإعطاء فرص أكبر لمختلف المتعاملين مع وزارة الأشغال العمومية منذ شهر جانفي بإلزام أصحاب المشاريع العمومية من القطاع بنشر كل إعلانات المناقصات عبر الموقع الإلكتروني للوزارة الأمر الذي استحسنه المتعاملين مع الوزارة من مؤسسات ومكاتب دراسات.

توقيف 444 شخصا بينهم 56 قاصرا في عنف الملاعب

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد كمال بلجود، ردا على السؤال الشفوي الذي طرحه عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد نورالدين بالأطرش، والمتعلق بظاهرة العنف في الملاعب، والمتسائل عن الآليات والمؤسسات التي من شأنها أن تسترجع الأمن والآمان في هذه الهياكل الرياضية والمجتمع بصفة عامة، أن متابعة الأحداث المرتبطة بالنظام العام تسمح جليا بملاحظة ظاهرة العنف قد مست التظاهرات الرياضية.

وأوضح الوزير، أنه تم تسجيل 173 حالة عنف بالنسبة للموسم الرياضي للسنة الماضية، تم توقيف على اثرها 1327 شخص من بينهم 209 قاصر، وتقديم 228 شخصا أمام العدالة أين وضع 139 رهن الحبس الاحتياطي، فيما تم الإلحاق بأضرار خفيفة ل170 مركبة، أما خلال السنة الجارية فقد تم توقيف 444 شخص من بينهم 56 قاصر. وقد تم تقديم من بين الموقوفين 94 شخصا أمام العدالة، أودع على إثرها 17 منهم رهن الحبس الاحتياطي، فيما

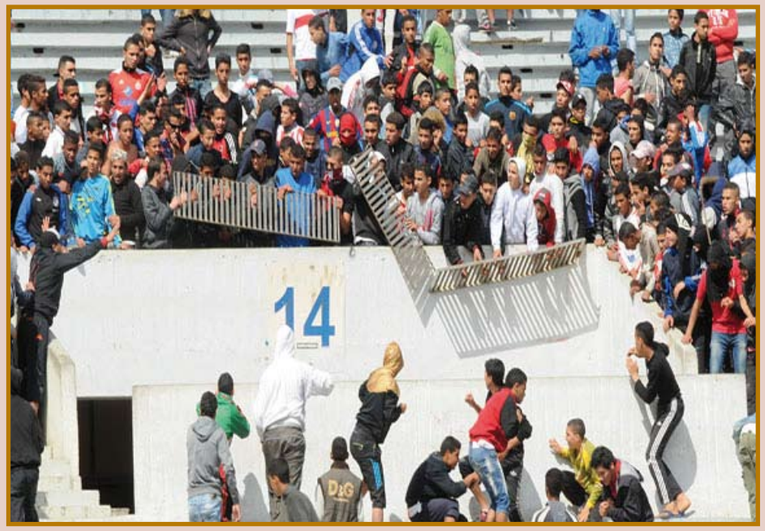

تسببت هذه الأعمال في أضرار لاسيما على المركبات.

وتعود أسباب تفشي هذه الظاهرة، حسب الوزير، إلى عوامل متعلقة أساسا بتنظيم المنافسات الرياضية وسوء برمجة المقابلات، إضافة إلى وضعية بعض المنشآت الرياضية. وعوامل إجتماعية لبعض الشباب المناصر المتعصب.

وبالرغم من تسجيل هذه الأحداث خاصة خلال مباريات كرة القدم بالنظر إلى شعبيتها، فإنه مقارنة بالدول الأخرى وكذا بالنظر إلى عدد المنافسات فان الأرقام لا تدعو للقلق.

وذكر الوزير، في هذا الإطار، بمختلف التدابير القانونية والتنظيمية المتخذة من أجل مكافحة ظاهرة العنف في الملاعب، على غرار إنشاء لجان مكلفة بتنظيم الأنصار، إعداد بطاقية وطنية الأشخاص الممنوعين من الدخول إلى المنشآت الرياضية وتحيينها.

فضلا عن ذلك، فقد أعيد النظر في برمجة اللقاءات وبيع التذاكر يومين على الأقل من تاريخ إجراء المباراة، مع الحرص على صيانة المنشآت الرياضية، بالإضافة إلى انتهاج مساعي عصرية في التفتيش بمداخل الملاعب لمنع دخول المنوعات والمقذوفات، في حين أشار الوزير إلى أن للأسرة التربوية، الدينية والجمعوية الدور الأكبر في توعية الشباب وتعزيز أخلاق التشجيع الرياضي.

عصرنة القطاع من الأولويات.. ومقر بلدية خنشلة القديم يدخل الخدمة قريبا

وفي سؤال آخر طرحه عضو مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي، السيد رشيد بوسحابة، متعلق بتأخر عملية ترميم مقر بلدية خنشلة، والذي مرت سنة على غلقه على رغم من أنه كان يسدي خدمات لخمس وأربعين الف ساكنة قاطنين بمحيطه، الأمر الذي جعل المواطنين يعبرون لعضو مجلس الأمة عن سخطهم واستيائهم وعن شعورهم بالحقرة، أكد وزير الداخلية أن الأشغال جارية قصد تحويله إلى مصلحة مركزية للحالة المدنية والتنظيم العام وهو ما سيسمح بتحسين الخدمة العمومية وتخفيف العبء على مواطني الولاية، الذين يشتكون من بعد المقر الجديد لبلدية خنشلة الذي دشن في 2006.

ففي إطار عصرنة الادارة وتحسين الخدمة العمومية، ذكر السيد كمال بلجود، أعضاء المجلس أن بلدية خنشلة استفادت من مقر بلدي جديد بتربع على مساحة اجمالية تقدر ب11382 الف متر مربع مكون من أربع طوابق تحتوي على مكاتب وجناح خاص بالحالة المدنية بالاضافة إلى قاعة محاضرات بطاقة استيعاب 250 شخص وهو الأمر الذي استحسنه المواطنين المنتخبين ومستخدمي البلدية لما نتج عنه من سهولة أداء المهام وتمكين المواطنين من خدمة عمومية لائقة وذات نوعية دون تسجيل طوابير كما كان في السابق في المقر القديم الضيق المساحة خاصة على مستوى الحالة المدنية.

وعلاوة على الخدمات الادارية التي يقدمها مقر البلدية، أضاف الوزير، فقد تم انجاز خمس ملحقات ادارية عملية، كلها مجهزة بالمتطلبات الرقمية والخدمة اللالكترونية عن طريق ربطها بالألياف البصرية وكذلك توفير العنصر البشري الذي استفاد من عدة دورات تكوينية من أجل تقديم خدمة عمومية ذات نوعية لاسيما تلك المتعلقة بالحالة المدنية، بالاضافة إلى برمجة إنجاز ملحقة ادارية جديدة في حي مريغ لحسن في اطار برنامج المخططات البلدية.

كما استفادت ولاية خنشلة، حسب ذات المتحدث، من مشروع إنجاز مقر دائرة جديدة باقليم بلدية خنشلة في اطار برنامج القطاعي بمساحة اجمالية يقدر ب4200متر مربع يتكون من 20 مكتب، قاعة للاجتماعات وجناح خاص بالشبابيك ودخل حيز الخدمة منذ أزيد من ثمان أشهر.

أما بالنسبة للمقر القديم لبلدية خنشلة، موضوع السؤال، فقد أكد وزير الداخلية لعضو مجلس الأمة أنه تم استرجاعه وأشغال الترميم سارية فيه قصد تحويله إلى مصلحة مركزية للحالة المدنية والتنظيم العام.

في الختام، أوضح السيد بلجود أن أولويات الوزارة هو الوصول إلى عصرنة القطاع لتمكين المواطن من استخراج كل الوثائق عن بعد، دون التنقل إلى البلديات وملحقاتها.

لتأمين التزويد بالماء تحويل المياه من المناطق المجاورة إلى مدينة تيارات

أكد وزير الموارد المائية، السيد أرزقي براقي، أن تزويد بلديات تيارت بالمياه الصالحة للشرب سوف يشهدا تحسنا ملحوظا قبل نهاية السنة الجارية مع تسليم مشاريع التي هي في طور الانجاز.

وردا على سؤال شفوي لعضو مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي، السيد أحمد بوزيان يتعلق بمشكل التذبذب في عملية توزيع المياه الصالحة للشرب بولاية تيارت، مع توزيعها في ساعات متأخرة من الليل، أوضح وزير الموارد المائية السيد أرزقي براقي أن عملية توزيع المياه الصالحة للشرب ستعرف تحسنا في هذه الولاية قبل نهاية السنة الجارية، مضيفا انه سيتم الإسراع في إنجاز المشاريع المتعلقة بتحسين هذه الخدمة في مختلف بلديات ولاية تيارت.

وذكر أن توزيع المياه الصالحة للشرب عبر الولاية تتميزبالتوزيع اليومي على 23 بلدية وأن 11 بلدية تتزود بنظام يوم على يومين، في حين تتزود باقي البلديات بنظام يوم على ثلاثة أيام، مبرزا أنه تم تجسيد عدة مشاريع قصد تحسين التموين.

وأضاف أنه بالنسبة لبلديتي تيارت والرحوية تم تجسيد مشروع إعادة تهيئة وتأهيل محطة معالجة المياه للسد بخدة وذلك للرفع من قدراتها الإنتاجية، مضيفا أن بلديتي فرندة ومدريسة استفادتا من وضع حيز الخدمة لمشروع جلب المياه من الشط الشرقي وهو حاليا في مرحلة التجارب النهائية.

أما بالنسبة لبلدية المهدية فان مشروع تدعيم عملية التزود بالمياه انطلاقا من الآبار العميقة والذي هو حاليا في مرحلة الربط بالطاقة الكهربائية، قد وضع حيز الخدمة.

وبخصوص بلديات حمادية وبوقارة والرشايقة، أشار الوزير إلى أن الطبقة الجوفية تعرضت لانخفاض في منسوب المياه بها وعليه، فقد تأثرت الآبار التي تعتمد عليها هذه البلديات في عملية التموين.

وتعقيبا على ما جاء عن وزير الموارد المائية، اعتبر عضو مجلس الأمة، السيد بوزيان أن جواب الوزير لا يحل مشكلة المواطن الذي ينتظر توفر المياه الصالحة للشرب لان نقاط التعبئة التي يلجأ لها المواطن بتيارت أغلبها من مياه السدود الغير صالحة للشرب، الأمر الذي يعمق معانات المواطن بحثا عن نقاط الماء المتناثرة هنا وهناك خاصة في فصل الصيف.

وفي هذا الصدد طرح عضو مجلس الأمة بالمناسبة على الوزير انشغالين، الأول يخص مصير الدراسة التي قام بها مكتب من كوريا الجنوبية حول مشروع توصيل المياه الشروب من مستغانم ومشروع تحلية المياه أو عن طريق نظام الماو الذي أضحى في طي النسيان. والانشغال الثاني مصير دراسة أرسلت إلى الوزارة لتوصيل المياه الشروب من منطقة زمالة الأمير عبد القادر وبالضبط من أبار أجرماية البالغ عددها تسع عشرة بئرا.

وبعد أن شكر الوزير عضو مجلس الأمة عن صراحته، أوضح أن الحل بمدينة تيارت هو تحويل المياه بالمناطق الجوارية لأن الحل الذي اقترحه المكتب الكوري مكلف جدا حيث يتطلب تكلفة خمس وأربعين مليار لتوصيل المياه من محطة تحويل المياه إلى تيارت. كما يمكن استغلال المياه الجوفية كحل للمشكلة وهناك مشاريع اخرى تمكن من تحسين ملحوظ قبل نهاية السنة.

وضع استراتيجية محكمة تحل مشاكل التزود بالماء الشروب بجيجل

أكد وزير الموارد المائية، ارزقي براقي ردا على سؤال شفوي طرحه عضو مجلس الأمة السيد فؤاد سبوتة، حرص قطاعه على الإسراع في إنجاز المشاريع في المناطق التي تعاني عجزا في التموين بالماء الشروب وذلك حسب الأولويات المسطرة في المخطط الوطني للمياه، تطبيقا لمبدأ التضامن المائي بين الأقاليم.

وقد توجه عضو مجلس الأمة، السيد فؤاد سبوتة، بسؤال شفوي إلى وزير الموارد المائية تساءل من خلاله حول مسألة توفير خدمة عمومية للمياه ترقى لتطلعات المواطن الجزائري بصفة عامة ومواطني ولاية جيجل بصفة خاصة، التي لا تزال اغلب بلدياتها دون ماء شروب فمن بين الثمان وعشرين بلدية تحصيها الولاية ثمان بلديات فقط يحضى ساكنتها بماء الآبار في حين يكتفي البقية بمياه الصهاريج رغم أن الولاية تحوي خمس سدود تزود الولايات المجاورة منها.

مطالبا الوزير، في سياق متصل، بفتح تحقيق حول مشروع انطلقت الأشغال به سنة 2013، لتزويد ثلاث بلديات بأعالي جبال جيجل انطلاقا من بلدية على مستوى سطح البحر الامر يوحي بوجود خلل في التقدير والتقييم والتحليل..

ذكر المسؤول الأول على الموارد المائية، أن 6 بلديات في ولاية جيجل يتم تزويدها بالمياه الصالحة للشرب عن طريق السدود وهي جيجل والعوانة وقاوس والأمير عبد القادر وتاكسانة وإراقن، فيما يتم تزويد 14 بلدية أخرى عن طريق المياه الجوفية وكذا 8 بلديات عن طريق الينابيع.

وفيما يخص الشق الأول من السؤال الخاص باستغلال مياه السدود الخمس المتواجدة بولاية جيجل، قال الوزير ان البلديات الست التي تتزود حاليا من ثلاثة سدود العقرم، وكسير، وايراقن، برمجت فيها عدة مشاريع تهدف أساسا إلى ربط أكبر عدد ممكن من البلديات بسدود الولاية.

ومن ضمن هذه المشاريع أبرز الوزير، مشروع ربط 6 بلديات تقع بالناحية الشرقية للولاية بسد بوسيابة الذي يدخل في نظام سد بني هارون وهي الميلية وأولاد يحيى خدروش وسيدي معروف وسطارة وغبالة وأولاد رابح، مؤكدا أن الأشغال ستنتهي وتدخل حيز الخدمة في السداسي الثاني من السنة الجارية.

وأضاف أنه بعد الانتهاء التام من مشروع سد تبلوط، برمجت عملية ربط البلديات المجاورة بهذا السد الكبير من قبل المؤسسة الجزائرية للمياه، حيث قسمت هذه العملية إلى شطرين، الشطر الأول يتمثل في ربط بلديتي جيملة وبن ياجيس والشطر الثاني يقضي بربط بلديات تاكسنة، وجانة، الشحنة والشقفة.

أما بخصوص المسألة المتعلقة بتزويد البلديات التي تقع في أعالي الجبال والمتمثلة في كل من بلدية بلهادف أولاد عسكر وبرج الطهر، انطلاقا من بلدية العنصر التي تقع على مستوى سطح البحر، أبرز الوزير أن هذا المشروع، سجل سنة 1993، حيث استفادت ولاية جيجل من مشروع قطاعي آنذاك والمتمثل في تزويد البلديات الثلاثة من بئرين بحقل المياه الجوفية بوادي إرجانة ببلدية العنصر، مع العلم أن الدراسة التي تسبق المشروع كانت منتهية.

وأضاف في هذا السياق، أنه بسبب الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة عرف المشروع ركودا وتوقفا في الأشغال، مشيرا إلى أنه في سنة 2008 سجلت عملية إعادة بعث وتهيئة هذا المشروع.

وقصد تدارك النقص وتعزيز التزود بالمياه الصالحة للشرب في هذه البلديات، تم اقتراح أحد الحلول والمتعلق بالتزود انطلاقا من حقل المياه الجوفية لوادي النيل أو من نظام سد تبلوط أو من نظام سد بني هارون أو من تمديد نظام سد بوسيابة، حيث أكد السيد براقي أن الوزارة تعكف على تبني الحل الأنجع تقنيا والأقل تكلفة ماليا لاقتراحه في اطار برنامج سنة 2021.

الحاجة إلى الوقت والثقة للحكم على انتهاج طريق الصواب

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمان بن بوزيد، توفر كل الإمكانيات الوقائية والمستلزمات الطبية من أجل التكفل الجيد بالمصابين بوباء كورونا (كوفيد 19) في مختلف المستشفيات الوطنية، مشيرا إلى تخصيص 51 مركزا للحجر الصحي ب 15 ولاية من الوطن لاستقبال المواطنين الوافدين من الخارج. وأن الوقت والثقة ما نحتاجه للقول هل نجن في الطريق الصحيح للتمكن من الفيروس.

وأوضح الوزير في رده على السؤال الشفوي الذي طرحه عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني السيد عبد الوهاب بن زعيم حول التدابير المتخذة لمكافحة داء كورونا، أن تنصيب لجنة علمية مكلفة بتطورات الوباء، قد ساهم بكل فعالية في تطوير العلاج وتدعيم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الوباء ورفع مستوى مخزون المستلزمات الوقائية والحماية، من بينها كواشف التشخيص ودواء علاج الوباء وكذا الكمامات.

وبخصوص توفر الكمامات، أشار السيد بن بوزيد إلى المخزون الوطني لهذه الوسيلة الطبية الواقية والذي يقدر حاليا بأزيد من 16 مليون كمامة، مذكرا بأن العديد من القطاعات ما زالت تساهم حاليا في إنتاج ما يفوق مليوني كمامة يوميا تتطابق المعايير الصحية لتوفيرها بأسعار معقولة لفائدة المواطنين.

كما تم تخصيص في بداية الوباء، يضيف الوزير، 6000 سرير خاص بالإنعاش ولم يتم استعمال لحد الآن سوى نسبة 17 بالمائة منها وكذا فتح 26 مركزا للفحوص والتشخيص بمختلف مناطق الوطن، داعيا المواطنين إلى الانضباط وضرورة احترام الإجراءات الصحية من خلال الالتزام بمسافة التباعد وشروط النظافة واستخدام الكمامات.

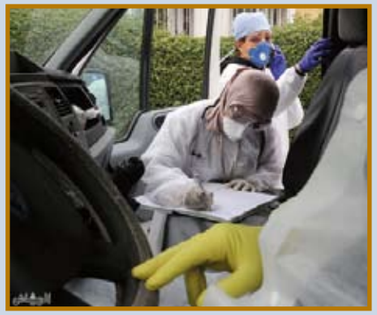

وأشاد المسؤول الأول لقطاع الصحة بالمستوى الجيد للعلاج والدواء المستعمل الذي مكن انخفاض في عدد الوفيات من "حوالي 30 وفاة إلى أقل من 10 يوميا، مشددا في هذا السياق على أهمية الالتزام بتوجيهات المنظمة العالمية للصحة من أجل تحسين طرق ومستوى العلاج والاطلاع على أهم المعلومات حول الوباء للحد من انتشاره قصد التمكن من القضاء على الفيروس ورفع الحجر الصحي كليا في مختلف ولايات الوطن، في حين ذكر بجهود ومساعي كل القطاعات في أعداد برتوكولات صحية من أجل عودة مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من جهة أخرى، أكد الوزير صعوبة تطبيق العلاج المنزلي بالجزائر على الحالات المؤكد إصابتها بفيروس كورونا، بسبب الصعوبات الاجتماعية المتعلقة بالعائلات الجزائرية، التي لها أفراد كثر بالرغم من ضيق سكناتها.

وتعقيبا على رد الوزير، حمل السيد بن زعيم المسؤولية الكلية لتاعيات المرض لوزارة الصحة ولجنة الصحة، فيما استفسر عن عدم توافق أرقام الوفيات التي تقدم يوميا وعدد المصابين بغرفة الانعاش. وتأسف، ذات المتدخل، في سياق متصل، للفديوهات التي يبثها المواطنون يوما عبر شبكات التواصل الاجتماعي للكشف على الحالات المزرية للتسيير والتعامل بمختلف المستشفيات الجزائرية، مطالبا تدخل وزارة الداخلية والحماية المدنية لضبط الأمور والتفتيش الدوري واليومي.

وتعرض عضو مجلس الأمة بالمناسبة لمصير الف وخمس مائة طبيب الذين ينتظرون امتحان الاستدراك، كما طالب الوزير بمنح عمال ما قبل التشغيل منحة العدوة، وقضية طبيب خنشلة الذي عرض على لجنة التأديب ودفع للاستقالة لمجرد تعرضه بالنقد لظروف العمل والامكانيات المنعدمة..

وردا على التعقيب رأى وزير الصحة أن السبيل الوحيد للفصل في قضية طبيب خنشلة هو الاطلاع الكامل على ملفه. أما عن المنحة فاعتبر الوزير أن كل واضحة فيما يخصها، في حين قضية الغاء الامتحان الاستدراكي لطلبة الطب فقد شدد وزير الصحة أنها من المستحيلات السبع على الأقل وهو في منصبه لحجة أن الجزائر بحاجة إلى رفع مستوى أطبائها باعتبارنا تحت مجهر العالم ولا يليق اعطاء الضوء الأخضر لطبيب بممارسة مهنته دون التأكد من قدراته.

أما عن عدد الوفيات المعلن عنها فهي تخص الوفيات بالمستشفيات وتلك التي ترفع إلى مثواها الأخير خارج المستشفيات أي في بيت المصاب.

وأما عن المسؤولية فقد أكد المسؤول الأول عن قطاع الصحة أن مصالحها على قدم وساق غير أن القرارات الأخيرة ترجع إلى خلية أزمة على مستوى الوزارة الأولى تقدم لها كل المعطيات الازمة وهي التي تقرر.

تنفيذ خمس مشاريع صحية بولاية الأغواط

ذكر وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، السيد عبد الرحمن بن بوزيد، ردا على انشغال عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد محمود قيساري، حول مصير مستشفى 240 سرير والمستشفى الجامعي بولاية الأغواط أن هذه الأخيرة تضم أربع مؤسسات استشفائية، ثلاث منها مستشفيات عامة متواجدة على مستوى الأغواط وآفلو وقصر الحيران بالاضافة إلى مؤسسة استشفائية متخصصة للأم والطفل.

وأضاف الوزير أن ولاية الاغواط، لضمان أحسن تغطية صحية متخصصة، استفادة من خمسة مشاريع لدراسة إنجاز وتجهيز مستشفيات جديدة منها مستشفيين عامين وأخرى متخصصة، تكمن أساسا في مستشفى جامعي يسع لـ240 سرير ومركز لمكافحة السرطان، يتوفر على 160 سرير ومؤسسة استشفائية متخصصة في أمراض الأمومة والطفل

وكذا إنجاز مستشفى للأمراض العقلية، بسعة تقدر بـ120 سرير لتغطية الاحتياجات الصحية بالولاية والمناطق المجاورة.

ففيما يخص المستشفى العام ذو طاقة استيعاب 240 سرير فقد تم انجازه تعويضا للمؤسسة الاستشفائية العمومية القديمة ذات البناء الجاهز ولتغطية حاجيات سكان يفوق عددهم المائتين ألف نسمة وتغطية حاجيات سكان الدوائر المجاورة التي لا يوجد بها مؤسسات عمومية استشفائية. وستكون هذه المؤسسة التي تضم 24 مصلحة مصالح استشفائية جامعية تتبع لكلية الطب في الأغواط نظرا لتوفر الجامعة بالولاية وذلك بناءا على طلب وزارتي الداخلية والدفاع الوطني.

أما بالنسبة لمشروع 60 سرير الذي تم انجازه بمدينة بليل منذ 2010 فقد عرف تعطلا في الأشغال لفسخ العقد مع الشركة المكلفة بالانجاز بقرار من وال الولاية نظرا لعدم احترام الآجال المحددة في جدول الانجاز وستسند الأشغال لشركة أخرى.

وفيما يتعلق بمشروع المستشفى المتخصص بمرضى السرطان بسعة استيعاب 140 سرير فلقد بلغن نسبة الأشغال به 78 بالمائة وينتظر الانتهاء بأشغاله خلال السداسي الأول من السنة المقبلة 2021.

أما مستشفى الأمراض العقلية المبرمج منذ 2006 لـ120 سرير فقد بلغت الأشغال به 87 بالمائة وتوقفت الأشغال به لفسخ العقد ويتم منح الصفقة لمتعامل آخر.

أما مستشفى أمراض النساء والطفل المنطلقة الأشغال به منذ 2011 بسعة 120 سرير بأفلو فقد تم الانتهاء من أشغال الانجاز ولم تبقى سوى بعض الأشغال على مستوى غرفة العمليات وتم تسليم وتركيب كل التجهيزات ماعدا المولد الطهربائي الذي لم يسلك بعد والتجهيزات الخاصة بمحطة معالجة مياه الصرف التي ستسلم قريبا.

قرار ترقية المدرسة الوطنية لشبه الطبيين بالأغواط إلى معهد وطني عال مودع لدى الأمانة العامة للحكومة

وعن تساؤل عضو مجلس الأمة عن حزب جبهة التحرير الوطني، السيد مصطفى جغدالي، حول امكانية ترقية المدرسة الوطنية للشبه الطبيين بولاية الاغواط إلى معهد عال، ذكر الوزير بوجود مرسوم تنفيذي لترقية هذه المدرسة إلى معهد وطني عال على مستوى الأمانة العامة للحكومة لمناقشته.

عهد جديد بين الحكومة والبرلمان

أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان، بسمة عزوار، حرص الحكومة الدائم على التكفل بكل انشغالات أعضاء البرلمان، في سياق توطيد التعاون والتنسيق الوظيفي مع غرفتي البرلمان وفي ظل الاحترام التام لمبدأ الفصل بين السلطات وتعزيز الديمقراطية.

وأوضحت الوزيرة، في ردها على سؤال عضو مجلس الأمة، السيد عبد الكريم قريشي، عن الثلث الرئاسي، يستفسر فيه حول الطريقة الناجعة التي يمكن اعتمادها من أجل تمكين عضو البرلمان من الحصول على الأجوبة والردود حول مختلف القضايا التي يطرحها المواطن، بأن المنتخب يضطلع بمهام واضحة محددة دستوريا على غرار مساهمته في التشريع والرقابة على الحكومة ومدى تنفيذ برنامجها باللجوء إلى آليات دستورية تتمثل في آلية الأسئلة الشفوية والكتابية وفق الإجراءات المضبوطة، على غرار مساهمته في التشريع وفي مراقبة عمل الحكومة ومدى تمثيل برنامجها مع احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

وذكرت السيدة عزوار أنه من بين الآليات الدستورية للرقابة البرلمانية، طرح الأسئلة الكتابية والشفوية التي أثبتت نجاعتها، من خلال آلياتها بما في ذلك الاتصال المباشر بين صاحب السؤال وعضو الحكومة، مشيرة إلى أن الجلسات التي تبرمج لهذا الغرض تعتبر منبرا لشرح سياسة الحكومة وإعلام المواطنين بالإجراءات المتخذة في المسائل التي تعني حياتهم اليومية، وبالتالي فهي فضاء ديمقراطي يكرس فيه الديمقراطية بامتياز، حيث تولي الهيئة التنفيذية اهتماما بالغا لذلك، كما تعمل على التكفل بكل الأسئلة المطروحة باعتبار ذلك من صميم عملها.

وفي ذات السياق، أكدت وزيرة العلاقات مع البرلمان أن مخطط عمل الحكومة الذي صادق عليه البرلمان وضع بين أولوياته التزام أعضاء الحكومة الكامل والتام بالرد على الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء البرلمان في الآجال المحددة دستوريا، حيث تولي الهيئة التنفيذية اهتماما بالغا لهذه الآلية وتعمل على التكفل بكل الأسئلة المطروحة حيث يندرج ذلك، حسب المتحدثة، في صميم عمل الحكومة وهذا في إطار توحيد الأهداف والرقي بالديمقراطية كما أن التأسيس لرقابة برلمانية فعالة يعد من صميم متطلبات إنشاء الجمهورية الجديدة المجسدة لتطلعات الشعب الجزائري.

وبخصوص الأسئلة الكتابية، ذكرت الوزيرة أن الرد عليها يتم في الآجال القانونية أي ثلاثين يوما، مؤكدة بأنه لم يسجل أي تأخير لحد اليوم نظرا لعدم ارتباطها بالبرمجة. أما فيما يتعلق بالأسئلة الشفوية التي أسس لها الدستور آجالا هي الأخرى، أوضحت المتحدثة أن الحكومة تتكفل بها خلال الجلسات العامة المخصصة لها طبقا للمادة 71 من القانون العضوي رقم 12/ 16 كل أسبوع بالتداول بين الغرفتين، أي كل 15 يوما لكل غرفة، موضحة أنه لا يمكن الإجابة إلا على عدد محدد من الأسئلة خلال الجلسة الواحدة بسبب ارتباطها بالبث التلفزيوني المباشر وبالنظام الداخلي لغرفتي البرلمان، الذي لا يسمح للعضو من طرح أكثر من سؤال خلال كل جلسة نظرا للعدد المعتبر للأسئلة. وأضافت أن الأمر يمكن تداركه بعد إنشاء القناة البرلمانية، حيث أكد رئيس الجمهورية على ضرورة إطلاقها في الآجال القريبة.

كما أشارت المتحدثة إلى أن أعضاء البرلمان يتولون رفع انشغالات المواطنين إلى الجهات المختصة والدفاع عنها بل وتقديم اقتراحات للتكفل بها بصفتهم ممثلين للشعب وعليه فان الروابط التي تجمع بين الهيئة التنفيذية والتشريعية ينبغي أن تتم بالاحترام والثقة المتبادلة، حيث أن أعضاء الحكومة وتنفيذا لما جاء في مخطط الحكومة يعملون جاهدين من أجل استقبال أعضاء البرلمان والاستماع إلى انشغالاتهم وتزويدهم بكل المعلومات والمعطيات التي تخص الشأن العام ومرافقتهم ودعوتهم للمشاركة في زيارتهم الميدانية للوقوف على وتيرة الانجازات في دوائرهم الانتخابية ونفس الشيء بالنسبة للسلطات المحلية المطالبة بفتح ابوابها امام ممثلي الشعب حتى يتسنى لهم تقديم اقتراحاتهم للسلطات المختصة.

وفي سياق متصل، ذكرت السيدة بسمة عزوار أن جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان الدائمة على مستوى غرفتي البرلمان للاستماع لأعضاء الحكومة في إطار عرض السياسات القطاعية، تعتبر أيضا منبرا لأعضاء البرلمان من أجل التعبير عن انشغالاتهم وطرح أفكارهم. كما اعتبرت أن آليات البعثات الاستعلامية المؤقتة التي ينص عليها الدستور، تساهم في ترقية الاتصال بين الهيئة التنفيذية وأعضاء البرلمان، مضيفة بأن كل دائرة وزارية تضم إطارا ساميا على مستوى ديوانها مكلف بالعلاقات مع البرلمان، مهمته تسهيل عملية الاتصال والتواصل.

وأشارت وزيرة العلاقات مع البرلمان، في ختام عرضها، أن مختلف الدوائر الوزارية تضطلع بمعالجة الرسائل والآراء التي تردها خارج آلية الرقابة المنصوص عليها، وهذا حسب طبيعة الانشغالات والصلاحيات التي ينص عليها القانون. وأن كل دائرة وزارية تضم إطار سامي على مستوى ديوانها مكلف بالعلاقات مع البرلمان، مهمته تسهيل عملية الاتصال والتواصل.

وتعقيبا على رد الوزيرة، أشار عضو مجلس الأمة، السيد عبد الكريم قريشي إلى رد وزير العدل حافظ الأختام، السيد بلقاسم زغماتي على سؤال كتابي أرسل إلى مصالحه منذ ثلاث سنوات مضت، الأمر الذي استحسنه المتحدث مناديا أعضاء الحكومة أن يسلكوا حذوه، تجسيدا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز تبون على تكامل العمل بين السلطة التنفيذية والتشريعية، علما أن المئات من المراسلات بقيت حبيسة الأدراج منذ عدة سنين، وأن إهمالها قد يؤدي إلى خلق مشاكل يمكن تداركها مستشهدا باحتجاج أبناء ولاية ورقلة الأخير، الذي نعت بثورة الجياع، غير أنه في حقيقة الأمر، حسب ذات المتدخل، مجرد مطالبة بالحقوق، وليست جوعا، وقد طرحت المسألة على الحكومة السابقة لكنها أهملت القضية ولم تستجب لاهتمام النواب.

مجلس الأمة يختتم دورته البرلمانية العادية 2019-2020

رئيس مجلس الأمة بالنيابة:

«نحن اليوم نلمس أشياء تجعلنا نؤمن ونتفاءل بالمستقبل»

مجلس الأمة يختتم دورته البرلمانية العادية 2019-2020
جلسات

في ختام الدورة البرلمانية العادية 2019-2020 رئيس مجلس الأمة بالنيابة يؤكد :

الدستور الجديد يستجيب لمعالم الجمهورية الجديدة.. وسيكــون جامعا لكل الجزائريين وسيبقى للأجيال القادمة

عملاً بأحكام المادة 5 من القانون العضوي رقم 16-12، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، اختتم مجلس الأمة، يوم الخميس 09 جويلية 2020، دورته البرلمانية العادية 2019 - 2020.

وقد جرت مراسم الاختتام في جلسة علنية انعقدت، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضور: السيد سليمان شنين، رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد عبد العزيز جراد، الوزير الأوّل، أعضاء عن الحكومة ممثلين في السيدات والسادة: كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بلقاسم زغماتي، وزير العدل حافظ الأختام، أيمن بن عبد الرحمان، وزير المالية، شمس الدين شيتور، وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، مليكة بن دودة، وزيرة الثقافة والفنون، كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، فرحات آيت علي ابراهيم، وزير الصناعة، عبد الرحمان ين بوزيد، وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات، بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة، والسيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والرئيس الأول للمحكمة العليا، السيد عبد الرشيد طبي، والسيدة فريدة بن يحيى، رئيسة مجلس الدولة، والأسرة الإعلامية...

هذا، وقد تلا الحضور، في مستهل الجلسة، فاتحة الكتاب على أرواح شهداء ورموز المقاومة الشعبية التي استرجعت الجزائر رُفاتهم بعد احتجاز قسري دام أكثر من 170 سنة بمتحف بباريس... ليُلقي بعدها السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، كلمة بالمناسبة، تطرق فيها إلى عديد المواضيع المتعلقة بالراهن الوطني، الإقليمي والجهوي، مشيداً بعودة مكانة الجزائر وحضورها على المستوى الإقليمي خصوصا حول الأزمة في الشقيقة ليبيا، مُنوّهاً بموقف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من الأزمة.

وفي موضوع التنسيق بين غرفتي البرلمان، فقد أبدى السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة كبير ارتياحه لمستوى التنسيق والتشاور وللانسجام الذي طبع العمل بين الغرفتين طيلة هذه الدورة، مثمنا في هذا الصدد العمل الجبار الذي قامت به الحكومة لا سيما في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد جراء انتشار وباء كوفيد 19... وهنا، تقدّم السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة بتحية إكبار وعرفان إلى الطاقم الطبي وشبه الطبي وأعوان الحماية المدنية ومختلف الأسلاك الأمنية من شرطة ودرك وطني والتي تقف بكل إقدام وبسالة في وجه هذا الوباء المميت...

كما رفع أسمى آيات التقدير والامتنان إلى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة كفاء التضحيات الجسام التي يقدمونها في هاته المرحلة وفي كل الأوقات في سبيل أمن الجزائر ووحدتها وسيادتها...

وفي موضوع آخر، تطرق السيد صالح قوجيل إلى مسألة الذاكرة، ليردّ على الأصوات الناعقة التي لم تستسغ استرجاع الجزائر رفات شهدائها الأبرار، مؤكدا بأن هذه الأطراف واللوبيات لم تنس بعدُ الجزائر، كما أعطى وبالأرقام الحالة البائسة التي خلفها الاستعمار الفرنسي قبل طرده من الجزائر... ليعرج بعدها على مسألة تعديل الدستور الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية والذي قال بشأنه بأنه دستور يستجيب ومعالم الجمهورية الجديدة، سيكون جامعاً لكل الجزائريين وسيبقى للأجيال القادمة وذلك بالنظر للمنهج الذي تبناه السيد رئيس الجمهورية عبر إشراكه لمختلف الفعاليات الوطنية في إبداء رأيها... أما بخصوص الاستدانة الخارجية، فقد ثمّن السيد صالح قوجيل قرار رئيس الجمهورية القاضي بعدم اللجوء للاستدانة الخارجية حفاظاً على استقلالية القرار السياسي الوطني... كما تعرّض السيد صالح قوجيل للرهانات والاستحقاقات التي تنتظر الجزائر في الفترة القادمة... وهنا دعا المواطنات والمواطنين ومختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين للتجند حول برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خدمة للجزائر وللمصلحة العليا للوطن... لتختتم الدورة البرلمانية بالاستماع إلى تلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني.

السيد غازي جابري، نائب رئيس مجلس الأمة تغيب عن جلسة اختتام الدورة لظروف قاهرة.

الجزائر خرجت إلى بر الأمان... واهتدت إلى الطريق الصحيح لممارسة الديمقراطية وبناء دولة حقيقية للجميع

"بسم اللّه الرحمن الرحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛

السيد الوزير الأوّل؛

السيدات والسادة أعضاء الحكومة، الحاضرون معنا؛

السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛

السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛

السيدة رئيسة مجلس الدولة؛

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة؛

أسرة الصحافة والإعلام؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تقديم الترحيب وتوجيه الشكر للجميع على حضورهم معنا ومشاركتنا مراسم اختتام الدورة البرلمانية العادية 2019-2020؛ وكما جرت به التقاليد والأعراف سألقي كلمة بهذه المناسبة ولكن قبل ذلك أطلب منكم الوقوف دقيقة صمتٍ وقراءة سورة الفاتحة ترحمًا على أرواح رفات وجماجم 24 مِن قادة المقاومة الشعبية ورفاقهم الذين تمّ استرجاعهم مؤخرًا من فرنسا وكذا على كامل أرواح شهدائنا الأبرار.

(وقوف الجميع دقيقة صمت وقراءة سورة الفاتحة ترحمًا على أرواح الشهداء)

شكرًا لكم؛ والله يرحم جميع الشهداء.

إذن، يقتضي جدول أعمال جلستنا هذه - مثلما قلت آنفًا - إجراء مراسم اختتام الدورة البرلمانية العادية 2019-2020، في مجلس الأمة، ومثلما جرت العادة سألقي كلمة بهذه المناسبة، وفيها أقول:

لقد امتدت هذه الدورة - كما تعلمون - على مدار 10 أشهر منذ افتتاحها في شهر سبتمبر 2019، وكانت المحطات التي عشناها جميعا خلالها صعبة ولم تكن معالمها واضحة للجميع، ولكن عندما تمسكنا بمبادئنا ومبادئ أول نوفمبر، وبذاكرتنا وبالدستور تجاوزنا كل تلك العقبات، حتى وصلنا إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية، التي كان الكثير يشكّك في إمكانية تنظيمها خلال تلك الظروف الصعبة، ولكن بفضل الله وعزيمة الرجال خاصة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، وعلى رأسه المرحوم أحمد قايد صالح، وصلنا إلى تنظيم الانتخابات وخرجنا إلى بر الأمان.

...عندما تمسكنا بمبادئنا ومبادئ أول نوفمبر، وبذاكرتنا وبالدستور تجاوزنا كل تلك العقبات، حتى وصلنا إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية...

وهكذا جرت الانتخابات الرئاسية وفاز فيها السيد عبد المجيد تبون، حيث اعترف المترشحون الأربعة الآخرون بنتائجها، وكان هذا الاعتراف بمثابة رسالة للداخل والخارج، لأنه لأول مرة في تاريخ الجزائر، يبارك المنهزمون ويعترفون بنتائج الانتخابات، وهذا جانب يجب أن يبقى في ذاكرتنا، ويبقى مثالا للمستقبل.

...نحيي النساء والرجال العاملين ليلا ونهارًا من أطباء ومعاونيهم، والحماية المدنية ومصالح الأمن من شرطة ودرك وطني وكذا الجيش الوطني الشعبي، وكل المتطوعين من المجتمع المدني، المواجهين لهذا الوباء...

وعند مراسم تنصيب رئيس الجمهورية، الفائز في الانتخابات، حضر أولئك المترشحون أيضًا، وهذه تُعدُّ هي الأخرى رسالة قوية للخارج؛ ففي الخارج يحللون كل الأحداث، وقد عرفوا أن الجزائر خرجت إلى بر الأمان واهتدت إلى الطريق الصحيح لممارسة الديمقراطية وبناء دولة حقيقية للجميع، لأن رئيس الجمهورية لما انتخبه الشعب، انتخب برنامجه كذلك، ونحن نعيش برنامجه الآن من خلال الإصلاحات التي نقوم بها، وبصفة خاصة المُضي قدمًا نحو مراجعة وتعديل الدستور.

فالرئيس في أي بلد في العالم، عندما ينجح ويشرع في تطبيق برنامجه، يضع دستورا ويتوجه به مباشرة إلى الشعب، ولكن رئيسنا ونظرا لوضعنا، ولانشغالات المواطنين بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة، ارتأى توزيع مسودة مشروع تعديل الدستور على الأحزاب والجمعيات والشخصيات ليشارك الجميع في إبداء رأيه، وهذا أمر جديد بالنسبة إلينا لأنه عندما يصدر الدستور غدا سيسمى بدستور الجميع ! ثُمَّ لأنه سيمر على البرلمان أوّلا ثم يستفتى فيه الشعب، وهذا الدستور اليوم حسب المناقشات والاقتراحات سيكون أول دستور- ليس دستورا مرحليا - يبقى مع الأجيال !! لا يتغير حسب أهواء الأشخاص والحكام، وحينئذ نبني الدولة التي تكون للجميع، هي بيت الجميع، كما أسلفت ذكر ذلك في العديد من المناسبات (ذاخمناغ إلكل)، ويبقى الحكم حسب رغبات الشعب، يتغيّر من مرحلة إلى أخرى، ولكن الدولة لا تتغيّر بتغيّر الحكم، والدستور كذلك هو دستور الجميع ودستور الدولة الجزائرية.

نحن اليوم نلمس أشياء تجعلنا نؤمن ونتفاءل بالمستقبل، فالدولة الجزائرية عندما ندعمها بالذاكرة وبتاريخنا، لأن ممارسة الديمقراطية هي - حقيقة - ممارسة سياسية ولكنها في نفس الوقت ثقافية.

واليوم أي في هذه المرحلة التي نعيش أطوارها، لدينا مشروع وبعد أن يُرفع عنّا هذا الوباء - إن شاء الله - الذي نعاني من تبعاته وآثاره منذ 4 أشهر كاملة جراء الوضعية الصحية الناجمة عنه، وبالمناسبة نحيي النساء والرجال العاملين ليلا ونهارًا من أطباء ومعاونيهم، والحماية المدنية ومصالح الأمن من شرطة ودرك

علينا أن نعود إلى الذاكرة كلما واجهتنا صعوبات وتحديات، لنجد الطريق الصحيح، واليوم نحن على الطريق الصحيح

وطني وكذا الجيش الوطني الشعبي، وكل المتطوعين من المجتمع المدني، المواجهين لهذا الوباء، فرغم كل الصعوبات نحن ماضون في الطريق الصحيح لاسترجاع أنفاس الدولة الجزائرية.

نحن اليوم في مرحلة تتبعها بحول الله مرحلة أخرى مثلما أعلن عن ذلك السيد رئيس الجمهورية حيث سيكون الدستور الجديد جاهزًا في سبتمبر أو أكتوبر، وربما قبل ذلك، ومن الممكن ألا تدوم عطلتنا البرلمانية إلى غاية شهر سبتمبر، وربما سنعود إلى العمل قبل استنفادها لنُحدِّد الموقف من هذا الدستور الجديد ليُحال بعد ذلك على الشعب الجزائري ويُعرض عليه للاستفتاء الشعبي.

كما أنّ العمل الذي تقوم به الحكومة اليوم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، هو عمل جيّد، ويجب تشجيع الحكومة ودعمها والوقوف معها، وبصفة خاصة بعد التعديل الوزاري الأخير الذي ليس تعديلا من أجل الأشخاص ولكنه لإعادة التوجيه وتحديد الأولويات وإعطاء دفع حقيقي لاقتصادنا، وإيلاء كل العناية والرعاية للفئات الهشة والمعوزة والضعفاء وكما قال السيد الرئيس إنّ سياستنا هي عدم التخلي عن الضعفاء، تلك كانت قيم ومبادىء ثورتنا ولأن الجانب الاجتماعي له أهمية كبيرة، وهذا ما تقوم به الحكومة في هذه المرحلة، ونحن نشجعها عليه لأن فيه تحولات كبيرة في الهيكلة من خلال القطاعات التي ستمول اقتصادنا، الذي سيسمح لنا بالحفاظ على قرارنا السياسي، لأن استقلاليته هي ما نحافظ عليه أكثر من أي أمر آخر، هذه هي حريتنا واستقلالنا.

العمل الذي تقوم به الحكومة اليوم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، هو عمل جيّد، ويجب تشجيع الحكومة ودعمها والوقوف معها

ودائمًا في إطار الحفاظ على استقلالية قرارنا السياسي والاقتصادي، فقد رفض السيد الرئيس اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، التي إن رجعنا إليها فسيرجع الاستعمار، ولكن السيد الرئيس رفضها وهو مشكور على ذلك، ونبقى دائما نرفضها، ولكن عندما نرفض المديونية الخارجية يجب علينا تنظيم أنفسنا على المستوى الداخلي وبصفة خاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي فذلك لكي نواجه التحديات ونكون في مستوى الجزائر.

نحن نتذكر جميعا ما كانت الجزائر عليه في 1962 بعد الاستقلال مباشرة، فعندما نعود إلى ذاكرتنا، نتذكّر أنّنا كنا 8 ملايين نسمة، ومليونا متشرد لاجئ داخل الجزائر !! و300.000 لاجئ ما بين تونس والمغرب، و400.000 سجين في الجزائر وفي فرنسا، وكانت الخزينة فارغة، واجهنا تحديات كبيرة، والحمد لله وبفضل الله ثم بفضل الرجال وتجنّد الشعب الجزائري واجهنا التحدي الأول في سبتمبر 1962 ألا وهو الدخول المدرسي، فقد

ذهب المعلمون كلهم، حتى إن جيسكار دستان الذي كان وزيرا للمالية آنذاك، في حكومة الجنرال ديغول، أوقف رواتب المعلمين الفرنسيين في الجزائر ليجبرهم على المغادرة، وتمّ ذلك؛ ولكن الشباب الجزائري تجنّد وحتى حملة الشهادة الابتدائية انخرطوا في سلك التعليم، وحققنا الدخول المدرسي بنجاح ورفعنا بالتالي تحدي الدخول المدرسي.

أتذكّر أنّه كان هناك مختص أوروبي من بلجيكا، جاءت به الحكومة الجزائرية ليدرس الوضعية المالية للجزائر، فقال – وقد سمعتها منه شخصيا – إن ما عاينته من خلال الدراسة التي أنجزتها، أن الكهرباء والماء والضروريات متوفرة والمفروض انعدامها، (Ceci est un miracle !!) فهذه معجزة ! وحقيقة أنه عندما غادر المعمرون والمحتلون الأخصائيون، كلٌّ في موقع عمله واختصاصه، عوضهم الجزائريون الذين كانوا معهم في الميدان، فالتجربة الحقيقية آنذاك كانت على مستوى التلفزيون الجزائري، في الجزائر وقسنطينة ووهران، حيث غادر التقنيون والإطارات الفرنسيون الجزائر، فعوضهم الجزائريون ولم يتوقف البث يوما؛ هذه بعض تحديات 1962 وقد ذكرتها لأن هذا الشعب عظيم ولا يحتاج إلا لخطاب سياسي صحيح

في إطار الحفاظ على استقلالية قرارنا السياسي والاقتصادي، فقد رفض السيد الرئيس اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، التي إن رجعنا إليها فسيرجع الاستعمار، ولكن السيد الرئيس رفضها وهو مشكور على ذلك

وتوجيه صحيح، وألا ننسى تاريخنا؛ علينا أن نعود إلى الذاكرة كلما واجهتنا صعوبات وتحديات، لنجد الطريق الصحيح، واليوم نحن على الطريق الصحيح، حيث عندما يهتم رئيس الجمهورية بالذاكرة فذلك يعني أن لها أهمية كبيرة، سواء ذاكرة ما قبل الثورة أم أثناءها أم غير ذلك، لأن ثورتنا لم يقدها حزب سياسي أو زعيم، بل قادها العمل الجماعي تحت شعار أول نوفمبر: "من الشعب وإلى الشعب"، وهذا هو شعارنا اليوم أيضًا، يجب أن يبقى قائما وساري المفعول اليوم أيضًا.

ينبغي أن نستلهم دائما من ذاكرتنا ومن تاريخنا، فالأزمة التي حدثت في التسعينيات، وأقولها بكل صراحة كمجاهد، وليس بصفتي رئيسا لهذا المجلس، تذكرون أن حزباً ما عندما نجح في الانتخابات البلدية نزع أنصاره ومناضلوه شعار (من الشعب وإلى الشعب)، وعوضوه بشعار (دولة إسلامية) وكسروا قبور الشهداء، هذه أمور نتذكرها ولا يجب أن ننساها، ليس انتقاما ولكن لتفادي أخطاء أخرى لأن ما يمس الثورة ومبادئها ومكاسبها لا نقبله أبدا.

أثمن عاليا استجابة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لمطلبٍ عمره 58 سنة والقاضي باسترجاع رفات وجماجم زعماء المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي

أعود للحديث مرة أخرى عن موضوع الذاكرة والتاريخ، لأثمن عاليا استجابة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لمطلب عمره 58 سنة والقاضي باسترجاع رفات وجماجم زعماء المقاومةً الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، الموجودة بمتحف فرنسا، حيث بعد كلّ هذه السنوات استرجعها السيد رئيس الجمهورية وهي خطوة من الخطوات التي سترغم فرنسا على الاعتراف بجرائمها، وما هذه إلاّ خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى، ونحن متمسكون بهذا.

سننظم في مجلس الأمة ندوات حول الذاكرة وندعو الأساتذة والمختصين في التاريخ ونناقشها موضوعا موضوعا، وسنبدأ ببيان أول نوفمبر لأننا لحد اليوم لم نفسر مفهومه ومواده والمواقف التي ذكرت فيه، ولم نحللها لنعطيها مفهومها الحقيقي؛ وقد حان وقت ذلك، لأنه توجد حاليا بعض التفسيرات الخاطئة، فحينما نقول على سبيل المثال لا الحصر في "بيان أول نوفمبر": بناء الدولة وفق مبادئ إسلامية، فهذا المقصود به باب المفاوضات مع فرنسا، فعندما نتفاوض مع فرنسا على دولة ديمقراطية، اجتماعية وفق مبادئ إسلامية، يعني أننا عندما نتفاوض مع المستعمر لن نقبل بدولة لائكية، لقد رفضنا الدولة اللائكية، لأن الاستعمار عندما كان يتفاوض معنا، كان يقول إن هناك مليون رعية فرنسية أو أوروبية، أو مسيحيين أو يهودا، ويجب أخذ هؤلاء الناس الذين سيعيشون معكم بعين الاعتبار !! لأن في فكرهم أن هذا المليون سوف يبقى في الجزائر، لكن "بيان أول نوفمبر" قد أغلق هذا الباب بعبارة (في إطار المبادئ الإسلامية) حتى لا تكون هناك دولة لائكية.

لقد كانت المادة الأولى في دستور 1963 (الإسلام دين الدولة)، وليس دين أحزاب وجمعيات، وهذه هي الأمور التي يجب دراستها من طرف مختصين وخبراء والمؤرخين لتوضيح المفاهيم الحقيقية لبيان أول نوفمبر، وبعدها ستسهل كل الأمور الأخرى، لأن ثورتنا كانت عبارة عن محطات، فيها محطة أول نوفمبر، ومحطة 20 أوت 1955 ومحطة مؤتمر الصومام في 1956، وأيضا محطة مؤتمر 1957 بالقاهرة الذي لم يتكلم عنه كثيرا، وقد كان – في الحقيقة – مؤتمرا جامعا حضره الجميع، وبعدها جاء تشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها من المحطات المهمّة في تاريخ ثورتنا؛ وسنعطي لهذه المحطات جميعا حقها من الدراسة والنقاش، والشيء الأهم وأنا كمجاهد أتمنى ذلك، أن نتكلم عن جميع النقائص والخلفيات والخلافات التي كانت موجودة، ولا نخفيها ولا نخاف منها، لأنّ الثورة نجحت رغم كل شيء ونجحت بكلّ ذلك أيضًا، ونلنا استقلالنا الحقيقي، ونحن اليوم نربو عن 45 مليون نسمة وغدا نصبح 60 مليون نسمة، يجب أن نبلغ هذا ونهتم بأجيالنا المقبلة، لأن جيل نوفمبر لن يبقى وإذا لم يقرؤوا تاريخهم جيدا وبصورة صحيحة فقد يضلون الطريق !

... ثورتنا لم يقدها حزب سياسي أو زعيم، بل قادها العمل الجماعي تحت شعار أول نوفمبر: "من الشعب وإلى الشعب"، وهذا هو شعارنا اليوم أيضا، يجب أن يبقى قائما وساري المفعول اليوم أيضا.

إن الاستعمار الذي طردناه تحول إلى أحزاب ولوبيات – وقد ذكر هذا السيد رئيس الجمهورية عند حديثه عن الرئيس الفرنسي في الحوار التلفزي الذي أجراه مؤخرًا مع إحدى القنوات الفرنسية – تؤثر على علاقات فرنسا والجزائر، وبالأمس فقط شاهدنا رد فعل حزب من الأحزاب، كان ينتمي للمعمرين هنا في الجزائر ولدعاة الجزائر فرنسية، ولا يزالون متواجدين كأحزاب ولكن عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم؛ فهؤلاء لم ينسوا ولم يتجردوا بعد من أفكارهم الاستعمارية ولابد على فرنسا أن تعلم أن من يعرقل العلاقات بيننا وبينها هم هؤلاء الذين لم ينسوا الجزائر ويريدون العودة إليها !!

أما على الصعيد الديبلوماسي والخارجي، فنلاحظ أنّ مكانة الجزائر في المحافل الدولية حول القضايا المطروحة دوليا وإقليميا حاضرة بقوة، وذلك من خلال مواقفها الثابتة، لاسيما فيما يخص قضية الجارة الشقيقة "ليبيا"؛ فمنذ 5 أشهر قال رئيس الجمهورية إن هذا المشكل هو ليبي- ليبي، ويجب على الليبيين أن يتفاوضوا ويتحاوروا فيما بينهم ويعودوا للمسار الديمقراطي ويعطوا الكلمة للشعب ليختار قيادته؛ وموقف الجزائر هذا لا يزال ثابتا اليوم رغم التحولات التي وقعت والتدخلات الأجنبية التي حدثت على المشهد الليبي، وهم اليوم يعودون إلى مقترح الجزائر، ويُعدُّ هذا مفخرة للجزائر التي تبحث عن استقرار بلدان الجوار وفض النزاعات بالحوار وإبعاد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول.

ارتأى السيد الرئيس توزيع مسودة مشروع تعديل الدستور على الأحزاب والجمعيات والشخصيات ليشارك الجميع في إبداء رأيه، وهذا أمر جديد بالنسبة إلينا لأنه عندما يصدر الدستور غدا سيسمى بدستور الجميع

في الحقيقة هناك أمور عديدة مطروحة علينا بمناسبة هذا الاختتام، وهناك تحديات كثيرة أيضًا يجب أن نتجند جميعا كرجل واحد لمواجهتها لصالح البلاد والشعب الجزائري.

هذه على أية حال الكلمة التي أردت إلقاءها بهذه المناسبة، وقد حاولت التكلم عن مواضيع شتى، تحتاج إلى الخوض فيها بالتحليل والدراسة المعمّقة مستقبلا إن شاء الله.

أكتفي بهذا، وأدعوكم الآن إلى الاستماع الى مراسم الاختتام وشكرا للجميع".

رئيس مجلس الامة بالنيابة، السيد صالح قوجيل يشارك في مراسم استقبال رفات 24 من شهداء المقاومة الشعبية .

رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل يشارك في مراسم تشييع ودفن رفات شهداء المقاومة الشعبية الـ 24 الى مثواهم الأخير بمربع الشهداء بمقبرة العالية

رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يشارك في الحفل الذي اقامه السيد الفريق السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، باسم السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني،

في الذكرى ال 58 لعيدي الاستقلال والشباب، رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يضع اكليل من الزهور بمقام الشهيد، بحضور كبار مسؤولي الدولة

بعد اختتام الدورة البرلمانية العادية 2019-2020، ارتأى رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، على إسداء خالص عبارات الشكر والتقدير للإطارات السامية للمجلس ومن خلالهم لكافة الموظفات والموظفين والعاملات والعاملين على ما بذلوه كل في موقعه من مجهود وَسَمَهُ الاخلاص والتفاني من أجل إنجاح الدورة المنقضية وضمان سير العمل خلال المرحلة الماضية التي تميزت بالعديد من الأحداث. تم ذلك خلال لقاء جمع السيد صالح قوجيل، بمجموعة من إطارات المجلس، صبيحة يوم الثلاثاء 14 جويلية 2020، بمقر المجلس.

إجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 12 ماي 2020

مسودة تعديل الدستور تستجيب لتحديات الراهن والمستقبل

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الثلاثاء 12 ماي 2020, اجتماعاً لمكتب المجلس موسعا لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خصص لتبادل الرؤى ووجهات النظر حول المستجدات على الساحة الوطنية لا سيما مسودة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور المبادر به من طرف السيد رئيس الجمهورية.

وفي غمرة إحياء الذكرى الخامسة والسبعين (75) لمجازر 08 ماي 1945، التي اقترفها الاستدمار الغاشم... فإن مكتب مجلس الأمة، وإذ يترحم على أرواح شهدائنا الأبرار... فإنه يشيد بقرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القاضي بتكريس الثامن من ماي يوماً وطنياً للذاكرة، وكذا بإطلاق قناة تلفزيونية وطنية خاصة بالتاريخ...كما يثمّن مكتب المجلس، القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير، لا سيما ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي والرفع من القدرة الشرائية للمواطنين، وتلك المتعلقة بالانعاش الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، والإجراءات والتدابير الخاصة بقطاعات التربية الوطنية، التكوين والتعليم المهنيين، والتعليم العالي والبحث العلمي..

وبخصوص مسودة المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، فقد أوضح مكتب المجلس بأنها تأتي استجابة لتحديات الراهن والمستقبل وبما يتواءم مع البيئة المتغايرة سياسياً واستراتيجيا عبر تبنّي أدوات دستورية تتكفل بمعالجة جميع الاختلالات والإخفاقات وتنظم ما يطمح ويصبو إليه الشعب الجزائري... كما أنها تكتسي بالغ الأهمية بالنظر لما سيفضي إليه الدستور بعد إثرائه في رسم ملامح الجمهورية الجديدة التي باتت معالمها ودعائمها تلوح في الأفق... دستور سيشكل حجر الزاوية في البناء المؤسساتي للجمهورية الجديدة التي التزم به السيد رئيس الجمهورية من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية للوصول إلى دولة للجميع تتكامل فيها جميع المؤسسات بالفعل وتتكرس فيها حقيقة الحريات والحقوق للأفراد والمؤسسات... مهيباً في هذا الصدد بالشخصيات الوطنية والطبقة السياسية بمختلف أطيافها والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني إلى الانخراط في هذا المسعى، بما يخدم الصالح العام وبما يحقق تطلعات ومطالب الشعب المشروعة لا سيما الشباب في الديمقراطية الحقّة والعيش الكريم...

في الأخير، حثّ مكتب مجلس الأمة الشعب الجزائري على وجوب مواصلة الامتثال لإجراءات الوقاية والسلامة الصحية التي أقرتها السلطات العمومية لمجابهة وباء «كوفيد 19»... داعياً المولى عز وجل في هذا الشهر الفضيل أن يعيد سابق سابغ لطفه وعافيته...

إجتماع مكتب مجلس الأمة بتاريخ 31 ماي 2020

تفعيل اجندة الاشغال التشريعية .. ومباشرة تجديد الهياكل

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأحد 31 ماي 2020 اجتماعا لمكتب المجلس، موسعاً للسادة رؤساء المجموعات البرلمانية، كُرّس لضبط الجدول الزمني للجلسات العامة المخصصة لدراسة ومناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020... ودراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على مكتب المجلس، وعملية تجديد أجهزة وهياكل المجلس بعنوان سنة 2020، وتبادل وُجهات النظر حول المستجدات على الساحة الوطنية...

وقد تقرر خلال هذا الاجتماع، إحالة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية... (مباشرة بعد وروده من المجلس الشعبي الوطني)، واستئناف الجلسات العلنية، ابتداء من مساء يوم الإثنين الفاتح جوان 2020.. على أن تستمع اللجنة المختصة، بمناسبة دراستها لمشروع القانون، صبيحة نفس اليوم، إلى عرض يقدمه ممثل الحكومة، السيد وزير المالية، بخصوص الموضوع... أما جلسة يوم الثلاثاء 02 جوان (الفترة الصباحية) فستخصص لمواصلة مناقشة مشروع هذا القانون، يليه تدخل السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، ثم ردّ السيد وزير المالية على تدخلات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس... على أن يعرض نص القانون للتصويت في جلسة عامة تُعقد عشية يوم الثلاثاء 02 جوان 2020... كما تقرر أيضاً برمجة جلسة صبيحة يوم الخميس 04 جوان 2020، لطرح الأسئلة الشفوية على أعضاء الحكومة.

هذا، وبعد دراسة الأسئلة الكتابية والشفوية المودعة لديه، قرر مكتب المجلس إحالة ستة (6) أسئلة شفوية وأربعة (4) أسئلة كتابية على الحكومة لاستيفائها الشروط القانونية المطلوبة..

أما في ما يتعلق بمسألة تجديد أجهزة وهياكل مجلس الأمة، فقد وجه السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، خلال هذا الاجتماع، رؤساء المجموعات البرلمانية بضرورة وآنية مباشرة العملية التي تندرج بعنوان سنة 2020 في نطاق التقيد الصارم بإجراءات السلامة الصحية، وموافاة المصالح المعنية حين الانتهاء من العملية، بقوائم ممثليها في هذه الهياكل، من أجل برمجة جلسة التنصيب..

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 17 جوان 2020

ضرورة التمسك بالقيم والمبادئ النوفمبرية .. لتحصين حاضر ومستقبل الوطن

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 17 جوان 2020 اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، خُصّص الاجتماع للنظر في الرزنامة المقترحة لبرمجة أشغال مجلس الأمة خلال الفترة ما بين 18 و 22 جوان الجاري...

في المستهل، توجه السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة بجزيل شكره وبالغ امتنانه إلى أعضاء مكتب المجلس ومكاتب اللجان الدائمة والمراقب البرلماني المنتهية عهدتهم، نظير المجهودات التي بذلوها طيلة توليهم مهامهم لا سيما في ظل الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا...

هذا، وبعد التشاور وتبادل وجهات النظر، قرر مكتب مجلس الأمة، برمجة جلسة عامة صباح يوم الاثنين 22 جوان 2020، تُخصص لإثبات عضوية خمسة عشر (15) عضواً جديداً عيّنهم رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي... وكذا لتنصيب أجهزة وهيئات مجلس الأمة بعنوان سنة 2020 [مكتب مجلس الأمة "نواب رئيس المجلس"، ومكاتب اللجان الدائمة]... وهذا عملاً بمبدأ الانتخاب السنوي لمسؤولي هياكل المجلس المكرس في النظام الداخلي لمجلس الأمة..

وبخصوص إثبات عضوية أعضاء جدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، قرر مكتب المجلس إحالة الموضوع على لجنة الشؤون القانونية، والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، لإعداد تقرير في الموضوع يتم عرضه أثناء الجلسة العامة المشار إليها أعلاه، صبيحة يوم الاثنين 22 جوان، على أعضاء المجلس للمصادقة عليه.

أما بخصوص محتوى الأشرطة الوثائقية التي بثّتها وتناقلتها أبواق إعلامية عمومية فرنسية بشأن الجزائر، فقد أعرب مكتب المجلس عن استنكاره الشديد واستهجانه البالغ لما تضمّنته من تلفيقات وكذب واستنتاجات خاطئة.. وإذ يندد بهذه الانحرافات الخطيرة، فإنه يهيب بالمواطنات والمواطنين بضرورة التمسك بالقيم والمبادئ النوفمبرية، ضمانا لحاضر البلاد ومستقبلها، ويدعو إلى رصّ الصف الوطني ومزيد من التماسك والتلاحم بين أبناء الوطن الواحد، ويؤكد في هذا الصدد بأن هذه الجهات لم ترق لها الخطوات التي تخطوها الجمهورية الجديدة بعزم وثبات بقيادة السيد رئيس الجمهورية نحو التجسيد الفعلي للتطلعات المشروعة لمواطنيها المعبر عنها في إطار الوفاء المستمر لمثل ومبادئ بيان أول نوفمبر...

وبخصوص الظرف الصحي الذي تعيشه البلاد، فإن مكتب المجلس وإذ يجدد ثقته الكاملة في التدابير المتخذة من طرف الدولة للحد من انتشار الوباء فإنه يأمل في تواصل المنحنى التنازلي لحصيلة الإصابات الناجمة عن تفشي عدوى كوفيد 19...

أما بخصوص محتوى الأشرطة الوثائقية التي بثّتها وتناقلتها أبواق إعلامية عمومية فرنسية بشأن الجزائر، فقد أعرب مكتب المجلس عن استنكاره الشديد واستهجانه البالغ لما تضمّنته من تلفيقات وكذب واستنتاجات خاطئة.. وإذ يندد بهذه الانحرافات الخطيرة، فإنه يهيب بالمواطنات والمواطنين بضرورة التمسك بالقيم والمبادئ النوفمبرية،ضمانا لحاضر البلاد ومستقبلها، ويدعو إلى رصّ الصف الوطني ومزيد من التماسك والتلاحم بين أبناء الوطن الواحد، ويؤكد في هذا الصدد بأن هذه الجهات لم ترق لها الخطوات التي تخطوها الجمهورية الجديدة بعزم وثبات بقيادة السيد رئيس الجمهورية نحو التجسيد الفعلي للتطلعات المشروعة لمواطنيها المعبر عنها في الحراك الشعبي في إطار الوفاء المستمر لمثل ومبادئ بيان أول نوفمبر...

وبخصوص الظرف الصحي الذي تعيشه البلاد، فإن مكتب المجلس وإذ يجدد ثقته الكاملة في التدابير المتخذة من طرف الدولة للحد من انتشار الوباء فإنه يأمل في تواصل المنحنى التنازلي لحصيلة الإصابات الناجمة عن تفشي عدوى كوفيد 19...

اجتماع مكتب مجلس الأمة الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية بتاريخ 24 جوان 2020

أهمية تكريس العمل الجماعي تجسيدا لأهداف المرحلة

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الأربعاء 24 جوان 2020 اجتماعاً لمكتب المجلس، موسعاً لرؤساء المجموعات البرلمانية والمراقب البرلماني، كُرّس لتوزيع المهام بين أعضاء المكتب، وذلك عملاً بمقتضيات النظام الداخلي للمجلس... وكذا لضبط الجدول الزمني للجلسات العلنية خلال الفترة ما بين 29 جوان و02 جويلية 2020..

وفي مستهل الاجتماع، قدّم السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أصالة عن نفسه ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء المجلس، جزيل التشكرات وعظيم العرفان إلى أعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها، المنتهية مهامهم... كما هنّأ أعضاء المكتب الجدد ومن خلالهم مسؤولي أجهزة الهياكل على ثقة الزميلات والزملاء أعضاء المجلس... حاثاً بالمناسبة الجميع على تكريس مبدأ العمل الجماعي ومزيد من المثابرة في إطار التعاون والتشاور والتنسيق والتكامل المؤسساتي خدمة للجزائر حاضراً ومستقبلاً تجسيداً لأهداف المرحلة وبما يؤسس لمعالم الجمهورية الجديدة التي التزم بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون...

هذا، وتطبيقاً للمادة 14 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، فقد كلّف السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس، بالمهام التالية:

– تكليف السيد غازي جابري، بصفته نائباً لرئيس مجلس الأمّة، بمساعدة رئيس مجلس الأمّة في متابعة شؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني.

– تكليف السيد حميد بوزكري، بصفته نائباً لرئيس مجلس الأمّة، بمساعدة رئيس مجلس الأمّة بالشؤون الإدارية والمالية، وكذا بمتابعة شؤون أعضاء المجلس وتنظيم اتصالاتهم مع كل الهيئات.

– تكليف السيد العيد حاجي، بصفته نائباً لرئيس مجلس الأمّة، بمساعدة رئيس مجلس الأمّة في متابعة الشؤون الخارجية.

– تكليف السيدة لويزة شاشوى، بصفتها نائباً لرئيس مجلس الأمّة، بمساعدة رئيس مجلس الأمّة في متابعة النشاط الميداني والأنشطة المتعلقة بترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية وكذا العلاقات العامة.

في سياق آخر، وبخصوص برمجة الأشغال التشريعية، أحال مكتب المجلس:

• نصّ القانون المتضمن اعتماد تاريخ 8 ماي يوماً وطنياً للذاكرة، على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي،

• ونصّ القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية...

على أن تستمع اللجنة القانونية، بمناسبة دراستها لنص القانون المتضمن اعتماد تاريخ 8 ماي يوماً وطنياً للذاكرة، بعد زوال يوم الخميس 25 جوان، إلى عرض يقدّمه ممثل الحكومة، السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق، بخصوص الموضوع...

كما تقرر خلال هذا الاجتماع، استئناف الجلسات العلنية، ابتداء من صبيحة يوم الاثنين 29 جوان 2020 بتقديم ومناقشة نص القانون المتضمن اعتماد تاريخ 8 ماي يوماً وطنياً للذاكرة، على أن تتواصل المناقشة في الفترة المسائية من نفس اليوم، يليها مباشرة ردّ السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق على تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس..

أما جلسة يوم الثلاثاء 30 جوان (صباحاً) فستخصص لتقديم ومناقشة نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017، يليها ردّ السيد وزير المالية على تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس... على أن يُعرض هذين النصين القانونيين للتصويت في جلسة عامة تُعقد بعد زوال يوم الثلاثاء 30 جوان 2020...

اجتماع مكتب مجلس الأمة بتاريخ 7 جويلية 2020

استرجاع رفات الشهداء... حدث بارز سيتداوله الجزائريون جيلا بعد جيل

إن مكتب مجلس الأمة، برئاسة السّيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وفي غمرة الاحتفاء بالذكرى الثامنة والخمسين لعيد الاستقلال والشباب... وإذ يترحم بكل خشوع وإجلال على الأرواح الزكية لشهداء الجزائر... فإنه يتقدم إلى جموع المواطنات والمواطنين بخالص التهاني والتبريكات بعيد الاستقلال المجيد... هاته المناسبة الخالدة التي رصّعت بأحرف من ذهب عودة الجزائر إلى حظيرة الأمم المستقلة السيّدة... كما يهنئ الشعب الجزائري الأبي باسترجاع رُفات 24 شهيدا من قادة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي ورفاقهم... بعد احتجاز قسري لأكثر من 170 عاما بمتحف التاريخ الطبيعي بباريس في فرنسا... وهنا، يسجل مكتب مجلس الأمة، لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،

وللأمة الجزائرية قاطبة والتاريخ في هذه المحطة الغرّاء، كبير الامتنان وعظيم العرفان على رعايته الكريمة لهذه المساعي التي ستبقى حدثاً بارزاً وخبراً ناصعاً يتداوله الجزائريون جيلاً بعد جيل...

وبخصوص اختتام الدورة البرلمانية العادية لمجلس الأمة لسنة (2019– 2020)، وبالتشاور والتنسيق مع السادة رؤساء المجموعات البرلمانية بمجلس الأمة... وعملاً بأحكام المادة 05 من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وبعد التشاور بين مكتبي غرفتي البرلمان والحكومة، فقد تحدد أن يكون الاختتام يوم الخميس 09 جويلية 2020، على الساعة التاسعة والنصف (09سا30د) صباحاً، بمقر مجلس الأمة. مع الامتثال والتقيد الصارم بالتدابير والإجراءات المعمول بها في مواجهة تفشي فيروس كورونا "كوفيد 19"..

محادثات هاتفية بين رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل ورئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد جيرارد لارشير

تثمين نوعية ومستوى التعاون بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي... من أجل مرافقة الديناميكية الجديدة للعلاقات بين حكومتي البلدين في إطار المقاربة المنتهجة من طرف رئيسي البلدين السيد عبد المجيد تبون والسيد إيمانويل ماكرون...

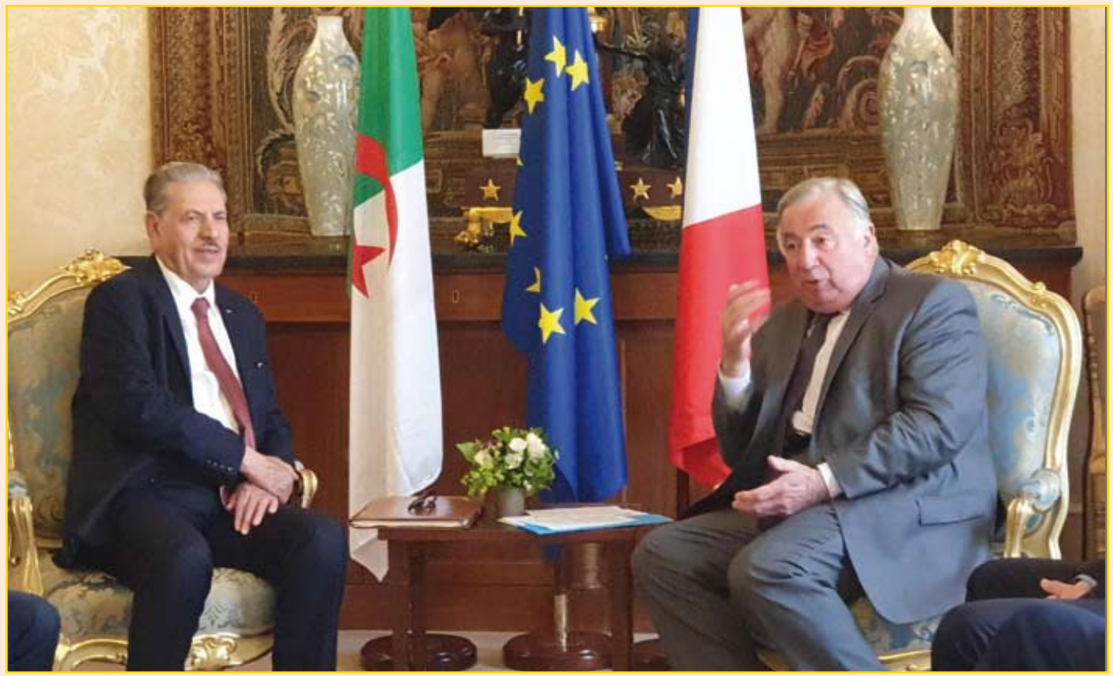

تلقى السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الاثنين 13 جويلية 2020، اتصالاً هاتفياً من السيد جيرارد لارشير، رئيس مجلس الشيوخ للجمهورية الفرنسية،...

المحادثات بين رئيسي المجلسين ثمّنت نوعية ومستوى التعاون القائم بين مجلس الأمة ومجلس الشيوخ الفرنسي، كما تعرضت إلى أفضل السبل الممكنة من أجل تدعيمها خاصة ما تعلق منها بتبادل الخبرات والتجارب على المستوى البرلماني بهدف تفعيل أمثل لبروتوكول التعاون الثنائي الموقع بين المجلسين في 08 سبتمبر 2015، بالجزائر...

.. ومواصلة التنسيق والتشاور البرلماني من أجل مرافقة جديدة للعلاقات بين حكومتي البلدين

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة والسيد جيرارد لارشير، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جدّدا بالمناسبة، حرصهما على مواصلة التنسيق والتشاور البرلماني من أجل مرافقة الديناميكية الجديدة للعلاقات بين حكومتي البلدين في إطار المقاربة المنتهجة من طرف رئيسي البلدين السيد عبد المجيد تبون والسيد إيمانويل ماكرون... حيث تم التأكيد على أهمية الدور الذي يلعبه البرلمانيون في بسط التقارب بين الشعبين والبلدين.. كما تطرق الجانبان لعديد القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك، لا سيما تلك المتعلقة بضرورة العمل قُدُماً من أجل مضاعفة كل ما من شأنه تحقيق مصالحة حقيقية بين ذاكرتي شعبي البلدين...

رئيسا المجلسين استعرضا آخر المستجدات التي يعرفها الوضع الإقليمي والجهوي، خصوصاً الوضع في دول الساحل، ليبيا والمنطقة... مع ضرورة العمل على جميع المستويات التي تتيحها الدبلوماسية البرلمانية من أجل تسوية النزاعات بالطرق والوسائل السلمية...

النشاط الخارجي

السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الامة، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والامن القومي للبرلمان العربي في اجتماعات البرلمان العربي عبر تقنية التحاضر عن بعد ..

ضرورة الاعتماد على مبادئ الشفافية والمكاشفة والواقعية من اجل اعداد رؤية واقعية لمستقبل العالـــم العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الامة ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والامن القومي للبرلمان العربي، في اشغال ونشاطات البرلمان العربي التي تم تنظيمها بتقنية التحاضر عن بعد ، حيث واصلت من خلالها هذه الهيئة البرلمانية نشاطاتها التي تضمنت:

1. الاجتماعين السادس والسابع (الافتراضيين) من دور الانعقاد الراع للفصل التشريعي الثاني لمكتب البرلمان المنعقدين يوما (1 افريل 2020) و (06 جوان 2020).

2. اجتماع لجنة فلسطين المنعقد يوم 07 جوان 2020.

3. اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والامن القومي المنعقد يوم 14 جوان 2020.

ناقش المشاركون في هذه الاشغال عدة قضايا لا سيما منها مستجدات جائحة كورونا وتاثيراتها السلبية على الدول العربية اقتصاديا واجتماعيا وانسانيا، كما تباحثوا إمكانية اصدار قانون عربي استرشادي لتعزيز الصحة الوقائية ومكافحة الأوبئة في العالم العربي، يتضمن بعض الاليات التي من شانها تعزيز التعاون العربي في مواجهة الأوبئة، بالإضافة على مشروعات قوانين تتعلق بتطور الاوضاع في اليمن وسوريا وليبيا والعراق والصومال.. ومستجدات القضية الفلسطينية والوضع المساوي في الأراضي المحتلة، وكذا التطورات السياسية والأمنية في العالم العربي.

كما طال أعضاء البرلمان العربي الامم المتحدة بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني ووقف الاعتداءات المتواصلة ضده من طرف قوات الاحتلال الإسرائيلي، وكذا تقديم الدعم الكافي للسلطة الفلسطينية من اجل مساعدته على مواجهة جائحة كورونا.

وفي اجتماع للجنة الشؤون الخارجية والسياسية والامن القومي المنعقد عن بعد يوم 14 جوان 2020، اطلع أعضاءها برئاسة السيد عبد الكريم قريشي، على تقرير الحالة السياسية في العالم العربي للعام 2019، والذي تم اعداده استكمالا لما انتهجه البرلمان العربي منذ ثلاث سنوات من اعداد تقرير دوري سنوي حول الحالة السياسية في العالم العربي ، يعتمد على مبادئ الشفافية والمكاشفة والواقعية، ويسعى الى تقديم رؤية مستقبلية يستفيد منها العالم العربي في مواجهة مختلف التحديات وقد تضمن التقرير:

- التطورات الإيجابية في العالم العربي خلال عان 2019
- التحديات التي واجهها العالم العربي خلال عام 2019.

4. أشغال الجلسة العامة الثالثة الإفتراضية من دور الإنعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني المنعقدة يوم 24 جوان 2020

وقد تضمن جدول اعمالها عدة بنود منها:

- مناقشة تقارير اللجان الدائمة للبرلمان العربي،
- دراسة تقرير أعدته لجنة البرلمان العربي المعنية بإعداد إستراتيجية عربية موحدة للتعامل مع دول الجوار الجغرافي.

5. اجتماع هيئة المكتب التاسع من الدور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الثاني المنعقدة يوم 9 جويلية 2020.بواسطة تقنية التحاضر عن بعد. وقد تضمن جدول الأعمال عدة بنود منها: دراسة الخطة الإعلامية للبرلمان العربي، ومناقشة شؤونه الإدارية والمالية، بالإضافة إلى المصادقة على محاضر اجتماعاته السابقة..

وقد كان للسيد عبد الكريم قريشي، مداخلات واقتراحات حول مشروع الخطة الإعلامية، وساهم في إثراء النقاش الذي دار حول تفاصيل إدارية ومالية، لاسيما مع الظروف الجديدة التي يشهدها العالم العربي جراء انتشار فيروس كورونا المستجد.

السيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، وعضو البرلمان الافريقي في فعاليات اليوم الافريقي لمكافحة الفساد عبر تقنية التحاضر عن بعد:

الجزائر تعمل وفق استراتيجية متعددة الأوجه في مجال الوقاية من ظاهرة الفساد ومحاربتها..

شارك السيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، عضو البرلمان الافريقي، في أشغال الملتقى المنظم من طرف البرلمان الافريقي عبر تقنية التحاضر عن بعد والذي انعقد يوم الاثنين 13 جويلية 2020. ونظم بمناسبة اليوم الافريقي لمكافحة الفساد الذي يصادف 11 جويلية من كل سنة.

وقد كان الهدف من الملتقى هو تبادل الخبرات والمبادرات الافريقية في مجال مكافحة الفساد، وتسليط الضوء على الحاجة الى التعاون والتكامل في مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والقاري، في اطار ترقية الوعي والادراك لأهمية اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته ومدى صلتها بحقائق الشفافية والمساءلة بعد قرابة 15 عاما من انشائها.

السيد حوباد بوحفص وفي مداخلته تعرض لمساعي الدولة الجزائرية المؤسسة على تبني إستراتيجية متعددة الأوجه في مجال الوقاية من ظاهرة الفساد ومحاربتها، والتي تحرص كل الحرص على دعم الجهود المتعددة الأطراف على المستوى الافريقي، والتعاون في مجال تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة سياسيا واقتصاديا وتفعيل التنمية المستدامة.

كما ذكر بالمناسبة بالأهمية الكبيرة التي يوليها السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لموضوع مكافحة الفساد والوقاية منه في سياق بناء جزائر جديدة، معبرا بذلك عن إرادة سياسية قوية تعمل على تكريس دولة الحق والقانون وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، وإستقلالية العدالة والتمكين لبرلمان قوي، وصحافة مستقلة.

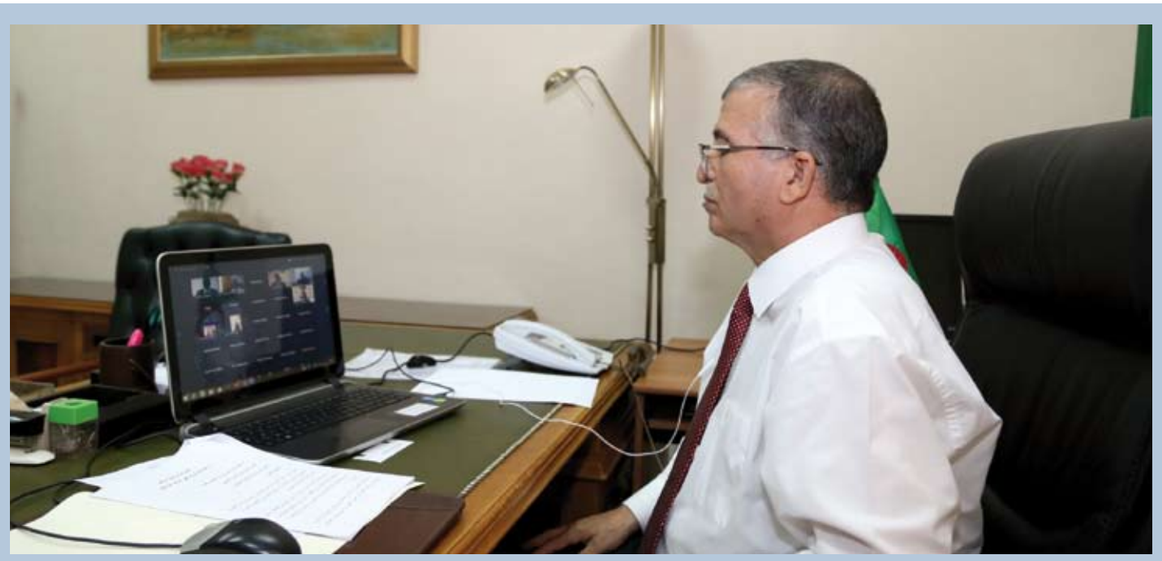

مجلس الأمة يشيد بالتطور الإيجابي للبعد البرلماني الحاضر في حياة الشعوب والأمم

أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، يوم الثلاثاء 30 يونيو 2020 بيانا بمناسبة اليوم الدولي للعمل البرلماني، هذا نصّه:

"بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الثالثة لليوم الدولي للعمل البرلماني الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة - بموجب قرارها 72/278 شهر مايو من العام -2018 والمصادف لـ 30 يونيو من كل سنة... تاريخ يتزامن وذكرى تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، يتقدم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، ومن خلاله السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة، بخالص تهانيه إلى كافة البرلمانيات والبرلمانيين في الجزائر وعبر العالم، ويغتنم هذه المناسبة ليشيد بالتطور الإيجابي للبعد البرلماني الحاضر في حياة الشعوب والأمم، وبتنامي أهمية الأداء البرلماني في ترقية الحياة السياسية الوطنية لكل بلد، من خلال المساهمة الفاعلة للبرلمان في تجسيد النماء والتقدم والسلام والعمل من أجل تكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن مكتب مجلس الأمة وفي هذه السانحة البرلمانية العالمية، يجدد تأكيده على الدور الهام الذي تقوم به البرلمانات الوطنية على المستوى الدولي والإقليمي في إطار آليات الدبلوماسية البرلمانية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتكريس قيم الديمقراطية والتعايش والأمن والحرية، وفي سنّ التشريعات وكذلك الدور المنوط بالبرلمانات في ضمان المساءلة والمراقبة، مما يجعلها في موقع مُنفرد لتكون بمثابة حلقة وصل بين الشعب ومؤسسات البلد وفاعلا أساسيا يضع بصمته المستمدة من طموحات الشعوب في رسم معالم السياسات الوطنية والدولية في مختلف جوانبه...

ومن هذا المنطلق، يعتبر مكتب المجلس أن تطوّر العمل البرلماني عبر العالم يمر عبر تعزيز السلطة التشريعية للبرلمان ليكون مرآة عاكسة للتفاعل المثمر بين الشعب ومؤسسات الدولة

اليوم الدولي للعمل البرلماني يمثل مناسبة يتم فيها الاحتفاء بالبرلمان باعتباره ركيزة للديمقراطية ومؤسسة تسعى لتحسين ظروف حياة الشعب الذي يمثله، وتعبئة موارد الدبلوماسية البرلمانية الدولية بهدف توفير ردود مشتركة على تحديات العصر وهي كذلك فرصة لتسليط الضوء على دور البرلمانات حول العالم، وسانحة مواتية لرصد وتقييم إنجازاتها.

تُحيي برلمانات دول العالم، اليوم الدولي للعمل البرلماني، المصادف لـ 30 يونيو من كل سنة، تاريخ تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي منذ أكثر من مئة سنة في 30 يونيو العام 1889، وهو المنظمة العالمية للبرلمانات التي تضم أكثر من 177 برلماناً وطنياً عضواً، ومقرها مدينة جنيف (كونفدرالية سويسرا)... ويحوز البرلمان الجزائري على العضوية في هذه المنظمة منذ العام 1977.

هذا، وقد تم اقرار تاريخ 30 يونيو يوماً دولياً للعمل البرلماني بموجب القرار رقم 72/278 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين، في 22 مايو 2018.

في إطار من الشراكة والتعاون والانسجام.. وهذا ما تضمنه الدساتير الحديثة في حرصها على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحماية المكانة المميزة للبرلمانيين واستقلاليتهم القانونية كأساسيات في سلم القيم لأي ديمقراطية حقيقية.

وفي هذا السياق، يؤكد مكتب مجلس الأمة على مواكبة الجزائر لهذا التوجه الحضاري في تكريس الديمقراطية التشاركية كمسار حتمي لأيّ إصلاحات، وذلك من خلال مشروع تعديل الدستور الذي بادر به رئيس الجمهورية،السيد عبد المجيد تبون، تجسيداً للالتزامات التي قدمها إلى الشعب الجزائري خلال حملته الانتخابية في رئاسيات ديسمبر 2019... كما ينوه مكتب المجلس بالمكانة المستحقة والمميزة التي أفردتها مسودة المشروع للبرلمان، مع المحافظة على التوازنات الأساسية بين السلطات والمؤسسات، من أجل نظام سياسي أكثر انسجاماً ووضوحا... وقد تلخصت هذه المكانة في جملة من الأحكام التي عززت أكثر من قوة البرلمان دون الإخلال بالتوازن بين السلطات.

وعليه، يسجل مكتب مجلس الأمة بارتياح كبير، توجُّه الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بخطى ثابتة بموجب إرادة سياسية قوية نحو جمهورية جديدة، تتكرس فيها الممارسة الديمقراطية الحقة بمرافقة فاعلة من البرلمان، إذ ينتعش العمل البرلماني ليساهم من خلال هيئته وآلياته وصلاحياته في التأسيس لدولة جزائرية قوية، تسود فيها العدالة والديمقراطية، وتستجيب لتطلعات الشعب ولقيم ثورة نوفمبر المجيدة ولتضحيات الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار... دولة تتعمق فيها الممارسة الديمقراطية لتُثمر دولة لجميع الجزائريات والجزائريين... دولة تتأسس على الثقة وثقافة التداول السياسي"...

الطابع البريدي الذي أصدره بريد الجزائر سنة 1989 بمناسبة مئوية تأسيس الإتحاد البرلماني الدولي (1889-1989)

لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية للمجلس الشعبي الوطني تعقد لقاءا بوزير الخارجية :

السيد صبري بوقدوم يؤكد على الأهمية الخاصة التي توليها الدبلوماسيـــة الجزائرية لإفريقيا والساحل ولمحيطها المباشر

نظمت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية للمجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 1 جوان 2020، بمقر المجلس، وبرئاسة رئيسها عبد القادر عبد اللاوي لقاء جمعها بوزير الخارجية صبري بوقدوم وبكاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية والكفاءات بالخارج رشيد بلادهان لمناقشة القضايا الراهنة، كما حضرت الجلسة الوزيرة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

ويعد هذا اللقاء الاول من نوعه في رحاب المجلس الشعبي الوطني وعهدته، حسبما أكد عليه السيد عبد القادر عبد اللاوي، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية للمجلس الشعبي الوطني في كلمته الافتتاحية.

وثمن السيد عبد اللاوي في البداية، استحداث رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لكتابة الدولة تعني بقضايا الجالية وكذا بالكفاءات الوطنية.

وقال أن هذا اللقاء سيفتح بلا شك شهية البرلمانيين من اجل التحاور حول ملفات حيوية أنية وهو خطوة هامة توضح معالم الجزائر الجديدة والعلاقة التي ينبغي أن تكون قائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال السيد عبد اللاوي أن البرلمانيين الجزائريين يرون أن تواتر الاعتداء الاعلامي من طرف المؤسسات الإعلامية العمومية الفرنسية لا يمت بأي صلة لحرية التعبير أو حق إثبات رأي في المجال العمومي وأنه عندما تنخرط جهات إعلامية عمومية فرنسية في حملة متواترة على سيادة بلدنا، فهذا يقتضي ليس فقط من البرلمان، بل من كل جزائري أن يعبر عن سخطه واستنكاره ورفضه.

وفي هذا الإطار، دعا الجانب الآخر إلى الحفاظ على المعابر بين الشعوب من خلال التحكم في لسانه وفي خدمه الإعلامي ومرتزقته، مستطردا بالقول إن كانت العلاقة بين الشعوب قد تخترقها بعض التوترات، فإن العلاقة بين الدول مقننة سياسيا وفق معاهدات ونظم حاضنتها مؤسسات دولية.

وخاطب رئيس اللجنة، باسم البرلمانيين الجزائريين، الجهات التي كوتها الخسارات في العلاقات الدولية حاليا، داعيا إياها إلى البحث عن مخارج حروب بعيدا عن الجزائر.

وتطرق إلى التاريخ الدموي للمؤسسة السياسية الفرنسية وجنرالاتها المجرمين، مطالبا الهيئات المعنية الدفاع بالقوة اللازمة عن حوض الجزائر وكرامتها، بخاصة ما تعلق بإعادة توطين رفات شهدائنا ودفنهم بوطنهم احتراما للكرامة الانسانية وإعادة أرشيفنا المسلوب وصون حقوق مهاجرينا الذين يمثلون معبرا إنسانيا بين الشعب الجزائري والشعوب الأخرى.

كما عرج السيد عبد اللاوي في كلمته على مناطق البحر الابيض المتوسط والصحراء والساحل التي تمر بمرحلة ساخنة قد تتحدد على إثرها تغيرات عميقة في هذا الفضاء الذي توجد الجزائر بوزنها ومبادئها في قلبه، مضيفا أن مبادئ الجزائر الراسخة جعلتها تفسد الحفل على البعض.

من جانبه، أكد وزير الشؤون الخارجية ، السيد صبري بوقدوم ، على المبادئ المعروفة التي تعمل في إطارها الدبلوماسية الجزائرية والمتمثلة أساسا في احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مع احترام قواعد حسن الجوار، مبرزا الأهمية الخاصة التي توليها لإفريقيا لاسيما منطقة الساحل ولمحيطها المباشر.

فقد تناول السيد بوقدوم ، موقف الجزائر وعمل دبلوماسيتها إزاء عدد من القضايا الراهنة من بينها القضية الصحراوية والوضع في ليبيا والقضية الفلسطينية، مؤكدا أن الدبلوماسية الجزائرية تعمل ضمن عدة محاور لتجسيد هذه التوجهات الكبرى مع إيلاء أهمية خاصة لإفريقيا ولاسيما الساحل ولمحيطها المباشر (المغرب ، المتوسط ، الصحراء الغربية، أوروبا والعالم العربي).

وفي هذا الشأن، جدد وزير الشؤون الخارجية دعم الجزائر لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ودعوتها إلى الإسراع في تعيين مبعوث شخصي جديد للامين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية .

وقال في هذا الصدد أن الجزائر تواصل جهودها في تحسيس المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بأهمية معالجة هذه القضية التي طال أمدها بالجدية والمسؤولية اللازمتين في ضوء قرارات الشرعية الدولية والعقيدة الاممية في مجال تصفية الاستعمار.

أما فيما يخص الشأن الليبي، قال السيد بوقدوم انه وبرغم التطورات الميدانية الخطرة التي يعيشها هذا البلد إلا أن الجزائر لا زالت تواصل جهودها من أجل تخفيف حدة التوتر وإقناع مختلف الأطراف المعنية بأهمية مواصلة مسار الحل السياسي وتساعدها على ذلك الثقة الكبيرة التي تحوزها من قبل مختلف الاطراف الليبية.

وستواصل الجزائر، يضيف السيد بوقدوم، إتصالاتها وجهودها بشكل متصاعد بالتوازي مع تحسن الظروف الصحية الدولية من أجل تشجيع الليبيين على الرجوع إلى طاولة المفاوضات، وتنظر في هذا الصدد باهتمام لمختلف المبادرات الليبية الرامية إلى تفعيل المسار السياسي .

وحول القضية الفلسطينية، أكد رئيس الديبلوماسية أن الجزائر تواصل التأكيد بشكل مستمر على دعم حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية ورفض سياسة الامر الواقع جملة وتفصيلا.

بالموازاة مع ذلك، وحسب ما أكد عليه السيد صبري بوقدوم، فإن الدبلوماسية الجزائرية تولي اهتماما كبيرا لترقية حركيات التعاون والشراكة والإندماج في كل الفضاءات التي تنتمي إليها حيث تعمل على ترقية الاندماج الإفريقي عبر تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وتعزيز التعاون في الاطار المغاربي والعربي والإسلامي كما تواصل تعاونها ضمن مختلف الاطر المتوسطية.

كما تتبنى الدبلوماسية الجزائرية، حسب ذات المتحدث، سياسة متوازنة وبراغماتية في تعزيز علاقاتها مع مختلف الشركاء دون استثناء ضمن مقاربة (رابح –رابح) القائمة على الاحترام المتبادل والندية في التعامل وتوازن المصالح وذلك بما يسمح بتعظيم فرصة الشراكة الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والترويج للصادرات الجزائرية وترقية الجزائر كوجهة سياحية بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية .

وفي جانب أخر، شدد وزير الشؤون الخارجية على أن الجهاز الدبلوماسي والقنصلي يولي عناية خاصة للجالية الجزائرية والكفاءات الوطنية بالخارج.

من جانبه، استعرض السيد كاتب الدولة المكلف بالجالية والكفاءات الجزائرية بالخارج السياسة الجديدة التي تنتهجها السلطات الجزائرية تجاه جاليتنا المقيمة بالخارج و التي ترتكز على مد جسور الحوار و اقامة علاقة ثقة، وأكد أن الدولة حريصة على التكفل بمجمل انشغالات أبناء الجالية، وأنها تسعى لإدماج الكفاءات الجزائرية في مسار التنمية الوطنية، مشيرا إلى وجود أزيد من 25 ألف خبير جزائري بالخارج في مختلف الاختصاص، وبهذا الخصوص صرح السيد كاتب الدولة بأنه قد تقرر إنشاء بوابة إليكترونية لخلق فضاء للتواصل بين الخبرات الوطنية والمؤسسات الوطنية، وأوضح بخصوص الجزائريين العالقين بالخارج أن الدولة كانت حريصة كل الحرص على التكفل بهم وإرجاعهم لأرض الوطن.

للاشارة، ثمنت تدخلات النواب عقد مثل هذه الاجتماعات وتبادل المعطيات حول مسائل تهم العمل المتكامل، مع تقدير مواقف السياسة الخارجية الثابتة وتفاعل أداء العمل الدبلوماسي في إطارها وباتجاه العديد من القضايا، لتتمحور انشغالاتهم وتساؤلاتهم حول مواقف السياسة الخارجية للجزائر من مستجدات الأوضاع بليبيا والقضية الصحراوية والساحل الافريقي والعالم العربي، و دعم دور الدبلوماسية البرلمانية وتواصلها مع البرلمانات في الخارج والتنسيق الواجب توفيره تكاملا مع الديبلوماسية الرسمية، والاختلالات الهيكلية والبنيوية الدولية التي ستحدث عبر تداعيات الازمة الصحية العالمية، وكذا أوضاع الجالية الوطنية بالخارج والتواصل معها والعمل مع النخبة الجزائرية في الخارج وخلق أجواء الثقة لعودتها من أجل المساهمة في تنمية البلد، وحول العالقين في بعض الدول والراغبين في العودة إلى البلاد، وتدابير استكمال مواصلة إعادتهم جميعا أمام الصعوبات المسجلة ضمن الإجراءات المتخذة من طرف دول العالم في مواجهة الوباء ومنها غلق المجال الجوي العالمي، إلى جانب ما يتعلق بنقل جثامين الموتى.

وفي السياق، سجل أحد النواب أن التحدي حول هذه المسألة كبير ولابد من النجاح فيه، فيما أشار إلى تحدي ثان يتعلق بترقية أداء الممثليات بالخارج، كفاءة ومردودية، بالنظر لتنوع مجال العمل الدبلوماسي وتفتحه لخدمة ميادين أخرى، منها الاقتصادية، كما تناولت بعض المداخلات مسالة تثمين الاملاك الجزائرية بالخارج ومنح التأشيرات مع تحديد مسؤوليات الاختصاص.

المجلس الدستوري يباشر تفعيل إجراءات الدفع بعدم الدستورية...

باشر المجلس الدستوري أيام 4و5و6 ماي 2020، تفعيل إجراءات الدفع بعدم دستورية الدفع المحال عليه... وذلك بمقتضى الاجراءات القانونية، وبالاستماع إلى مختلف الجهات، وبالاطلاع على مختلف القرارات والملاحظات والردود المكتوبة المقدمة من مختلف الجهات المختصة، كالتي قدمها رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل بعد توصله بقرار المجلس الدستوري رقم 01/ق م د/د ع د/20 مؤرخ في 13 رمضان عام 1441 الموافق 6 ماي 2020، القاضي بدستورية المادة (496 النقطة 6) من قانون الإجراءات الجزائية.

إن إجراء الدفع بعدم الدستورية الذي يسمح لأحد أطراف المحاكمة بالتمسك بعدم دستورية حكم تشريعي يعتبر أنه يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها له الدستور، المحال عن طريق المحكمة العليا أو مجلس الدولة، يتبع مجموعة من الاجراءات القانونية والتنظيمية والتطبيقية يشارك فيها بعض الأطراف لبث المجلس الدستوري فيه.

وعلى ذلك، عمل المجلس الدستوري بأحكام المادة 188 من الدستور، وبموجب إخطار بناءا على إحالة من المحكمة العليا توصل المجلس الدستوري يوم 15 جانفي سنة 2020 بقرار مؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2019، تحت رقم الفهرس 19/00016، ومتعلق بدفع أثاره (ح.ر) و(ب.ر) بواسطة محاميهما الأستاذين (ب.ف) و(أ.س)، المعتمدين لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، واللذين ينازعان في دستورية المادة (496 النقطة 6) من قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

فقد تمسكا كلا من السيد (ح.ر) والسيد (ب.ر) بواسطة محاميهما الأستاذين (ب.ف) و(أ.س) بعدم دستورية نص المادة (496 النقطة 6) من قانون الاجراءات الجزائية، الذي يحرمهما من الطعن بالنقض في قرار صادر عن مجلس قضاء الجزائر يوم 28 مارس 2019 قضى بإدانتهما والحكم عليهما بغرامة نافذة قدرها 20000دج من أجل إقرار عمدا لوقائع غير صحيحة والسعي لها، الفعل المنصوص والمعاقب عليه بنص المادة 228 (الفقرتين الأولى و3) من قانون العقوبات.

وجاء في مذكرة الدفع بعدم الدستورية، أن احتجاجهما يستوفي الشروط والاجراءات التي تحكم الدفع بعدم الدستورية طبقا لاحكام القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018. متمسكان بعدم دستورية المادة (496 النقطة 6) التي تنص على عدم جواز الطعن بالنقض في الاحكام والقرارات الفاصلة في الموضوع الصادرة في آخر درجة في الجنح القاضية بغقوبة غرامة تساوي 50000دج أو تقل عنها وهو ما يتعارض مع أحكام المادة 171 (الفقرتين الأولى والثالثة) من الدستور التي تنص على أن المحكمة العليا تمثل الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم. وتضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد ويسهران على احترام القانون.

واعتبرا المدعيان أن هذا النص يحرمهما من ممارسة حقهما في الطعن بالنقض المكفول بموجب الدستور المكرس لمبدأ التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية وفقا لنص المادة 160 (الفقرة 2) من الدستور.

فقد تقدما محاميي (ح.ر) و(ب.ر) بتاريخ 4 يوليو 2019 بمذكرة إضافية تدعيما لدفعهما المتعلق بعدم الدستورية، وبتاريخ 10 ديسمبر 2019 قدما المدعيان ملاحظات مكتوبة أمام المحكمة العليا جاء فيها أنه لحقهما ضرر من تطبيق نص المادة (496 النقطة 6)، استنادا إلى قرار المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 20 نوفمبر 2019 بعدم دستورية نص المادة 416 (الفقرة الأولى) من قانون الاجراءات الجزائية.

وعملا بأحكام المادة 188 نت الدستور، وبموجب إخطار بناء على إحالة من المحكمة العليا توصل المجلس الدستوري يوم 15 جانفي 2020 بقرار مؤرخ في 26 ديسمبر 2019، تحت رقم الفهرس 19/00016، ومتعلق بدفع اثاره (ح.ر) و(ب.ر) بواسطة محاميهما الأستاذين (ب.ف) و(أ.س) المعتمدين لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، واللذين ينازعان في دستورية المادة (496 النقطة 6) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

وبناءا على الدستور، وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-16 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق ل2 سبتمبر 2018 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق الدفع بعدم الدستورية، وبمقتضى النظام المؤرخ في 21 ماي 2019 المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري، المعدل والمتمم، وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم.

وباطلاع المجلس الدستوري على قرار إحالة الدفع بعدم الدستورية من طرف المحكمة العليا بتاريخ 26 ديسمبر 2019 تحت رقم الفهرس 19/00016، والوثائق المرفقة، وبالاطلاع على الملاحظات والردود المكتوبة المقدمة من طرف رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل، السالف ذكرها، والردود المكتوبة من قبل رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد شنيني، والوزير الأول، السيد جراد والأطراف..

وجاء قرار المجلس الدستوري موافقا للملاحظات المكتوبة التي قدمها رئيس مجلس الأمة بالنيابة حول قضية الدفع بعدم دستورية المادة 496 (النقطة) 6 من قانون

الإجراءات الجزائية التي رُفعت إلى المجلس الدستوري للبث فيها.

حيث أكد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، في الملاحظات المكتوبة التي قدمها للمجلس الدستوري أن المادة (496 النقطة 6) من قانون الإجراءات الجزائية لا تتعارض مع المادة (160 الفقرة 2) من الدستور، لأن الطعن بالنقض يعد درجة ثالثة من درجات التقاضي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، اعتبر أن النص يتعارض مع التزمت به الجزائر بموجب الاتفاقية الأممية للحقوق المدنية والسياسية والتي صادقت عليها الجزائر، كما اعتبر الصياغة الحالية للمادة (496 النقطة 6) تتعارض مع روح المادة الأولى (المطة) 7 من قانون الإجراءات الجزائية، لذلك يعتقد مباشرة فحص معمق لهذا الوجه المثار.

كما تضمنت الملاحظات المكتوبة الواردة إلى المجلس الدستوري من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد عبد القادر شنين، إقرار بدستورية المادة (496 النقطة 6) من قانون الإجراءات الجزائية، وأن المادة 171 من الدستور لا علاقة لها بالحقوق التي يضمنها الدستور، ذلك أن هذا الحكم الدستوري يكتفي بتحديد مهام المحكمة العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع.

في حين جاء في الملاحظات المكتوبة الواردة إلى المجلس الدستوري من طرف الوزير الأول، السيد عبد المجيد جراد، أن المادة (496 النقطة 6) من قانون الإجراءات الجزائية، تؤكد صراحة على احترام درجتي التقاضي، وأن غرض المشرع من وضع شرط لقبول الطعن بالنقض هو تقليص عدد الطعون المرفوعة أمام المحكمة العليا والتحكم في حجم العمل القضائي على مستوى هذه الهيئة العليا لحسن سير مرفق القضاء.

وبرر النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر في ملاحظاته المكتوبة الواردة إلى المجلس الدستوري القيود والاستثناءات الواردة على الحق في الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة (496 النقطة 6) من قانون الإجراءات الجزائية، معتبرا عدم تأسيس الدفع بحكم تغيير موضوعه ما بين مذكرتي الطعن، وأن رقابة المحكمة العليا تتم بمناسبة النظر في الطعون المرفوعة أمامها، وأن النص الدستوري المستند إليه لا يشكل سببا لرفع كل الطعون أمام المحكمة العليا، وعليه يتعين رفض الدفع لعدم تأسيسه.

وأخذا بنص المادة 694 المعدلة من قانون الإجراءات الجزائية، واعتبارا أن حق التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية تضمنه المادة 160 (الفقرة 2) من الدستور، والذي عبر عنه المجلس الدستوري في قراره رقم 01/ق م د/د ع د/19 بتاريخ 19 نوفمبر 2019، الذي يصرح من خلاله بعدم دستورية الحكم التشريعي الوارد في الفقرتين الأولى و2 من المادة 416 من قانون الاجراءات الجزائية، أما في قضية الحال فان المدعين، كما أشار اليه مكتوب رئيس مجلس الأمة، استنفذا حقهما في التقاضي على درجتين، إذ تمت محاكمتهما كمتهمين أمام محكمة الدرجة الأولى ثم أمام المجلس القضائي، وبالتالي فإن حقهما في التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية الذي تضمنته المادة 160 الفقرة 2 من الدستور قد تحقق.

ولأن المادة 171 المستند إليها تنص على ان المحكمة العليا تمثل الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم، وبالتالي فهي لا تتضمن ما يفيد أن الطعن بالنقض درجة من درجات التقاضي، وأن الطعن بالنقض ليس امتدادا للخصوصية الأصلية ولا يملك فيه الخصوم المزايا التي يكلفها لهم قاضي الموضوع من تقديم طلبات أو أوجه دفاع جديدة لم يسبق عرشها من قبل.

وأن أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت اليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-67 المؤرخ في 16 ماي 1989، لا سيما المادة 2 والتي أشار إليها رئيس مجلس الأمة في مراسلته الكتابية للمجلس الدستوري والتي تنص على أن تتعهد كل دولة طرف بتنميو امكانيات التظلم القضائي، والمادة 14-5 التي تنص على أن كل شخص أدين بجريمة حق اللجوء، وفقا للقانون، إلى محكمة أعلى كي تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه وهو ما تضمنه المادة 160 الفقرة 2 من الدستور من خلال مبدأ التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية.

وأخذا بالاعتبار المادة 140 (النقطة 7) واعتبارا بالنتيجة، فان المشرع بنص المادة (496 النقطة 6) يكون قد مارس الاختصاص المخول له من قبل المؤسس الدستوري، ومن ثم لم يمس بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا، الأمر الذي يتعين معه التصريح بدستورية النقطة 6 من المادة 496 من قانون الاجراءات الجزائية.

وتبين على اثر ما سبق ذكره أن المشرع بنصه في (496 النقطة 6) يكون قد مارس الاختصاص المخول له من قبل المؤسس الدستوري، ومن ثم لم يمس بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا، الأمر الذي يتعين معه تصريح المجلس الدستوري بدستورية النقطة 6 من المادة 496 من قانون الإجراءات الجزائية.

إصدارات

النشرة الإعلامية لمؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الافريقية في عددها الاول لسنة 2020

أصدر مؤتمر هيئات الرقابة الدستورية الافريقية (سجسا) العدد الأول من منشور المنظمة بعنوان **"النشرة الإعلامية للمؤتمر"** بأربع لغات العربية، الإنجليزية، البرتغالية والفرنسية.

النشرة الإعلامية التي تعدها الأمانة العامة للمؤتمر، تحتوي على مجموع أنشطة الرئيس والمحاكم والمجالس الأعضاء، وكذا التطورات الدستورية والانتخابية وغيرها من الاحداث التي شهدتها افريقيا خلال الفصل الماضي.

ما هو الدفع بعدم الدستورية

الدفع بعدم الدستورية إجراء يسمح لأحد أطراف المحاكمة بالتمسك بعدم دستورية حكم تشريعي يعتبر أنه يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها له الدستور.

والدفع بعدم الدستورية حق ممنوح لكل متقاض عندما يَدّعي أمام جهة قضائية، أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور، بإخطار المجلس الدستوري عن طريق الإحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة

هذه الآلية التي أدرجها التعديل الدستوري لمارس 2016 كفيلة بدعم مكانة المجلس الدستوري ودوره في مسار بناء دولة القانون وتعميق الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

ما المقصود بالنص التشريعي؟

يجب أن يكون النص الذي يمكن الاحتجاج بعدم دستوريته ذي طبيعة تشريعية، أي نص قانوني صوت عليه البرلمان وأصدره رئيس الجمهورية وأصبح ساري المفعول.

ماهي الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور؟

هي مجموعة الحقوق والحريات الواردة على وجه الخصوص في المواد من 32 إلى 73، ضمن الفصل الرابع من الدستور تحت عنوان « الحقوق والحريات» كما أن ديباجة الدستور تعتبرا مصدرا للحقوق والحريات التي يضمنها الدستور.

ما هي الجهة القضائية والفترة التي يمكن خلالها التمسك بالدفع بعدم الدستورية؟

يمكن رفع الدفع بعدم الدستورية أمام أية جهة قضائية في النظام القضائي العادي أو الإداري، وذلك على مستوى أي مرحلة من مراحل المحاكمة: الدرجة الأولى أو الاستئناف أو النقض.

ما هي شروط قبول الدفع بعدم الدستورية؟

هناك نوعين من الشروط، شروط شكلية وأخرى موضوعية.

- وتتمثل الشروط الشكلية في: تقديم الدفع بعدم الدستورية بمذكرة مكتوبة، منفصلة ومسببة.
- أما فيما يخص الشروط الموضوعية فهي كالآتي:
- أن يتوقف على الحكم التشريعي مصير النزاع أو أن يشكل أساسا للمتابعة.
- ألا يكون الحكم التشريعي قد سبق التصريح بمطابقته للدستور من طرف المجلس الدستوري، باستثناء حال تغيير الظروف.
- أن يتسم الدفع بعدم الدستورية بالجدية.

بماذا تقوم الجهات القضائية إثر الدفع بعدم الدستورية؟

تفحص الجهة القضائية مدى توفر شروط قبول الدفع بعدم الدستورية. وتفصل دون انتظار وبقرار مسبب في قابلية إرسال الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة، بعد استطلاع رأي النيابة العامة أو محافظ الدولة

إذا اعتبرت الجهة القضائية الدفع بعدم الدستورية مقبولا، ترسل قرارها المسبب مع عرائض الأطراف ومذكراتهم إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة في أجل 10 أيام من صدوره.

وفي حالة رفض الدفع بعدم الدستورية، يبلغ قرار الرفض إلى الأطراف، ولا يمكن أن يكون محل اعتراض إلا بمناسبة الطعن ضد الحكم الفاصل في النزاع الأصلي أو جزء منه، وذلك بموجب مذكرة مكتوبة، منفصلة ومسببة.

ما هي آثار إرسال الدفع بعدم الدستورية إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة على النزاع؟

في حالة قبول الدفع بعدم الدستورية، يتوقف سير الدعوى إلى غاية صدور قرار المحكمة العليا أو مجلس الدولة أو المجلس الدستوري عند إحالة الدفع إليه.

غير أن قبول الدفع بعدم الدستورية لا يترتب عليه وقف سير التحقيق. كما لا يؤثر في استمرارية الدعوى، عندما يكون شخص محروما من الحرية أو عندما تهدف الدعوى إلى وضع حد للحرمان من الحرية، وكذا عندما ينص القانون على وجوب الفصل في أجل محدد أو على سبيل الاستعجال.

ماهو دور المحكمة العليا ومجلس الدولة في إجراء الدفع بعدم الدستورية؟

بعد تلقي المحكمة العليا أو مجلس الدولة إرسال الدفع بعدم الدستورية، تفصل في أجل شهرين (02) في إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري.

في حالة توجه الأطراف مباشرة إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة، تفصل هاتين الأخيرتين على سبيل الأولية وفي أجل شهرين (02) في إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري.

إذا لم تتخذ المحكمة العليا أو مجلس الدولة قرارا في هذا الأجل، يوجه ملف الدفع بعدم الدستورية تلقائيا إلى المجلس الدستوري.

ماهي الإجراءات المتبعة امام المحكمة العليا أو مجلس الدولة عند الفصل في إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري؟

يستطلع كل من الرئيس الأول للمحكمة العليا أو رئيس مجلس الدولة فورا رأي النائب العام أو محافظ الدولة.

كما يتم تمكين الأطراف من تقديم ملاحظاتهم المكتوبة.

ماهي شروط إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري؟

تتم إحالة الدفع بعدم الدستورية إلى المجلس الدستوري، متى تأكدت المحكمة العليا أو مجلس الدولة من إسيفاءه الشروط الموضوعية الآتية:

- أن يتوقف على الحكم التشريعي مصير النزاع أو أن يشكل أساسا للمتابعة،
- ألا يكون الحكم التشريعي قد سبق التصريح بمطابقته للدستور من طرف المجلس الدستوري، باستثناء حال تغيير الظروف.
- أن يتسم الدفع بعدم الدستورية بالجدية.

ما هو دور المجلس الدستوري في إجراء الدفع بعدم الدستورية؟

المجلس الدستوري هو الجهة المخول لها الفصل في الدفع بعدم الدستورية.

عند إخطاره، يعلم المجلس الدستوري فورا رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول، الذين يمكنهم توجيه ملاحظاتهم حول الدفع بعدم الدستورية.

تكون جلسة المجلس الدستوري علنية. ويمكن للأطراف الممثلة من طرف محاميها وكذا لممثل الحكومة إبداء ملاحظاتهم خلال نقاش وجاهي.

ما هي آثار الدفع بعدم الدستورية؟

يصدر المجلس الدستوري قراراه خلال أربعة أشهر (4) التي تلي إخطاره، ويمكن تمديد هذا الأجل مرة واحدة لمدة أقصاها أربعة أشهر (4)، بناء على قرار مسبب يبلغ إلى الجهة القضائية صاحبة الإخطار.

إذا اعتبر المجلس الدستوري الحكم التشريعي موضوع الدفع بعدم الدستورية غير دستوري، يستبعد تطبيقه على النزاع الذي أثير فيه، ويصبح عديم الأثر ابتداء من اليوم الذي يحدده قرار المجلس الدستوري.

يبلغ قرار المجلس الدستوري للمحكمة العليا أو لمجلس الدولة لإخبار الجهة القضائية التي رفع أمامها الدفع بعدم الدستورية.

ينشر قرار المجلس الدستوري في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

هل جلسات المجلس الدستوري علنية؟

جلسات المجلس الدستوري علنية. يتم الإعلان عن تواريخ إنعقادها في الموقع الإلكتروني للمجلس الدستوري.

على المواطنين الراغبين حضور الجلسات، القدوم إلى مقر المجلس الدستوري ساعة قبل الجلسة، مرفقين ببطاقة الهوية.

تحضيرا للمؤتمر الخامس لقمة رؤساء البرلمانات، رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين وفي مشاركاته المتعددة في الاجتماعات التحضيرية عبر تقنية التحاضر عن بعد يؤكد:

..في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية:

على ضرورة إعادة تشكيل أولويات العمل البرلماني المشترك

شارك رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين يوم الثلاثاء 21 أفريل 2020، عبر استخدام تقنية التواصل عن بعد، في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس لقمة رؤساء البرلمانات المزمع عقده في النمسا من 19 إلى 21 أوت 2020.

وتضمن الاجتماع، بمشاركة 22 دولة، مناقشة برنامج القمة ومشروع البيان الختامي الذي أثرته الجزائر بتسعة اقتراحات وتعديلات ترتبط بأهمية التضامن الدولي والعمل البرلماني المشترك في سياق عالمي استثنائي، مميز بجائحة كوفيد 19، وما سينتج عنها من تحولات عميقة في هيكلة العلاقات الدولية.

ويدعو المقترح الجزائري، الذي فصل حيثياته رئيس المجلس، إلى إعادة النظر في تشكيل أولويات العمل البرلماني المشترك وجعل الحق في الصحة والامن الصحي في سياق الازمات، وكذا نشر ثقافة العيش معا في سلام وترقية العمل المتعدد الأطراف الراعي لسيادة الدول ومن أجل السلم والامن والرخاء وبما يعزز التضامن المشترك بين شعوب العالم.

..وفي الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية:

على إعادة النظر في تشكيل الأولويات بما يتوافق مع التحديات والرهانات والتهديدات والمخاطر الحالية والقادمة

كما شارك رئيس المجلس الشعبي الوطني، سليمان شنين، يوم الأربعاء 13 ماي 2020، بتقنية التحاضر عن بعد، في الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية للقمة الخامسة لرؤساء البرلمانات المزمع عقده في النمسا من 19 إلى 21 أوت 2020.

وتضمن الاجتماع جدول أعمال من 7 نقاط، أبرزها المناقشة والمصادقة على مشروع الإعلان المعدل قبل إرساله للإثراء من قبل البرلمانات الوطنية، إلى جانب التقارير واللوائح التوجيهية لجلسات النقاش وكذا مشروع برنامج القمة والشخصيات التي ستنشط النقاش العام وكذا تحديد قائمة الملاحظين المدعوين لحضور فعاليات القمة، ومسائل تقنية أخرى.

ورافعت الجزائر خلال إثراء مشروع إعلان القمة من أجل مقترحاتها الخاصة بتعزيز التضامن الدولي، الالتزام بقواعد ومبادئ الشرعية الدولية، العمل على ترقية السلم والأمن الدوليين والاحترام المطلق لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وكذا الدعوة لجعل الحق في الصحة هدفا استراتيجيا للتعاون الدولي وللمساعدات التنموية الموجهة خاصة للدول الأقل نموا.

وتضمنت مقترحات الجزائر، ايضا، التأكيد على ضرورة العمل المستديم في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والسعي لتجفيف منابع تمويله بما في ذلك عن طريق تجريم دفع الفدية.

كما شدد رئيس المجلس، سليمان شنين، في مداخلته على خصوصيات السياق الحالي، والتي تستدعي من الاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية إعادة النظر في تشكيل أولوياتها بما يتوافق مع التحديات والرهانات والتهديدات والمخاطر الحالية والقادمة، خدمة لمبادئ المصير الإنساني المشترك والتضامن بين الشعوب والتمكين السيادي للدول في تحديد أولوياتها وحماية مواطنيها.

..وفي الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية:

على محتوى اللائحة الأممية 1514 في مشروع إعلان قمة رؤساء البرلمانات

أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد سليمان شنين، يوم الثلاثاء 2 جوان 2020، في الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية للقمة الخامسة لرؤساء البرلمانات المزمع عقده في النمسا من 19 إلى 21 أوت القادم، ضرورة تعزيز التعاون الذي يعود بالنفع المتبادل، في مجالات مختلفة، ومن خلاله ضرورة التزام الدول الأعضاء بالمبادئ والاهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما الاحكام التي تهدف إلى تعزيز وتقوية أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء.

وثمن رئيس المجلس في مداخلته، بتقنية التحاضر عن بعد، أهمية عمل لجنة الصياغة في إعداد إعلان أكثر انسجاما وشمولية، مشددا على ضرورة إدراج البند المتضمن حق الشعوب في تقرير المصير الذي يعد مبدأ أساسيا في القانون الدولي (المادة 1 فقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، اللائحة 1514 للجمعية العامة للأمم المتحدة ليوم 14 ديسمبر 1960)، وعنصرا داعما للأمن والسلم الدوليين وحقا من حقوق الانسان، مؤكدا أن ذلك يتزامن والذكرى ال 60للائحة الأممية ، وهي المسالة التي أشادت بها رئيسة الاتحاد البرلمان الدولي .

كما تناول السيد شنين خلال إثراء مشروع إعلان القمة خصوصيات السياق الدولي الحالي لجائحة كورونا وتشجيع التعاون المتعدد الأطراف القائم على التضامن الإنساني والالتزام بقواعد ومبادئ الشرعية الدولية والعمل على ترقية السلم والأمن الدوليين والاحترام المطلق لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وكذا التأكيد على دور الدبلوماسية البرلمانية في تفعيل التعاون بين الشعوب.

وتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة 7 نقاط، أبرزها دراسة مسودة الإعلان المنقحة وإحالتها بعد المصادقة إلى رؤساء البرلمانات لاقتراح تعديلات قصد المصادقة النهائية في شهر أوت، واتخاذ القرار النهائي بشأن تقارير المؤتمر والمذكرات التوجيهية المتعلقة باجتماعات النقاش، واقتراحات المدعوين لمختلف الاجتماعات، والمصادقة على القائمة النهائية للرؤساء المسؤولين عن الاجتماعات والتقارير والفصل بشأن الملاحظين الذين ستتم دعوتهم للمؤتمر.

وبالموازاة مع بحث وضعية تقدم الاشغال التحضيرية للمؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات من قبل الأمين العام، بحث اجتماع اللجنة التحضيرية السيناريوهات المحتملة بخصوص الحضور إلى المؤتمر في شهر اوت والخيارات الممكنة بشأن صيغته ورزنامته.

حمة سلامة رئيسا للمجلس الوطني الصحراوي

انتخب السيد حمة سلامة على رأس المجلس الوطني للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، يوم 16 مارس 2020، خلال الجلسة التأسيسية للمجلس الوطني ببلدة بئر لحلو المحررة، ومن بين مرشحين هم السالك بابا حسنة، وحمة سلامة. حيث حصل هذا الأخير على أغلبية الأصوات.

وكان النواب الجدد قد صادقوا قبل عملية الانتخابات على لجنة من النواب لتسيير عملية الاقتراع. وقد تمت عملية انتخاب نواب المجلس الوطني الصحراوي خلال الندوات السياسية التي عقدت بين الثامن والتاسع مارس الجاري.

وقد توجه رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل، إلى السيد حمة سلامة بخالص التهاني والتبريك، معربا، في ذات السياق، عن صادق تمنياته له بالتوفيق والسداد في تأدية مهامه السامية والنبيلة.

مؤكدا له، في سياق متصل، دوام الجزائر وثباتها على تضامنها الأخوي مع البلد الشقيق وقضيته العادلة.. داعيا المولى أن يحقق للشعب الصحراوي الشقيق ما يصبو إليه في الحرية والانعتاق، وما يتطلع إليه من نصر مؤزر بإذن الله عبر استرجاع حقوقه المشروعة.

فقدان القضية الصحراوية أمحمد خداد، واحدا من ألمع الوجوه النضالية

أيام على تنصيب السيد حمة سلامة رئيسا للمجلس الوطني للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشقيقة، توجه إليه رئيس مجلس الأمة بالنيابة، السيد صالح قوجيل بأخلص التعازي لفقدان القضية الصحراوية واحدا من ألمع الوجوه النضالية التي كرست حياتها لخدمة وطنها في مختلف المسؤوليات والمواقع السياسية.

فقد شيع الصحراويون يوم 7 جوان 2020، بحزن وأسى جثمان الراحل أمحمد خداد موسى الذي وافاه الأجل المحتوم فاتح أبريل الماضي إثر مرض عضال، بمقبرة ولاية السمارة.

وجرت مراسم تشييع جنازة الشهيد في موكب جنائزي مهيب، بحضور رئيس الجمهورية الأمين العام لجبهة البوليساريو السيد إبراهيم غالي وأعضاء الأمانة الوطنية والحكومة، المجلس الوطني، المجلس الاستشاري، وفود أجنبية صديقة وجمع غفير من مختلف تواجدات الجسم الوطني الصحراوي.

ونقل نعش الشهيد الراحل الذي لف بالعلم الصحراوي من الشهيد الحافظ إلى مقبرة ولاية السمارة.

الراحل أمحمد خداد توفي فاتح أبريل إثر مرض عضال، لكن الظروف الصحية العالمية التي يشهدها العالم جراء انتشار جائحة كورونا حالت دون نقله جثمانه إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين.

وفور الإعلان عن وفاته، أعلنت رئاسة الجمهورية حدادا على روح الراحل أمحمد خداد لمدة أسبوع، وشكلت لجنة مكلفة بمراسم تشييع جثمانه.

للتذكير، تقلد الدبلوماسي أمحمد خداد قيد حياته الكثير من المهام والمسؤوليات في جبهة البوليساريو والدولة الصحراوية على المستويين الداخلي في الولايات والمؤسسات الصحراوية، وفي الخارج بالسفارات والبعثات الدبلوماسية، كما اضطلع بدور محوري في مسار التسوية الأممي الإفريقي، كمنسق مع بعثة المينورسو ومفاوض بارز في الوفد الصحراوي الذي كلف بحضور ومتابعة المفاوضات الأممية بين طرفي النزاع جبهة البوليساريو والمغرب لتسوية النزاع بالصحراء الغربية ، كما كان للراحل دور كبير في المعركة القانونية والقضائية التي لا زالت تخوضها جبهة البوليساريو في المؤسسات التشريعية والسياسية الأوروبية لفضح ووقف نهب ثروات الشعب الصحراوي ، وظل على العهد إلى أن وافاه الأجل المحتوم.

الحزب الحاكم في كوريا الجنوبية يحقق فوزاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية

حقق الحزب الديمقراطي الحاكم في كوريا الجنوبية، فوزا ساحقا في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم الأربعاء 15 أفريل 2020، على ما يبدو لدعم الناخبين جهود الحكومة للتصدي لوباء كورونا المستجد.

وأجرت كوريا الجنوبية انتخاباتها البرلمانية التي تتم مرة كل أربع سنوات لاختيار 300 عضو للجمعية الوطنية و253 مقعدا برلمانيا مباشرا و47 مقعد تمثيل نسبي، وسط مكافحة البلاد لتخطي أزمة كوفيد19-.

وحصل حزب الرئيس على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية للمرة الأولى منذ 12 عاما، بعد اقتراع شهد، على الرغم من انتشار مرض كوفيد19-، مشاركة قياسية بلغت 66,2 بالمئة، وهي الأكبر في انتخابات تشريعية منذ 28 عاما.

وسمحت السلطات لنحو 2800 مريض بفيروس كورونا بالتصويت بالبريد أو بشكل شخصي مستخدمين غرف تصويت خاصة، كما أدلى أكثر من 13 ألف شخص يخضعون للعزل الذاتي بأصواتهم بعد إغلاق مراكز الاقتراع.

وحصد الحزب الديمقراطي الحاكم 180 مقعدا في البرلمان المؤلف من 300 مقعد، ارتفاعا من 120 حاليا. وحصل الائتلاف المحافظ المعارض الرئيسي على 103 مقاعد، وفقا للجنة الانتخابات الوطنية.

وتابع الكثيرون بالخارج الانتخابات الكورية عن كثب، حيث أن كوريا الجنوبية أصبحت أول بلد رئيسي يعقد انتخابات وطنية بعد اجتياح وباء كوفيد19- العالم.

موسى تيمبيني رئيسا جديدا للجمعية الوطنية في مالي

انتخب البرلمان المالي يوم 19 أفريل 2020، النائب موسى تيمبيني رئيسًا جديدًا له بعد حصوله على 134 صوتا من أصل 147.

موسى تيمبيني ينتمي إلى التجمع من أجل مالي، الحزب الحاكم في البلاد، وكان يشغل منصب النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية خلال الولاية التشريعية السابقة.

يذكر أن انتخاب رئيس للبرلمان المالي الجديد، جاء في ظل استمرار اختطاف زعيم المعارضة سومايلا سيسي من طرف إحدى الجماعات المسلحة شمالي مالي.

محمد باقر قاليباف، رئيسا لمجلس الشورى الإيراني

انتخب مجلس الشورى الإيراني الجديد الخميس 28 ماي 2020، الدكتور محمد باقر قاليباف رئيسا له. ويخلف قاليباف في هذا المنصب علي لاريجاني الذي تولى رئاسة مجلس الشورى منذ 2008.

وأفاد التلفزيون الرسمي أن قاليباف (58 عاما) نال 230 صوتا من أصل 267 لتولي واحد من أهم المناصب في الجمهورية الإسلامية.

الرئيس الجديد للبرلمان الايراني الدكتور محمد باقر قاليباف، من مواليد طرقبه – مشهد، 1961م، سياسي وعسكري سابق شغل منصب عمدة طهران. وكان قاليباف قائد مقر خاتم الأنبياء للإعمار في فترة 1994– 1997 وقائد سلاح الجو في حرس الثورة الإسلامية من 1997 إلى 2000 ورئيس الشرطة الإيرانية في الفترة من 2000 إلى 2005.

وكان مرشحا في انتخابات إيران الرئاسية 2013 لكنه خسر أمام حسن روحاني، في المرتبة الثانية مع 6,077,292 من الأصوات. كما كان مرشحا في انتخابات الرئاسة عام 2005. وأعلن اختياره للمنافسة للمرة الثالثة في انتخابات إيران الرئاسية 2017

وهو حاصل على درجة الدكتوراه في الجغرافيا السياسية من جامعة تربية مدرس، وهو أيضا طيار معتمد لقيادة بعض طائرات الأيرباص.

صربيا: الحزب الحاكم يحقق فوزا كاسحا في الانتخابات التشريعية

حقق الحزب الحاكم في صربيا يوم 22 جوان 2020، فوزا كبيرا في الانتخابات التشريعية. فقد أعلن الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش فوز الحزب الحاكم (الحزب التقدّمي الصربي "وسط اليمين") فوزاً كبيراً في الانتخابات التشريعية على حساب المعارضة. وحصل الحزب على 63 بالمئة من الأصوات، وقال الرئيس معلقا "أنا ممتنّ للشعب على هذا الدعم التاريخي". وأضاف "فزنا في كل مكان، فزنا حيث لم نفز قطّ".

وتعد الانتخابات التشريعية الصربية الاقتراع الوطني الأول الذي تشهده أوروبا منذ بدء تفشي وباء كوفيد-19.

إسداء وسام من مصف الإستحقاق الوطني بدرجة "عشير"
للفقيدة عائشة باركي عضو سابق بمجلس الأمة

بعد اسداء الفقيدة عائشة باركي ، عضو سابق بمجلس الامة وسام من مصف الاستحقاق الوطني بدرجة " عشير" ، من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ، خلال الحفل الذي اشرف عليه الوزير الأول عبد العزيزجراديوم الخميس4جوان2020بقصرالشعب

اعرب رئيس مجلس الأمة بالنيابة اصالة عن نفسه وعن أعضاء مكتب المجلس عن كبير التقدير وعظيم الإمتنان لقرار رئيس الجمهورية بإسداء الفقيدة وسام من مصف الإستحقاق الوطني بدرجة "عشير" ، عرفانا وتقديرا للمجهودات الجليلة التي قدمتها المرحومة في خدمة وطنها بصفة عامة وبجمعية " اقرا " عبر مجابهة براثن الامية والجهل..

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مجلس الأمة

الرئيس

إن رئيس مجلس الأمة بالنيابة، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء مكتب المجلس ومن خلالهم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، يعرب عن كبير التقدير وعظيم الامتنان لقرار رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون القاضي بإسداء الفقيدة عائشة باركي، عضو سابق بمجلس الأمة والرئيسة السابقة للجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ"، وسام من مصف الاستحقاق الوطني بدرجة "عشير".. وينوّه بالالتفاتة الكريمة للسيد رئيس الجمهورية التي تنم عن كرم نفسه وأصالة معدنه، وتشكل عربون عرفان وتقدير للمجهودات الجليلة التي قدّمتها المرحومة في خدمة وطنها بصفة عامة وفي خدمة الجمعية عبر مجابهة براثن الأمية والجهل.. والتي ظلّت - رحمها الله - إلى أن توفّاها القدر المحتوم خادمة أمينة لوطنها، بما تمتع به من حسّ وطنيّ رفيع، نزيهة صادقة، نبراساً يستنير به أولئك الذين اتخذوا شعار رفع التحدي لتعلم القراءة والكتابة وهم في عمر متقدمة.. كما يغتنم السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة هذه السانحة ليتقدم إلى، السيد رئيس الجمهورية، بأسمى آيات الشكر والامتنان والاحترام... ويترحم على روح الفقيدة، رافعاً أكف الضراعة إلى المولى العليّ القدير أن يجعل كل ذلك في ميزان حسناتها وأن يحتسبها من المجتهدات اللائي إن أصبن فلهنّ أجران، وإن أخطأن نالهنّ أجر الاجتهاد..

مجلس الأمة
ش. شارع زيغود يوسف، الجزائر العاصمة
قسم الإعلام والاتصال - الهاتف : +213 21 74 60 40 الفاكس : +213 21 73 83 81
www.majlisoumma.dz
Facebook : Conseil de la Nation - مجلس الأمة الجزائري